



مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث

النساء في الحياة السياسية والمهنية

المعوقات
وسبل
التجاوز

المغرب، تونس،
الأراضي الفلسطينية المحتلة، اليمن



النساء في الحياة السياسية والمختية

المعيقات
وسبل
التجاوز

المغرب، تونس،
الأراضي الفلسطينية المحتلة، اليمن

تقرير إقليمي

**النساء في الحياة
السياسية والمدنية
المعيقات وسبل التجاوز
تقرير إقليمي**

صادر عن
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر
النسخة الصادرة سنة 2016

(ISBN)

978 - 9973 - 837 - 62 - 2

جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر

تصميم الإصدار
رضوان العرقي

العنوان
ص.ب. 105 حي الخضراء - تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : + 216 71 790 511

الفاكس : + 216 71 780 002

www.cawtar.org

cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>

<https://www.youtube.com/channel/UCiivSHG0eUfeb7yamv5pD3yw>

https://twitter.com/CAWTAR_NGO

إن الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة

عن وجهة نظر مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» أو منظمة «الأوكسفام»

فريق الدراسة

- مديرة مركز كوثر
- سكيينة بوراوي
- مديرة برنامج أمل / أوكسفام
- رانيا طرزي
- منسقتا البرنامج
- سليمى مجلدي وهادية بالحاج يوسف

المنسقة الإقليمية

- سمية عبد اللطيف سلامة

الفرق الوطنية

- **تونس**
- سمية عبد اللطيف سلامة
- نُجَيْل هاني
- **فلسطين**
- فداء البرغوثي
- لونا سعادة
- **المغرب**
- نور الدين هرامي
- مصطفى أوصغير
- **اليمن**
- نجاة محمد خليل الصائم

اللجنة العلمية

- سميرة عياد (تونس)
- نعيمة الشياوي (المغرب)
- عبير الدبابنة (الأردن)

المحتوى

8	تقديم وشكر
11	ملخص التقرير
28	توطئة
30	السياق العام للدراسة بتونس والمغرب واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة
30	• الخارطة المنهجية للدراسات الوطنية
30	• خصائص السياق التونسي
37	• خصائص السياق المغربي
42	• خصائص السياق اليمني
46	• خصائص السياق في الأراضي الفلسطينية المحتلة
52	دراسة ميدانية للمعوقات والفرص أمام المشاركة النسائية في الحياة السياسية والمدنية
52	• المقدمة
54	• منهجية البحث وتقنياته
56	• المفاهيم الرئيسية
60	القسم الأول : معوقات المشاركة النسائية في الحياة المدنية والسياسية
60	• الفصل الأول : النساء الفقيرات والمهمشات : ثلوث المعوقات الأولية والعلاقة بينها
66	• الفصل الثاني : المعوقات غير المباشرة

- 73 **القسم الثاني: نظام العلاقات وأهمية المقاربة العلانية**
- 73 • الفصل الأول : دور الخلية الأولى للتنشئة في توجيه مسار الفتيات
- 76 • الفصل الثاني : الإحالة المنتظمة على الآخر لتفسير أو تبرير خيارات متبعة أو مستقطاة
- 79 • الفصل الثالث : دلالات وانعكاسات التوزيع غير المتكافئ للسلطة
- 81 **القسم الثالث : سبل تجاوز المعوقات**
- 81 • الفصل الأول : تجليات المشاركة المدنية أو السياسية
- 84 • الفصل الثاني : مواقف رجالية من القيادة التغييرية النسائية
- 86 • الفصل الثالث : العوامل المساعدة على تفعيل مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية
- 89 • الفصل الرابع : الصعوبات التي تواجهها النساء
- 93 • الفصل الخامس : إستراتيجيات تجاوز العراقيل
- 99 **خلاصة الاستنتاجات : في تعريف مفهوم القيادة التغييرية**
- 101 **الخاتمة**
- 104 **التوصيات**
- 106 **البيبلوغرافيا**
- 110 **الملاحق :**
- 110 • ملحق رقم 1 : قائمة الجداول
- 111 • ملحق رقم 2 : سير حياة
- 168 • ملحق رقم 3 : الخصائص الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية بالمناطق المختارة ببلدان البحث

تقديم وشكر

تعيش المنطقة العربية منذ 2011 حالة من الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي خلفت أثارا متفاوتة في معظم البلدان العربية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فمن تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن إلى البحرين والسودان والمغرب والأردن ولبنان والجزائر وغيرها من البلدان، تراوحت وتفاوتت آثار هذا الحراك الاجتماعي وتبعاته، ونتجت عنه عديد التغييرات سواء في النظم السياسية أو في الدساتير والقوانين المعمول بها في مختلف البلدان.

وبقدر ما حمل هذا الحراك طموحات الشعوب العربية نحو التغيير ونحو الأفضل، بقدر ما أفرز تحديات ومعوقات وآثارا سلبية عديدة. وكانت النساء العربيات ومنذ اندلاع هذا الحراك الاجتماعي في المقدمة، كما كنّ من أبرز الفئات التي واجهت التحديات، في فترات الحراك وما بعدها خاصة مع بروز الحركات المتطرفة في مختلف البلدان.

لاحظنا زيادة في حالات العنف ضد المرأة، وارتفاعا في نسب الفقر والبطالة والتهميش، وزيادة في الحواجز أمام وجود المرأة ومشاركتها في الفضاء العام، وخاصة في الحياة السياسية. وبالمقابل أبرزت هذه المرحلة قدرة لدى النساء العربيات على خلق استراتيجيات جديدة تتأقلم مع هذا الواقع المتغير، وبرزت رغبتهنّ الحاسمة في المشاركة على قدم المساواة مع الرجل، وعلى أن تكنّ فاعلات وقياديات في المجتمع على المستوى المحلي والوطني من أجل إرساء مزيد من الديمقراطية والمساواة والعدل الاجتماعي.

وبالرغم من نجاحات البعض من النساء في أن يصبحن قياديات، وأن يحدثن التغيير في مجتمعاتهن، محليا ووطنيا، فإن هذه النسب تبقى متدنية ومحتشمة بالمقارنة مع ما بذلته النساء في هذا المجال ومع كلّ توفّر من معطيات داعمة لمشاركة نسائية مساوية لمشاركة الرجال.

من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة، حيث يسعى مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»، بالشراكة مع منظمة «أوكسفام»، لإنجاز دراسة كيفية في أربع بلدان عربية، هي تونس والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن، لفهم العراقيل والفرص أمام المشاركة النسائية في الحياة السياسية والمدنية. وتندرج هذه الدراسة ضمن برنامج «أمل»، وهو برنامج اقليمي تنفذه منظمة أوكسفام مع عديد المتدخلين في المجال في تونس والمغرب واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن اختيار هذه البلدان الأربعة لم يكن اعتباطيا، بل استجاب لشروط هامة تساعدنا على فهم ما يقع في المنطقة العربية اليوم. فتونس مثلا كانت أول بلد شهد حالة الحراك الشعبي في 2011، ووقع الانتقال الديمقراطي فيها بشكل سلمي، كما أنها تحظى بمنظومة قانونية داعمة للمرأة تواصلت مع دستور 2014.

وكان المغرب، من البلدان التي اتخذت عديد الاجراءات والتحويلات التشريعية الهامة لصالح المرأة ولصالح ديمقراطية المجتمع منذ 2011. وفي خصوص الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعود اختيارها لسعيها لفهم تأثير الاحتلال على أوضاع المرأة هناك خاصة في ظل تشديد حالة الحصار والتعتيم الاعلامي.

ويعود اختيار اليمن بشكل رئيسي إلى ما شهده هذا البلد من تحولات عنيفة هزت المجتمع اليمني، إضافة إلى بروز صراعات داخلية وتدخل بلدان أجنبية، مع كل ما يحمله هذا من دمار وتدمير للبنى التحتية وقضاء على مرتكزات الدولة وبالتالي دخول المجتمع برمته في دوامة جديدة من الحروب والصراعات التي تزيد من حدتها الكوارث الإنسانية وحالة الفقر والتجويع.

تكشف هذه الدراسة النقاط المضيئة والقائمة في واقع بعض البلدان العربية اليوم كما تقدم نماذج جديدة لنساء قيادات غير تقليديات، محاولة المساهمة في رسم ملامح مفهوم القيادة التغييرية النسائية في ظل التغيرات الإجتماعية والسياسية والثقافية التي اجتاحت عديد البلدان العربية.

إن تسليط الضوء على هذه النماذج الجديدة للقيادة التغييرية النسائية المنطلقة من البعد المحلي إلى البعد الوطني قد يفتح المجال للعديد من التطورات في مفهوم القيادة من جهة وفي ممارساتها.

لا يفوتنا في النهاية أن نشكر الأوكسفام على دعمها لهذا المشروع وعلى سعيها للنهوض بأوضاع النساء العربيات، كما لا يفوتنا أن نشكر فريق الخبراء واللجنة العلمية الذين عملوا معنا على إعداد هذه الدراسة النوعية.

إن مركز كوثر، على ثقة بأن هذه الدراسة ستفتح المجال أمام عديد الدراسات الوطنية والإقليمية لمزيد فهم ما يعترض النساء من معوقات وما يتوفر لديهنّ من فرص اليوم لولوج المجال السياسي بأدوار قيادية تغييرية. كما يتمنى المركز أن تُبنى على نتائج هذه الدراسة وثائق موجهة إلى صانعي السياسات من أجل تحوير التشريعات أو وضع تشريعات جديدة داعمة بشكل واضح لنضالات النساء العربيات.

د. سكينّة بوراوي

المديرة التنفيذية

«كوثر»



النساء في الحياة السياسية والمختية

المعيقات
وسبل
التجاوز

المغرب، تونس،
الأراضي الفلسطينية المحتلة، اليمن

ملخص التقرير

ملخص التقرير

المقدمة

يعرض هذا التقرير حصيلة دراسة أطلقها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» ومنظمة «الأوكسفام» حول المعوقات والفرص أمام المرأة للمشاركة في الحياة المدنية والسياسية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وبالتحديد في كل من المغرب وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن.

إنّ الإضافة التي يعد بها البحث لا تكمن في التفرد بالاشتغال على موضوع جديد، وإنما في تجديد الرؤية لمسألة مركزية تتعلق بالمشاركة، مع الوعي بأن وضعية المرأة والرجل في الحياة السياسية أو المدنية هي نتاج تنشئة اجتماعية تستدعي قراءة أعمق للواقع وتغييراته بمعطياته الوضعية. وفي هذا السياق، ووسط زخم الكتابات والبحوث حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية كرافد من روافد التنمية، تبقى المعرفة بعلاقة النساء الفقيرات والمهمشات بالسياسة شحيحة أو منعدمة، لاسيما تجارب بعض النساء من هذه الفئة اللاتي تمكنّ من تجاوز العراقيل والانخراط في الشأن العام والسياسي انطلاقا من العمل على تغيير بعض الوضعيات المتعلقة بمحيطهن المحلي.

ولئن حرصت عديد الدراسات على مجاراة تغيير الرهانات المعرفية بتغيير السياقات الاجتماعية والسياسية، فإنها عيّنت أساسا بتمثيلية النساء في المنطقة العربية في مجالات الشأن العام وفي المراكز القيادية وكذلك بقدراتهنّ في مجال صنع القرار. وتنطلق كل هذه القراءات من رؤية للقيادة تقرنها بكفاءات تمتاز بها المرأة حتى تمتلك القدرة على وضع أهداف في إطار مشروع تنجح في جمع عدد معتبر من الفاعلين حوله. إن هذه الرؤية لا تنفذ إلى نمط آخر من القيادة يبرز في بيئة اجتماعية غير ملائمة تتراكم فيها العوامل الكابحة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية وتنعدم فيها التنشئة السياسية والعوامل الهيكلية المسهلة لها.

لذا، فإن هذا التقرير يرمي، من بين أهدافه، إلى تطوير الرؤى إزاء مسألة القيادة والتمكين حتى يتسنى لنا التعرف على نساء انطلقن من «غير الممكن» نحو الممكن وغيّرن مساراتهنّ عبر المشاركة في الحياة المدنية والسياسية بهدف إحداث تغيير على المستوى المحلي وعلى مستوى المجتمع المحيط.

إنّ غياب مثل هذه النماذج في الدراسات السابقة يعود إلى غياب رؤية مغايرة للقيادة لا تقتصر على النماذج الرئسية والمؤثرة على المستوى «ماكرو-مجتمعي»، وهو ما يوضح المجال للتساؤل عن وجهة الحديث عن «قيادة تعبيرية» تنبع من الجهات التي يصعب فيها استشرافها.

وعن راهنية الدراسة حول هذه الفئة من النساء، فتؤكدنا التحولات والأحداث المتوالية بالمنطقة العربية منذ بداية ما يعرف بالربيع العربي. وتستند شرعيتها إلى ارتباطها بالإشكالية العامة للعلوم الإنسانية، ألا وهي مسألة الروابط الاجتماعية والإدماج (inclusion) ذلك أن التنمية والديمقراطية تقتضيان مشاركة جموع الفاعلين على حد سواء. في المقابل يكشف الواقع عن انعدام المساواة بين الجنسين في ما يخص المشاركة من جهة، وعن انعدام المساواة الاجتماعية بين النساء المنتميات لأوساط تحظى بامتيازات اقتصادية واجتماعية وبين النساء الفقيرات والمهمشات، من جهة أخرى. وهو ما يهدد الروابط الاجتماعية إذ يؤدي في معظم الأحيان إلى الإقصاء (exclusion)، فيكون تساؤلنا عن معوقات المشاركة في الحياة المدنية والسياسية أمام هؤلاء النساء تساؤلاً يركز على البعد الأنثوي، الذي ينضوي عليه مسألة الفقر والتمهيش، كما يركز على الفوارق بين الإمكانيات المتاحة لهن للمشاركة وبين تلك التي تتوفر للنساء الأخريات.

وتتحدد معالم الإشكالية في ضوء هذا العرض كالاتي: ما هي مجمل المعوقات التي تحول دون مشاركة النساء الفقيرات والمهمشات في الحياة المدنية والسياسية؟ وما هي الاستراتيجيات التي تعتمدها بعضهن لتجاوز المعوقات؟

وتطرح هذه الأسئلة في إطار دراسة مقارنة بين أربع بلدان، هي تونس والمغرب واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي التي تجعلنا يقظين لكل أوجه الاختلاف والإلتقاء التي يمكن رصدها.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج كفي يوظف المقابلة نصف الموجهة، ومقابلات بيوغرافية، في بعض الاحيان، ضمن مقارنة (paradigm) تفاعلية، تسعى لفهم الفعل الاجتماعي التي تمثله المشاركة من خلال تحليل دوافعه ودلالاته في أبعادها الموضوعية والذاتية. كما تنتزل الدراسة ضمن مقارنة النوع الاجتماعي للكشف عن الآليات (الميكانيزمات) الخفية التي تعيق مشاركة النساء في الحياة السياسية والعائدة إلى علاقات القوة بين الجنسين. ولقد تم الاتفاق على تمشي موحد ينطلق من تقديم معطيات عامة حول بلدان الدراسة، مع التركيز على خاصيات كل موقع، ثم عرض مؤشرات مشاركة النساء في السياسة وفي المجال العام. ومن ثمة تقديم أبرز الدراسات حول مشاركة النساء في السياسة لتبيين الإضافة التي ستقدمها هذه الدراسة.

ويعتبر هذا التقرير الإقليمي تتويجا لأربعة بحوث وطنية أنجزت بالتوازي في بلدان البحث وفق منهج عمل تشاركي راقبه وأشرف عليه ثلثة من الخبراء والخبيرات، حرصا على إثراء البحث من خلال النقد والنقاش وتداول الأفكار والآراء.

المحور الأول : معوقات المشاركة النسائية في الحياة المدنية والسياسية

برزت مسألة الفقر كمعائق مهم سارعت النساء المستجوبات لجعله إجابة موحدة تقريبا عن جل الأسئلة المتعلقة بوضعياتهن، والحال أن الفقر، كما يبرز في ضوء التحليل، يبدو كظاهرة عارضة، بمعنى أنه يقترن بمسببات، وأنه بدوره يقف وراء ظواهر أخرى لا تقل أهمية عنه في الحول دون مشاركة المرأة في الحياة المدنية و/أو السياسية.

لقد بين البحث أن النزوح وصعوبة الاندماج أو الانتماء لمنطقة مهمشة، من حيث ضعف البنية التحتية وغياب المؤسسات والهيكل الحكومية وبعدها عن الجمعيات والإطارات العاملة في مجال التمكين الاقتصادي أو السياسي، هي من أبرز العوامل التي تعمق الفقر، ويكون انقطاع الفتيات عن الدراسة من جراء الفقر شبه حتمي. والفقر ظاهرة أنثوية بامتياز، إذ أن ما ينطبق على الإناث لا ينطبق على الذكور في ما يخص مواصلة التعليم أو ترك المدرسة لرعاية الأهل أو لعدم توفر الإمكانيات المادية. وينجر عن عدم التحاق الفتيات بالمدرسة أو انقطاعهن عن الدراسة ضعف مؤهلاتهن المهنية، مما يحصر نشاطهن في بوتقة الحرف والمهن الصغرى زهيدة الأجر والظرفية، ما من شأنه سد السبل أمام إمكانية كسر هذه الحلقة المفرغة التي تنطلق من التهميش وصولا إلى الإقصاء، ناهيك عن ظاهرة التزويج المبكر، التي يختص بها اليمن حسب ما يتبين لنا من العينة المدروسة، وكذلك انعدام الاعتراف الاجتماعي بالأدوار التي تشغلها النساء وإن كن وحدهن المعيلات لأسرهن.

خلاصة القول، هي أن الفقر والجنس والتهميش هي معوقات تعمل مجتمعة على النأي بالنساء عن مجال المشاركة في الحياة المدنية والسياسية، ولكن عامل الجنس يبقى في طليعة هذه المعوقات مما يستدعي إعادة النظر في العراقيل وقراءتها وفق منهج لا يتناولها بصفة منفصلة، وإنما يركز على التسلسل الحاصل بينها.

من جهة أخرى، أثبتت الدراسة وجود معوقات أخرى اقتضى فهمها الولوج إلى عمق الخطاب الذي قدمته المبحوثات على هذا المستوى، ومنها انعدام الثقة لدى بعض النساء عند تقديم أنفسهن والتعريف بأدوارهن. ولئن بدت قدراتهن التعبيرية على ارتباط وثيق برأس المال المدرسي أو بالنشاط الجمعياتي أو الحزبي أو غيره، فإن الافتقار لهذه القدرات يدل على نقص في الاستقلالية الذاتية (autonomie) لدى هؤلاء النساء وعلى نقص في الشعور بالانتماء للمجموعة، مما يولد الإقصاء الذاتي (auto-exclusion) الذي تمارسه هذه الفئة على نفسها. هذا إلى جانب تغييب البعد الماكرو-مجتمعي في التعريفات المتعلقة، إذ لا حديث عن المواطنة إلا إذا بادر الباحث بالتطرق إليها كسياق ضمن السياقات التي ينزل الفرد نفسه في إطارها للحديث عن هويته أو للتفكير فيها. وفي ما يتعلق بتكوين تصور حول الشأن السياسي والوضع العام، فقد مكن البحث من رصد أربعة أصناف من النساء :

- صنف عاجز تماما عن الخوض في مواضيع حول السياسية
- صنف يعرض عن الحديث في الشأن العام والسياسة نظرا لاعتباره ضربا من «البذخ» أمام حالة العوز التي تعاني منها بعض النساء
- صنف يمثل خطابه صدى للأقاويل والأحكام الشائعة (انعدام الغائية، إلخ...)
- صنف عبّر عن موقف مهيكّل ورؤية معقلنة للشأن السياسي (مستوى تعليمي عالي نسبيا وامتلاك لأدوات فهم الشأن العام والسياسي واعتماد المصطلحات المتداولتة في الحقل السياسي).

إن امتلاك القدرات التعبيرية مرتبط بامتلاك آليات ومؤهلات المشاركة في الحياة المدنية والسياسية وهي كذلك تكشف عما سماه دانيال قاكسي⁽¹⁾ (le cens caché) أي نوع من «المنصرة» المسلط على بعض الأفراد بفعل اللامساواة التي تضرب إمكانية فهم «الشأن العام»، والذي يعود في نظره إلى تقليد (habitus) طبقي، وهو بالتالي نوع آخر من الإقصاء.

1. Gaxie, D. « Le cens caché », Paris, Seuil, Réseaux, 1987, volume 5, n°22, pp29-51.

نستنتج إذن أن القصور في الكفايات التعبيرية هو المستوى الذي يكشف عن التقاء العوامل الذاتية والعوامل الهيكلية التي تعيق إحساس الفرد بانتمائه إلى المجموعة، بمعنى أنها تعيق تصور المرأة لذاتها على أنها فرد من المجموعة (كائن اجتماعي) وبالتالي مواطنة لها كل الحقوق والواجبات التي يحظى بها الآخرون (كائن سياسي).

وهذا يبعث على القول بأنه من الضروري أن ينجز مشروع إدماج المرأة في المجموعة الوطنية، من بين مستوياته، على مستوى تنمية قدرات المرأة على صياغة الرأي والمحاورة والنقاش والحجاج وذلك من خلال إشراكها في النقاش حول مشاريع الإصلاح أو التنمية بمنطقتها. ويقتضي ذلك مثلا تنظيم لقاءات حوارية تنطلق من مواضيع لصيقة بواقع هذه المرأة أو تلك قصد التوصل إلى إبراز العلاقة بين ذلك الواقع وبين ما يعتمل على الساحة السياسية.

يقول بول ريكور مؤكدا على أهمية القدرات التعبيرية: «إن أول طريقة لتحقيق تكافؤ الفرص تخص المساواة على مستوى القدرة على الكلام والقدرة على الحديث والتفسير والبرهنة والنقاش».⁽²⁾

2. Ricœur, P. « Autonomie et vulnérabilité » in Le juste. Paris. Esprit 2001. p90.

قائمة مكتملة لجمال المعوقات

المعوقات الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة	المعوقات الخاصة باليمن	المعوقات المشتركة بين البلدان الأربعة
الاحتلال	التزويج المبكر	الانتماء الجغرافي
	معارضة عمل المرأة	الفقر
	تأزم الأوضاع الأمنية	الانقطاع عن الدراسات
	فهم تأويل معين للدين	الأمية (خاصة باليمن، المغرب: أنيف)
		ضعف الأجور للنساء العاملات في قطاع الزراعة والحرف الصغرى
		الأدوار الأسرية
		غياب الاعتراف الاجتماعي
		التقسيم الثنائي للفضاء الاجتماعي
		الافتقار لمؤهلات عملية ومهنية
		غياب التنشئة السياسية
		نقص حس المواطنة أو انعدامه
		النظرة الدونية للمرأة
		غياب الثقة في النفس

إن ما حرص عليه التحليل باستخراج المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية هو تحديد العلاقة والتسلسل بين مختلف المعوقات، ولكن الإلمام بما يُفعل وظيفتها يستوجب مساءلة التموقع الفردي داخل الأسرة والعلاقات الاجتماعية القريبة للمبحوثات.

المحور الثاني : نظام العلاقات وأهمية المقاربة العلائقية

بالاستناد إلى مدرسة علم النفس الاجتماعي، وبالخصوص إلى النظرية النظامية لباتسون (la théorie systémique)، فإن الأفعال والاختيارات والمسارات الفردية تصبح أكثر قابلية للفهم عند معاينتها في الدائرة العلائقية، أو بالأحرى في نظام العلاقات الذي تنضوي فيه.

وقد تبين لنا من خلال البحث الميداني في البلدان الأربعة أن للأسرة دور مركزي في توجيه مسار الفتيات على وجه الخصوص. ويتجلى ذلك على مستوى تأثير العائلة، ممثلة في شخص الأب أو من ينوبه في تمثيل السلطة العليا في الأسرة، في قرارات البنت المتعلقة بمواصلة التعليم أو الانقطاع عنه، وبالزواج، والعمل والسفر والاختصاص وغيره.

فالعلاقات الأسرية في تونس والمغرب واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة لازالت تخضع لنظام علاقات سلطوي هرمي، إلا أن ذلك لا يحجب موجة من التغييرات على مستوى العائلة المغاربية خاصة، وهي التي تميل إلى نموذج علاقات متأرجح بين النمط التقليدي السلطوي وبين نموذج الأسرة العلائقية بحسب تعريف دوسينقلي (De Singly) وهي التي تسعى لمنح هامش حرية أوسع للأفراد ولتنميتهم الذاتية.

كما كشفت المقابلات عن وجود الحركتين المميزتين لمسار التنشئة الاجتماعية، ألا وهما النقل والاستبطان. فإن كان النقل يحيل على ما يتم تمريره وتلقيه من قيم ومعارف وأحكام وغيرها، فإن الاستبطان فهو عملية التلقي والقبول من جهة الأبناء. وقد تم تحديد وتفكيك جملة من القوالب الجاهزة التي يتبناها عدد من نساء العينة بخصوص الأدوار الاجتماعية والنشاط المدني والسياسي، فبرز هذا الأخير كمجال نشاط ذكوري بامتياز.

وتجدر الإشارة إلى بروز مسألة العنف ضد النساء في البلدان الأربعة. ويتخذ هذا العنف أشكال العنف الرمزي واللفظي والمادي الذي يثبت أن الهيمنة الذكورية لا تزال تأخذ أشكالاً تقليدية تتمثل في ممارسة السلطة على المرأة وأشكال حديثة، تتمثل في تحميلها مسؤولية الإنفاق على الأسرة كأحد الأدوار التي تنضاف إلى دور تربية الأبناء ورعاية شؤون البيت، دون أن تحظى بالاعتراف الاجتماعي ودون أن يسمح لها بممارسة نشاط جمعياتي (غير مريح) أو سياسي (مجال ذكوري بامتياز). وعليه، فإن خروج المرأة إلى الفضاء الفرعي المحدد لها لا يتجاوز حدود مكان العمل لتوفير الدخل المادي. فبالإضافة إلى الأدوار الموكولة إلى المرأة والتي تكبلها في المجال الخاص، ينضاف إليها تضيق في الفضاء العام حتى لا تنفتح على الاهتمام بالشأن العام والسياسي والمشاركة فيه.

هناك إذن تغييرات وتطورات في وضع المرأة في المنطقة العربية، إذ تبين من البحث الميداني أن الأزواج لا يعارضون خروج النساء للعمل مما يدل على أن التقسيم الثنائي للفضاء الاجتماعي شهد تغييراً، لكن مع الإبقاء على الحدود والتحفظات حول حركية المرأة في الفضاء الخارجي، وهو ما يرسم حدود مجال عام جزئي مخصص للمرأة داخل المجال العام ويبعث على التساؤل عن سبل تخطي هذه الحدود اللامرئية، أو السقف الزجاجي (plafond de verre)، بالإضافة إلى المعوقات الأخرى.

المحور الثالث : سبل تجاوز المعوقات

شملت العينة نساء تمكّن من الخروج من مجال السلبية إلى مجال الفعل المواطني. وانقسمت المشاركة إلى نوعين: مشاركة رسمية عبر الانخراط في جمعيات أو أحزاب، ومشاركة غير رسمية عبر القيام بمبادرات فردية، بالتنسيق مع جمعيات أو دونه. وما يمكن استخلاصه من تجارب النساء في البلدان الأربعة، هي الأهمية الكبرى التي يحتلها العمل الجمعياتي كتمهيد للفعل والمشاركة السياسية. ولقد مكن البحث من التعرف على التجلّيات التالية للمشاركة النسائية :

- تنظيم ورشات ولقاءات توعوية في إطار العمل الجمعياتي أو العمل التوعوي الحرّ
- التعليم ومحاربة الأمية
- التكوين المهني والتدريب
- المساعدة على بعث مشاريع صغرى
- تنظيم احتجاجات شعبية محلية
- تحقيق إصلاحات هيكلية على المستوى المحلي
- التنسيق مع الجمعيات وإرشادها لتحديد أولويات المنطقة.

ومكنت هذه المساعي من إحداث تغييرات أهمّها :

- اكساب اعتراف اجتماعي وتغيير النظرة للمرأة
- فرض قبول عمل المرأة واشتغالها بكل المهن والوظائف دون تمييز
- تحسين ظروف عيش النساء اقتصاديا واجتماعيا
- النهوض بالبنية التحتية والتجهيز بالمنطقة
- تراجع ظاهرة التزويج المبكر (في مديرتي الزيدية والسخنة باليمن)
- خروج النساء للتعليم وتغييرها لمواقفها إزاء مسائل تخص المرأة عموما
- إقبال النساء اللاتي تمت توعيتهن على الانتخابات بكتافة بعد أن سجلن عزوفا عنها في السابق.

وبالنظر إلى ما تمكنت النساء المعنيات بالدراسة من تحقيقه من إنجازات، فإننا حاولنا رصد بعض المواقف الرجالية إزاء النساء الفاعلات في المجال العام والسياسي بصفة عامة، وهو ما أبرز مواقف يمكن تصنيفها وفق خانتين رئيسيتين: مواقف داعمة ومشجعة من جهة، ومواقف مستنكرة من جهة ثانية.

وتجدر الإشارة إلى التحفظ الباقي لدى الرجال المؤيدين لمشاركة النساء في الحياة السياسية والذي يرسخ لديهم الاعتقاد بأنه ثمة حدود لهذه المشاركة، إذ لا يمكن للمرأة في نظرهم أن تشغل مناصب سامية بحكم «الطبيعة العاطفية التي تميزها» ثم إن بعض الرجال في العينة تحدثوا عن «المرأة المسترجلة» للتأكيد على جرأتها ونجاحها، وهو ما يثبت أن «القوة» هي من مدلولات الذكورة، في حين يبقى تمثل الأنوثة محصورا في دائرة «الضعف».

وهو ما يعني أن الإقصاء الذي أخذ طابعا اقتصاديا واجتماعيا في بداية التحليل، هو في مآته إقصاء ذهني يتعلق بعدم القدرة على النظر للأمور بطريقة مختلفة وهي ليست مسألتة فردية بل مجتمعية. ورغم ثقل هذا الموروث الفكري، تتضافر جملة من العوامل التي تساعد المرأة على المرور إلى مرحلة المشاركة في الحياة المدنية والسياسية، وهي حسب ما يتضح من الدراسة كالآتي :

- امتلاك رأس مال تعليمي متوسط أو جيد
- الثقة بالنفس، وهي تندرج ضمن العوامل الذاتية
- الاعتراف الاجتماعي
- الدعم الأسري أو مساندة الزوج
- تلقي التدريبات
- الانخراط في جمعيات، وهو ما برز كعامل هام ومشترك بين النساء في البلدان الأربعة.

وبخصوص الصعوبات التي تواجهها النساء أثناء القيام بأدوار تغييرية في المحيط المحلي، فهي تتمحور أساسا حول :

- نقص الإمكانيات المادية
- العقلية الذكورية
- العادات والتقاليد
- الفهم الخاطئ للدين (خاصة باليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة)
- المضايقات والاعتداءات من قبل الرافضين لنشاطاتهن
- الأدوار الموكلة للنساء في المجال الخاص
- الانتماء الحزبي: مصدر خلافات أو تغليب للمصلحة الحزبية الضيقة على المصلحة العامة.

وباختلاف الصعوبات التي تواجهها النساء القياديات وباختلاف حجمها، فإنهن يعتمدن على استراتيجيات متنوعة لتذليلها، وهي كالآتي :

- التمكن من تقنيات الاتصال وملاءمتها مع المجموعة التي ينشطن معها
- اعتماد وسيلة الاجتناب (évitement) إزاء العادات والتقاليد (بالأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن)
- التشبيك مع جمعيات ومنظمات أجنبية لتوفير الإمكانيات المادية والاستفادة من الخبرات
- تلقي التدريبات وحضور اللقاءات والدورات التكوينية
- التمرس على بيداغوجيا المشاركة
- تحويل المعوقات إلى محفزات
- المشاركة كمغامرة: (انطلاقا من إمكانات محدودة أو منعدمة ودون ضمانات لجدواها أو فكرة دقيقة عن المسار الذي قد تأخذه)
- الإقبال على العمل الجمعياتي والمدني بصفة عامة (مرحلة انتقالية في حياة الفرد)

- ممارسة العمل التوعوي في نطاق الوظيفة المباشرة أو الانخراط أو بعث جمعيات قصد تغيير واقع مرتبط بالمسار الفردي (مشاركة تعويضية).
- التدبّر والتلاعب بالقواعد الاجتماعية في ما يتعلق بالحالة المدنية والوضع الاجتماعي (قرار الطلاق / الزواج / التبني...).
- تحقيق الاستقلالية المادية عبر:

1. الاقتراض
2. تعلم الحرف
3. الاشتغال بمهن صغرى وتشغيل نساء الحي

وتهم الاستراتيجيتان الأخيرتان المغرب بصفة خاصة. وقد برزت في النماذج المدروسة بهذا البلد أهمية كبرى لمسألة تحقيق الاستقلالية المادية لتعطي للتغيير طابعا اقتصاديا بامتياز. وفي تونس، يركز التغيير على وضعية النساء بصفة عامة وفي كل المجالات فيكون تغييرا متعدد الأبعاد. وتبعث صعوبة السياقات المتأزمتة في الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن، -سواء بمعطى الاحتلال أو تدهور الأوضاع الأمنية، وكذلك استعصاء العادات والتقاليد عن الإخضاع لإعادة النظر والتدخل لتغيير بعض تعاليمها- على تقصي ملامح تغيير جزئي سيدرج قضايا المرأة ضمن مجمل قضايا الصالح العام حتى يتسنى لها أن تلقى القبول.

قائمة مكتملة لمجمل الإستراتيجيات

الاستراتيجيات البارزة الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن	الاستراتيجيات البارزة الخاصة بتونس	الاستراتيجيات البارزة الخاصة بالمغرب	الاستراتيجيات المشتركة في البلدان الأربعة
التمكن من تقنيات الاتصال (مثال التواصل المباشر مع النساء عبر زيارتهن في بيوتهن للحصول على القبول)	تحويل المعينات إلى محفزات مع استغلال ظرف مناسب	تحسين الوضعية الاقتصادية: طريق إلى المشاركة	تحقيق الاستقلالية المادية: <ul style="list-style-type: none"> • الاقتراض • بعث مشاريع صغرى • تعلم الحرف • الإشتغال بمهن صغرى إلخ...
اعتماد أسلوب الاجتناب إزاء العادات والتقاليد	ممارسة العمل التوعوي ضمن المجال المهني	التدبير والتلاعب بالقواعد الاجتماعية (قرار الطلاق أو الاقتران بالشريك المساند أو التبني)	تلقي التدريبات وحضور اللقاءات
التغطية: إدراج مشروع التغيير لفائدة النساء ضمن مشروع يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة للمجموعة ككل.			الانخراط في جمعيات أو أحزاب

الخاتمة

إن النماذج المستخرجة في ضوء هذه الدراسة لنساء فاعلات ومؤثرات على المستوى المحلي، تعد بديمومة أشكال مختلفة من النشاطات التي قد تكون المنطلق في التأثير لسن تدابير جديدة تعزز مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية. في المقابل لا تزال العوائق ترسخ الضجوة المواطنة بين الرجل والمرأة، وبين النساء المنتميات لمناطق وأوساط تتمتع بامتيازات اقتصادية واجتماعية وبين النساء الفقيرات والمهمشات.

وقد عمدت هذه الدراسة إلى استنطاق الواقع للتعرف على ميكانيزمات فعل المشاركة ودلالاته قصد توفير فضاء نوعي للبحث في كيفية مقاومة الإقصاء والهشاشة الاجتماعية والعوائق السياسية التي تقف وراء القطيعة الظاهرية بين فئة من النساء وبين ما يعتمل في الحياة المدنية والسياسية.

وقد خلصت الدراسة إلى إكساب مفهوم القيادة مضمونا جديدا يعبر عن مركزية التغيير في تبين الصيرورة التي تتشكل على إثرها القيادة والدوافع والأهداف التي تحركها. وهي أهداف تصب في خانة إحداث تغيير في المجتمع من شأنه، في الأمد البعيد، أن يغير المجتمع، خاصة في ما يتعلق بوضعية النساء فيه.

خلاصة القول هي أن مسألة مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية، وإن بدت محكومة بمنطق المد والجزر وفق ما تتيحه الظروف والسياقات وتوجه التشريعات، إلا أنها تمتاز براهنية تجعل من العمل على دفعها وتعميمها سبيلا أمثل للاعتراف بالمواطنة غير المنقوصة للنساء وبدورهن في التحولات المتواترة.



النساء في الحياة السياسية والمختية

المعيقات
وسبل
التجاوز

المغرب، تونس،
الأراضي الفلسطينية المحتلة، اليمن

تقرير إقليمي

توطئة

على إثر الثورات العربية التي تداعت أحداثها بنسق سريع منذ سنة 2011 انطلقا من تونس إلى مصر ثم ليبيا فسوريا فاليمن، وكذلك المغرب مع حركة 20 فبراير، عاد «العامل السياسي» بقوة إلى الحراك الاجتماعي ليساهم بشكل كبير في إعادة تشكيل المجتمعات العربية.

وفي خضم هذه التطورات التي تعصف بالمنطقة العربية وتنهاي حالة الجمود التي عاشتها في العقود الأخيرة، يفرض السؤال نفسه عن دور الفاعلين وجموع المواطنين في أداء واجبهم السياسي عبر مشاركتهم الفاعلة في المجال العام من أجل إرساء قواعد مجتمع مدني غير معزول عن الحقل السياسي، بل منخرطا فيه ومؤثرا عليه في صيرورة الديمقراطية والتنمية بشكل عام.

وتكشف النظرة المتمعنة في واقع المشاركة في الحياة السياسية والمدنية في العالم العربي عن تمايز أول بين الفاعلين، أي بين الرجال وفئة الشبان والشابات، وتمايز ثان يهم فئة النساء، ويحمل معنى التمييز بما يعبر عنه من إقصاء وإبعاد لهذه الفئة من المجالين السياسي والمدني. ولا يلغي هذا الطرح أن تكون المرأة هي التي تحافظ على هذه المسافة من «الفعل السياسي»، ولكن هذه الظاهرة تقتضي بدورها الفهم والتفسير انطلاقا من الواقع الاجتماعي ومن استقراء نظام العلاقات بين الجنسين والتمثلات الاجتماعية.

وتكتسي هذه المسألة أهمية أكبر إذا ما طرحت في بلدان مثل تونس، مهد الثورات العربية، أو المغرب الذي بادر بالإصلاح الدستوري تجنباً لسيناريوهات أخرى مماثلة لما يعتمل في دول الجوار. وكذلك الحال بالنسبة إلى اليمن الذي يعرف اضطرابات سياسية واجتماعية ومعارك طائفية غير مسبوق، أو الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يواجه الاحتلال واقعا وحراكها الاجتماعي والسياسي.

كل هذه البلدان التي تمثل المجال الجغرافي للبحث، سجلت مشاركات هامة للنساء في الاحتجاجات والاعتصامات جعلت منهن طرفا في التحولات السياسية، ولكن دون أن تلجن مراكز صنع القرار.

وهكذا، تضاف إلى فجوة النوع الاجتماعي فجوة أخرى هي نتاج اللامساواة الاجتماعية بين الطبقات والتي تعمقها ثقافة تعمل على إعادة إنتاجها.

من أجل كل هذه العوامل مجتمعة، ارتأى كل من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» ومنظمة الأوكسفام تطوير البحث حول المعوقات التي تحول دون مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، خاصة الفقيرات والمهمّشات منهن، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف بين البلدان المستهدفة بالدراسة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وهي المغرب وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن.

السياق العام للدراسة بتونس والمغرب واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة

يقدم هذا المحور لمحة عامة عن مختلف مناطق البحث، علما بأن العمل الميداني شمل ثلاث مناطق في كل بلد، وهو على غرار تبيان خاصيات سياقات البحث، يسمح بتشكيل صورة عن وضعية النساء في كل بلد وعن واقع مشاركتهن في المشهد السياسي وعن الإشكاليات التي تناولتها أبرز الدراسات في كل من المغرب وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن. وتساعد هذه البسطة على استقراء أوجه التشابه والاختلاف بين بلدان البحث وعلى التفكير في الإضافات التي سيحققها البحث بالاعتماد على بعض الدراسات، ولكن أيضا بتجاوزها.

الخارطة المنهجية للدراسات الوطنية

خصائص السياق التونسي

انطلاقا من الاختيارات المنهجية التي اعتمدت في الدراسة التونسية،⁽³⁾ والتي تراوح بين المناطق الجغرافية الحضرية والمناطق المهمشة التي تنخفض فيها المؤشرات الاقتصادية ونسب المشاركة السياسية، فإن الاختيار شمل ثلاث ولايات (محافظات) مختلفة وهي ولاية «نابل» وولاية «جندوبة» وولاية «قابس».

إن اختيار مناطق البحث في الدراسة الوطنية التونسية، راوح بين المعايير الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في معظم الأحيان، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار نسبة الكثافة السكانية والمميزات الاقتصادية والاجتماعية من قبيل أهمية الأنشطة الإنتاجية المتوفرة ومستويات الفقر. وفي هذا السياق، تبرز منطقة نابل من بين المناطق الجغرافية

3. التقرير الوطني التونسي، إعداد سميرة عبد اللطيف سلامة ونُجَيْل الهاني - مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، غير منشور، 2015.

التي تتميز بهيمنة الأنشطة السياحية والصناعية، في حين تنخفض هذه المؤشرات في منطقة قابس. وتعدّ منطقة جندوبة، من أبرز المناطق التي ترتفع فيها نسبة الفقر ويسجل بها ضعف المنتجات الصناعية مقابل هيمنة المنتجات الفلاحية.

• مؤشرات حول مشاركة النساء التونسيات في السياسة والمجال العام

تعزز حضور النساء في المشهد السياسي على اثر الثورة التونسية إذ سجل تأسيس «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» رغبة النساء التونسيات في فرض أنفسهن في المسار الإصلاحي والسياسي حيث بلغ عدد النساء 42 امرأة من العدد الجملي لأعضاء الهيئة الذي بلغ 155 عضوا، أي بنسبة 26,4%.

وفي السياق ذاته، فإن انتخابات أكتوبر 2011 مكّنت النساء من التعبير عن رغبتهن في المشاركة والمساهمة لتكون نسبة النساء 45% من مجموع المسجلين و5502 مترشحة من مجموع المترشحين وحوالي 128 امرأة رئيسة لقائمة انتخابية من بين 1524 قائمة مرشحة للانتخابات. كما أن عدد القوائم التي ترأسها النساء بلغ 85 قائمة حزبية و43 قائمة مستقلة.

ساهمت نتائج الانتخابات التأسيسية الأولى في تمكين النساء التونسيات من إحراز 23% من مجموع مقاعد المجلس الوطني التأسيسي، أي 62 امرأة من مجموع 217 نائبا. كما ارتفعت نسبة النائبات في مجلس نواب الشعب خلال انتخابات 2014 إلى 68 نائبة من المجموع 217، أي بنسبة 31%.

جدول رقم 1. نسبة ترشح النساء كرئيسات قوائم انتخابية خلال انتخابات 2011 و2014

الانتخابات التشريعية 2014			الانتخابات التشريعية 2011		
نسبة النساء رئيسات القوائم الانتخابية	عدد النساء رئيسات القوائم الانتخابية	مجموع القوائم المرشحة	نسبة النساء رئيسات القوائم الانتخابية	عدد النساء رئيسات القوائم الانتخابية	مجموع القوائم المرشحة
11 %	148	1326	9 %	128	1524

المصدر: إحصائيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تونس 2011 و2014

ويتنزل حضور النساء في المناصب الوزارية والعليا للدولة خلال الفترة الانتقالية ضمن المؤشرات الدالة على محدودية حظوظها في المجال السياسي عموماً. إذ لم تتجاوز نسبة تواجدهن ضمن أعضاء الحكومة 7 % في أقصى الحالات. وتضمن دستور جانفي 2014 عدة تدابير إيجابية ومحفزة حيث أشار الفصل 46 إلى أن الدولة «تضمن تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات». كما تعزز هذا التوجه التشريعي بالتنصيص في الدستور على تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة وذلك وفقاً لما ورد في الفقرة الأخيرة من الفصل 34 الذي نصّ على أن الدولة «تعمل على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة»⁽⁴⁾ بما من شأنه أن يحقق مبدأ التناسف بين الجنسين.

4. دستور الجمهورية التونسية، جانفي 2014.

جدول رقم 2. حضور المرأة في مناصب وزارية خلال الحكومات الانتقالية (2011-2015)

عدد الوزراء	رجال	نساء	
37	35	02 وزيرة	حكومة محمد الغنوشي جانفي- فيفري 2011
30	28	02 وزيرة	حكومة الباجي قايد السبسي فيفري - ديسمبر 2011
41	38	02 وزيرة 01 كاتبة دولة	حكومة حمادي الجبالي ديسمبر 2011 - مارس 2013
38	35	01 وزيرة 02 كاتبة دولة	حكومة على العريض مارس 2013 - جانفي 2014
29	26	2 وزيرات 01 كاتبة دولة	حكومة المهدي جمعة جانفي 2014 - مارس 2015
27	24	وزيرة 07 كاتبة دولة	حكومة الحبيب الصيد الأولى بعد انتخابات 2014 مارس 2015 - جانفي 2016
29	26	03 وزيرة	حكومة الحبيب الصيد الثانية (بعد التحوير) جانفي 2016

Source: «La participation des femmes à la vie publique et syndicale aux pays du Maghreb». Rapport de synthèse des études par pays. USTMA, Tunis 2012. (Modifié)

إجمالاً، يعد حضور النساء التونسيات في الشأن العام بارزاً بشكل ملحوظ حيث مثلت نسب تواجدهن في الهيئات الإدارية ومشاركتهن في الانتخابات، علاوة على نسب التسجيل وترشحهن لمناصب برلمانية، أهم المؤشرات الدالة على ذلك. وتعد التشريعات القانونية المتعلقة بدعم مشاركة النساء في الحياة السياسية والضامنة لحقوقهن الأساسية من بين المكاسب التي يمكن تمييزها مقارنة بواقع الحال في دول عربية أخرى.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى الالتزام السياسي الواضح لتونس إزاء قضايا المساواة بين الجنسين وهو ما يتجلى خاصة من خلال مجلة الأحوال الشخصية. ومن ضمن ما أقرته المجلة، الزواج الرسمي المدني باعتباره الطريقة القانونية الوحيدة المعترف بها، وتعتبر الموافقة على الزواج شرطا أساسيا لإبرام عقد الزواج. وعلى هذا الأساس، حدد القانون التونسي السن الدنيا للزواج بثمانية عشرة سنة للجنسين، كما نظم مسألة الطلاق الذي لا يتم إلا عن طريق التراضي. هذا بالإضافة إلى ضمان حق المرأة في طلب الطلاق.

وفي ما يتعلق بمجال الهوية المدنية، فإن القانون التونسي قد ضمن للأطفال والطفل على حد سواء الحق في التمتع بنسب الأب بمجرد الولادة، وذلك سواء كانت الولادة في إطار الزواج أو خارجه، وهو ما نص عليه الفصل 68 من مجلة الأحوال الشخصية والقانون المتعلق بإسناد لقب عائلي للأطفال مجهولي النسب الصادر في 28 أكتوبر 1998. وشهد هذا القانون سنة 2004 تعديلا ليمنح الأم إمكانية إسناد لقبها لابنها المجهول النسب والمطالبة بإجراء تحليل جيني لإثبات الأبوة. كما تطرق القانون التونسي لمسألة تعدد الزوجات وذلك بتحجيره تماما، وتضمن الفصل 38 من قانون الحالة المدنية ضرورة الإدلاء بشهادة العزوبية أو شهادة طلاق قبل تحرير عقد الزواج.

لقد قطعت تونس أشواطاً كبيراً في مشروع تكريس المساواة بين الجنسين وانضردت بإنجازات استثنائية مقارنة ببلدان عربية أخرى في هذا المجال. وكان للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس الدور الكبير في تعديل التشريع التونسي بما يفيد الانتقال من الدفاع عن المكتسبات إلى مرحلة تحقيق الإنجازات وتفعيلها. ولعل أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية «سيداو» لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء التي رفعت تونس كل التحفظات حولها في أكتوبر 2011، (ماعدى التحفظ على التوطئة) أي إبان الثورة التي انطلق معها اهتمام متزايد بمشاركة النساء في رسم ملامح المرحلة السياسية الجديدة والذي انعكس على الكتابات والبحوث.

• الدراسة المكتبية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية في تونس

اتخذت الدراسة التونسية من جملة الدراسات السابقة في مجال المشاركة السياسية للنساء متغير التطور المعرفي كأحد الخيارات المنهجية المعتمدة في انتقاء البحوث والدراسات. بعبارة أخرى، تم التركيز على مدى اختلاف الإشكاليات البحثية وتجديدها في البحوث عوض التركيز على تكرارها، وهو ما من شأنه أن يساهم في ضبط التطورات المعرفية الحاصلة في البحوث التي تمحورت حول المشاركة السياسية للمرأة في تونس. لذلك، تم تسليط الضوء على أهم الدراسات الأكاديمية والأدبية التي تناولت إشكالية المشاركة السياسية والمدنية للمرأة في الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 2005 وسنة 2014، إذ تم تقسيم هذه الفترة بين الدراسات الواردة قبل تاريخ الثورة وما بعدها.

وتبين في هذا السياق إلى أن اهتمام البحوث الأكاديمية والأدبية في تونس قبل سنة 2010 أخذ أشكال متعددة وسياقات منهجية ونظرية مختلفة. وتمحورت جل الإشكاليات حول «مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة» و«مشاركة المرأة في أخذ/صنع القرار». وقد تم دمج المشاركة في الحياة السياسية ضمن المشاركة في الحياة العامة على اعتبار أن المجال السياسي هو من بين المجالات الأخرى المكونة للحياة العامة.

وتم الانطلاق في تحديد ملامح الدراسة المكتبية في تونس من خلال الإشارة إلى أبرز الدراسات في نفس السياق والمعنونة: «بحث في المشاركة السياسية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة 2005 - 2013، تأملات في الوضع القائم»⁽⁵⁾ بالاعتماد على عدد كبير من البحوث والدراسات والمقالات في أكثر من 12 بلدا عربيا.

وتم تصنيف جل الأدبيات الصادرة قبل سنة 2011 حسب الإشكاليات المعرفية المتناولة إلى ثلاثة أصناف مختلفة، حيث مثل الصنف الأول مجموع الأدبيات المتمحورة حول إشكالية «مشاركة المرأة في الحياة العامة» بصفتها شاملة. وشمل الصنف الثاني الإشكاليات المتعلقة بجوانب «مشاركة المرأة في صنع القرار في الحياة

5. Maryam Ben Salem. Recherches sur la Participation politique des femmes dans la région MENA dans la période 2005-2013. Réflexions sur l'Etat des lieux. CAWTAR-Stokholm University. Tunis 2013.

العامّة وفي أخذ القرار داخل العائلة (الحياة الاجتماعية)» ليكون التركيز على مدى مساهمة المرأة في صنع القرار بعد توفر فرصة المشاركة الفعلية والعديدية ضمن مجالات الشأن العام. وقد كانت دراسة الباحثين سهام النجار ومحمد كرو بعنوان «بحث تطبيقي حول المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي في تونس (2009)»⁽⁶⁾ أبرز الأمثلة المذكورة ضمن هذا الصنف.

أما الصنف الثالث من الأدبيات فقد عني بالإشكاليات المعرفية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة على وجه التحديد والتي لا تتعلق بالشأن العام بصفة إجمالية. وفي ما يتعلق بالدراسات الأدبية والأكاديمية بعد بداية الثورة التونسية، فقد تم إبراز التغير الملحوظ والمباشر على مستوى مضمون البحوث والدراسات بصفة عامة، حيث مثل سياق إعادة النظر في مسألة حقوق المرأة والمشاركة السياسية للنساء ودورهن في إنجاح عملية «الانتقال الديمقراطي» وترسيخ أسس «الديمقراطية» أهم مظاهر التطور التي برزت في الإثاء. وتعدّ الدراسة المعنونة «ملامح النوع الاجتماعي في تونس» (Profil genre de la Tunisie) من أهم ما تم التركيز عليه في الدراسة المكتتبية التونسية بعد الثورة، حيث راوحت هذه الدراسة بين موقع وحظوظ وتمثيلية النساء في كل مجالات الحياة العامة (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي...).

وعلى غرار تصنيف الدراسات والبحوث الأدبية والأكاديمية الصادرة قبل تاريخ الثورة التونسية، فإن مثيلتها الصادرة بعد هذا التاريخ قد صنفت هي الأخرى إلى صنفين. وقد شمل صنف الأول جل الدراسات والأدبيات التي تمحورت إشكالياتها البحثية حول «المشاركة السياسية للمرأة بين التمثيلات والممارسة». وكان البحث المعنون «السياسة والفتيات المهمشات في تونس، دراسة نوعية، قصة - القصيرين - توزر»⁽⁷⁾ من بين البحوث التي ركزت على علاقة النساء الشابات والمهمشات بالمجال السياسي وطبيعية تمثلاتهن وتصوراتهن في ثلاث محليات جغرافية واجتماعية صغرى.

6. Sihem Najar et Mohamed Kerrou. Recherche-action sur la participation politique des femmes au niveau local en Tunisie. In projet « Renforcement du leadership féminin et de la participation des femmes à la vie politique et au processus de prise des décisions en Algérie. au Maroc et en Tunisie ». UN-INSTRAW. CAWTAR 2009. - Maryam Ben Salem. Soumaya Ben cheikh. Politiques et Jeunes femmes vulnérables en Tunisie. Etude
7. Maryam Ben Salem. Soumaya Ben cheikh. Politiques et Jeunes femmes vulnérables en Tunisie. Etude qualitative. Gafsa-Kasserine-Tozeur. CAWTAR-UNESCO. Tunis. 2013.

وتضمّن الصنف الثاني الأدبيات المتمحورة حول إشكالية «المشاركة السياسية للمرأة من خلال الحضور في الهياكل المدنية والنقابات والتنظيمات السياسية»، عبر التركيز على تواجدها في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المدنية. وكانت دراسة «النساء والمشاركة السياسية: تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية»⁽⁸⁾ والمقالات البحثية التي وردت في نشرية «كوثريات» بعنوان «المرأة والانتخابات في العالم العربي»⁽⁹⁾ من بين الدراسات التي تمّ التركيز عليها، حيث مثلت معوقات عدم الثقة في النفس وضعف هامش الحرية المتاحة للمرأة في الأحزاب السياسية وغياب التنشئة السياسية في البيئة الاجتماعية أهم النتائج المسجلة.

إن ما تضمنته الدراسة المكتبية في تونس يعتبر لمحة تأليفية راوحت بين أهم الدراسات التي اهتمت بمحوري المرأة والمشاركة في الحياة العامة وبين تعدد زوايا النظر في طرح الإشكاليات البحثية. ولذلك يعكس الثراء المعرفي في الدراسة المكتبية التونسية حركية ودينامكية المرأة في مستويات مختلفة من المجال العام .

خصائص السياق المغربي

لقد وقع الاختيار في المملكة المغربية على ثلاثة مواقع بحثية أساسية في الدراسة الوطنية وهي التالية: «الرباط» و«مكناس» و«النيف». وعلى غرار المراوحة في اختيار مناطق البحث في الدراسة التونسية، اعتمدت الدراسة الوطنية المغربية نفس المعايير تقريبا، حيث تعد منطقة الرباط من بين المناطق المغربية التي تتميز بكثافة ديمغرافية وبتنوع أنشطتها الاقتصادية وانخفاض نسبة الفقر، مقارنة بالمستوى الوطني، في المقابل تتميز منطقة مكناس بهيمنة الطابع الحضري وانخراط النساء في القطاع الحرفي، إضافة إلى ارتفاع نسبة النساء المنتصابات لحسابهن الخاص. وبالنسبة إلى منطقة النيف، فهي تتميز بهيمنة الطابع الريفي وبارتفاع نسبة الفقر والأمية على حد سواء، خاصة في صفوف النساء.

8. حفيدة شقير، محمد شفيق صرصار، النساء والمشاركة السياسية: تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ماي 2014.

9. كوثرات، المرأة والانتخابات في العالم العربي، نشرية صادرة عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، عدد خاص، سبتمبر 2012.

• مؤشرات حول مشاركة النساء المغربيات في السياسة والمجال العام

لقد بينت الدراسة المغربية، على صعيد مشاركة النساء في الحياة السياسية، أن حضور النساء المغربيات ضعيف، إذ يقين غائبات عن مراكز السلطة السياسية، ولم تلجن البرلمان إلا سنة 1993 بنائبتين. وابتداء من سنة 2002 تحسنت مواقع النساء في المؤسسات المنتخبة، بفعل احداث لائحة وطنية تضم 30 مقعدا مخصصا للنساء بالتوافق بين الأحزاب، ونجحت 5 نائبات في اللوائح المحلية، وبذلك شكلن 11 % من مجموع أعضاء مجلس النواب. كما تم تعيين 7 وزيرات في حكومة التناوب الأولى و5 وزيرات في الحكومة التي سبقت حكومة 2011، بالإضافة إلى تعيين 5 سفيرات من مجموع 25 سفيرا⁽¹⁰⁾. وفي الانتخابات التشريعية التي أجريت سنة 2011 والخاصة بتشكيل مجلس النواب البالغ عدد مقاعده 395، ارتفعت تمثيلية المرأة بفعل التوافق على تخصيص لائحة وطنية ب 90 مقعدا، 60 منها للنساء و30 للشباب⁽¹¹⁾.

جدول عدد 3. نسبة مشاركة النساء المغربيات في الانتخابات المحلية والجهوية 2015

الناخبون/ات		المرشحوون/ات		الفائزون/ات		السنة
نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث	
55 %	45 %	78.05 %	21.95 %	78.82 %	21.18 %	الانتخابات المحلية 2015
55 %	45 %	61.36 %	38.64 %	62.39 %	37.61 %	الانتخابات الجهوية / المحلية 2015

المصدر: وزارة الداخلية بالمغرب 2015

10. عزيز باكوش، «مكتسبات النساء المغربيات في العهد الجديد»، الحوار المتمدن العدد 3048 - 2010/06/29، http://www.ahewar.org/debat/show_art.asp?aid=220816

11. عصام العدوي، «المشاركة السياسية للمرأة المغربية: مكتسبات ومعوقات» منبر الحرية، 07 غشت 2014، <http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/8901>

ويبقى ولوج المرأة إلى المناصب العليا في قطاع الوظيفة العمومية على الرغم من هذه المعطيات الإحصائية ضعيفا مقارنة بوضعية الرجل. فخلال سنة 2001، وصلت نسبة النساء المسؤولات في المناصب العليا إلى 10% وانتقلت إلى 16% سنة 2013، حيث تبوأ 88% منهن منصب رئيس قسم أو مصلحة.

جدول عدد 4. نسبة ترشح المرأة المغربية لمناصب قيادية

السنة	عدد المرشحين	عدد المرشحات	عدد المنتخبين	عدد المنتخبات
2009	130305	20500	27779	3428
	مستشارات على مستوى الأقاليم والعمالات		1289	29
	مستشارات على المستوى الجهوي		1220	27
	مجلس النواب		325	30
	مجلس المستشارين		270	6
2011	مجلس النواب		395	67

المصدر: وزارة الداخلية بالمغرب

لقد توصلت الدراسة الوطنية المغربية إلى استنتاج أساسي مفاده أن المشاركة السياسية للنساء تعرف تزايدا مهما منذ العشرية الأولى من القرن الحالي. فبعد أن كنّ تشكلن فقط مخزنا للأصوات للأحزاب السياسية والمرشحي الانتخابات، ظهرت نساء في مواقع الترشيح استطعن ولوج المؤسسات المنتخبة المحلية والوطنية.

وعلى المستوى التشريعي والقانوني، عرف المغرب في العقدين الأخيرين إصلاحات تشريعية وسياسية من أجل تمكين النساء والحد من مظاهر الإقصاء والتهميش التي تطالهن، حيث جاءت مدونة الأسرة سنة 2004 لتدخل تعديلات على قانون الأحوال الشخصية من شأنها أن تواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع المغربي.

وتضمنت المدونة الجديدة عدة مكتسبات هامة للمرأة المغربية مثل التنصيص على حق السفر بحرية وحق طلب الطلاق وحق حضانة الأطفال وإلغاء الوصاية. هذا بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية من قبيل القوانين القاضية بضرورة حصول الزوجة على إذن زوجها لممارسة التجارة، وكذلك إصلاح مدونة الشغل التي نصت على حرية المرأة في ممارسة العمل وحقها في إبرام عقد الشغل والمساواة في الأجر. وشملت التشريعات الجديدة متغير الزواج وذلك من خلال الرفع من السن القانونية إلى حدود 18 سنة لكلا الجنسين. ونظرا للدور الذي تلعبه المرأة داخل المجتمع المغربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت الولاية في الزواج حقا تمارسه المرأة الراشدة، هذا بالإضافة إلى تمكينها من حق طلب الطلاق والأولوية في الحضانة.

وتعد مشاركة النساء المغربيات في الشأن العام، من خلال المعطيات الإحصائية المذكور في الدراسة الوطنية، هامة بشكل ملحوظ، إذ مثلت نسب المشاركة في الانتخابات المحلية ونسب المقاعد المخصصة في البرلمان ونسب المشاركة والترشح خلال آخر انتخابات، أبرز دليل على ذلك.

• الدراسة المكتبية لمشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية في المغرب

تمحورت جل الدراسات الأدبية والأكاديمية المغربية حول جوانب متعددة شملت المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية. ومثلما هو الشأن بالنسبة إلى باقي الدراسات، حاولت الدراسة المغربية التطرق إلى أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة المباشرة بإشكالية مشاركة النساء المغربيات في الحياة السياسية والمدنية مع تقسيمها بين الصادرة قبل 2011، وبعدها.

وتمكنت الدراسة الوطنية المغربية⁽¹²⁾ من التوصل إلى تصنيف الإشكاليات البحثية التي وردت في البحوث والدراسات الصادرة بين سنتي 2005 و2011 إلى دراسات ركزت على محاور معرفية كبرى من أهمها:

- **الحراك النسائي ونشأة الإصلاح**، وذلك من خلال التطور الحاصل في مطالب الحركات النسوية التي تعكس في حد ذاتها التطور السوسيو-ديمغرافي على مستوى المجتمع المغربي،
- **مظاهر التمكين الاقتصادي والاجتماعي**، حيث تمحورت إشكالية بعض الدراسات حول التحولات الاقتصادية الكبرى ومدى انعكاسها على مدى مشاركة المرأة النشيطة، التي بقيت محكومة بوضعيات هشّة وسلوكيات وممارسات نسائية منتجة، لكنها خارج دائرة الاحتساب والتقييم المادي،
- **مشاركة النساء في الحياة السياسية**، حيث تم التركيز على النسب والإحصائيات التي تعكس مدى تواجد النساء في مناصب سياسية متقدمة ومراكز صنع القرار، وقد خلصت الدراسة المغربية إلى أن جل الدراسات قد أخذت من متغير «الكوتا» منطلقاً بحثياً للتحري في مدى فاعليته في تعزيز مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية.

وفي ما يتعلق بالدراسات والبحوث الأدبية والأكاديمية الصادرة بعد تاريخ 2011، فقد بينت الدراسة الوطنية المغربية أن جل الدراسات كانت من إفرازات الحراك السياسي والاجتماعي بالمغرب آنذاك، حيث تشكلت بعض التحالفات المدنية المغربية، من قبيل تحالف الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة الذي ضم أكثر من 30 منظمة والذي تمكن بدوره من تحقيق بعض النتائج الإيجابية كرفع التحفظات عن بعض مبادئ اتفاقية السيداو. وركزت وفقاً لذلك الدراسة المغربية على نتائج تقرير بعنوان «العالم العربي: أي ربيع للنساء؟»⁽¹³⁾ الذي أكد على وجود مجموعة من القيود الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي حالت دون قدرة النساء على المشاركة في الحياة العامة على قدم المساواة مع الرجال.

12. التقرير الوطني المغربي، إعداد نور الدين هرامي - مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، غير منشور، 2015
13. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان / العالم العربي: أي ربيع للنساء؟ باريس 2012. pdf.2012_05_12_women_ar_final.pdf
http://www.fidh.org/IMG/pdf/28_05_12_women_ar_final.pdf

وتوصلت الدراسة المغربية في النهاية إلى استنتاج أن أثر الحراك السياسي والاجتماعي على واقع النساء الغربيات لم يكن إيجابيا بالشكل المطلوب. وثمن لعبت النساء، بمشاركتهن في الربيع العربي دورا كبيرا، فإن حضورها وتمثيليتها السياسية لم تكن حسب المأمول. وفي هذا الصدد، أشارت الدراسة المغربية إلى أن «تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي»⁽¹⁴⁾ خلص إلى أنه مهما كانت أهمية اللوائح الانتخابية والوطنية في تعزيز المشاركة النسوية، فهي غير كافية لضمان تطور هذه المشاركة. وبدا جليا أنه لا بد من إجراءات إضافية في كل من النظام الانتخابي والجموع التمثيلية والإدارة المدنية وكذا منظومة العدالة، وذلك لما لمسألة المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في الشأن السياسي والعام من دور أساسي في التنمية الاقتصادية للبلاد وفي تحقيق الاندماج الاجتماعي.

خصائص السياق اليمني

انطلاقا من الضوابط المنهجية التي اعتمدت في الدراسة الوطنية اليمنية،⁽¹⁵⁾ وقع الاختيار على ثلاث مناطق جغرافية تتماشى والخصائص المتبعة مع الدراسات الوطنية الأخرى. ولذلك شمل الاختيار ثلاث محافظات مختلفة وهي «صنعاء» و «الحديدة» و «حضر موت». تضم صنعاء أكبر وسط حضري مقارنة بحضر موت التي تتوزع تقريبا بالتساوي بين وسط ريفي ووسط حضري و مقارنة بالحديدة التي تمثل غالبيتها وسطا ريفيا. تسجل حضر موت أعلى نسبة فقر و يقوم اقتصادها على الزراعة و الصيد وتربية الماشية، تليها الحديدة بنسبة فقر متقاربة و بالتركيز على النشاط الزراعي والصيد البحري، في حين تنخفض نسبة الفقر نسبيا بالعاصمة صنعاء حيث تسجل ظاهرة تسول و احتياج من جراء النزوح و الهجرة.

14. Conseil économique, social et environnemental. La promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes dans la vie économique, sociale, culturelle et politique. Concrétiser l'égalité entre les femmes et les hommes, une responsabilité de tous : concepts, recommandations normatives et institutionnelles». Rabat, 2012. <http://www.cese.ma/Documents/PDF/Avis-egalite-Volet1-VF.pdf>

15. نجاة محمد خليل الصائم، التقرير الوطني اليمني حول المشاركة النسائية في الحياة السياسية والمدنية، المعوقات وسبل التجاوز - مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، «كوثر» و«الأوكسفام» تقرير غير منشور، 2015

• مؤشرات حول مشاركة النساء اليمنيّات في السياسة والمجال العام

أشارت الدراسة الوطنية اليمنية، على مستوى مشاركة النساء اليمنيّات في الحياة السياسية، إلى وجود مجهودات وطنية، رسمية وغير رسمية، باتجاه تعزيز مشاركتهنّ. ورغم ضمان الدستور اليمني سنة 1991 ممارسة العمل السياسي للنساء، فإن الحراك السياسي منذ سنة 2011 كان له انعكاس سلبي على واقع المرأة اليمنيّة، إذ أدّت مشاركة بعض الأحزاب السياسية الإسلامية والإصلاحية في الاحتجاجات إلى إعادة التقسيم والفصل بين الرجال والنساء.

جدول عدد 5. نسبة مشاركة النساء اليمنيّات في الانتخابات 2003

الناخبون/ات		المرشحوّن/ات		الفائزون/ات		السنة
نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث	
57.8%	42.2%	99.3%	0.7%	99.7%	0.3%	2003

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات، اليمن، 2003

لقد خلصت الدراسة اليمنيّة إلى أن واقع النساء في اليمن خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي شهد عدة أزمات عصفت بدورها بعدة مكتسبات من بينها المشاركة النسائية في الحياة العامة. وقد ارتكزت في ذلك على نتائج دراسة قام بها «المركز اليمني لقياس الرأي العام» بعنوان «أصوات النساء في اليمن الجديد» أكّدت الدراسة أنه «على الرغم من مرور ثلاث سنوات على الفترة الانتقالية فإن أوضاع النساء لم يطرأ عليها أي تحسن، وأن تدهور الوضع الأمني والاقتصادي قد أثر عليهن سلبياً بدرجة أكبر من تأثيره على الرجال. وأكدت النساء أن المظاهرات قادت إلى سلسلة من الأزمات المتعاقبة مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر وفي نهاية المطاف أثر على حياتهن بشكل سيء»⁽¹⁶⁾.

16. المركز اليمني لقياس الرأي العام، أصوات النساء في اليمن الجديد، 2014.

وتعد نسبة مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات من بين المؤشرات الأخرى التي تعكس مدى حضورها في الشأن العام. فالدراسة الوطنية أشارت إلى أن أول مشاركة كانت في سياق إعلان الوحدة اليمنية والاستفتاء على الدستور، حيث شكلت الدورة الانتخابية الأولى خطوة متقدمة بالنسبة إلى المرأة من خلال التوعية بأهمية مشاركتها والإدلاء بصوتها، وكذا الدفع بالمرأة إلى التسجيل في الدورات الانتخابية.

جدول عدد 6. نسب مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات النيابية بين سنتي 1993-2003

الدورة النيابية	الناخبون			المرشحون			الفائزون		
	ذكور	إناث	نسبة الإناث	ذكور	إناث	نسبة الإناث	ذكور	إناث	نسبة الإناث
1993	2209944	478379	% 17.8	3181	42	% 1.3	299	2	% 0.6
1997	3364723	1304550	% 38.8	3791	23	% 0.6	299	2	% 0.6
2003	4682048	3415114	% 42	1529	11	% 0.7	300	1	% 0.3

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات نتائج الانتخابات البرلمانية للدورات الانتخابية الثلاث 1997، 1993، 2003.
https://www.ndi.org/files/1702_yem_elect-rep_arabic.pdf

وخلصت الدراسة الوطنية إلى القول، إن المرأة اليمنية تتواجد في الأحزاب بشكل واسع في القاعدة أكثر من تواجدها في القمة، أي في الهيئات العليا للأحزاب، إذ أن نسبتها كعضوة في الأحزاب والتنظيمات السياسية تتراوح ما بين 25 - 50% في معظم الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية اليمنية. كما أظهرت الإحصائيات الواردة في الدراسة الوطنية تدني نسبة النساء المشاركات في مجالات صنع القرار بالمؤسسات الحكومية وفي السلك الدبلوماسي.

وكفل الدستور اليمني، على المستوى التشريعي والقانوني، المعاملة على قدم المساواة مع الرجل في دور القضاء وذلك من خلال إعطاء الحق لكل مواطن، رجلاً كان أو امرأة، في اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة، كما أن له حق التقدم بالشكاوى إلى أجهزة ومؤسسات الدولة.

كما نص قانون الانتخابات والاستفتاء اليمني على منح المرأة اليمنية الحق في الانتخاب والترشح والاستفتاء على الدستور، ولم يشر إلى تمييز بين الرجل والمرأة في هذا الحق باعتبار إن كلا منهما كامل الأهلية والتصرف. هذا بالإضافة، إلى تنصيب قانون انتخاب وتشكيل المجالس المحلية للمديريات والمحافظات، الذي جاء مواكباً للتطورات على الساحة اليمنية وتطبيقاً لمبدأ اللامركزية الإدارية، على حق المرأة في الانتخاب والترشح للمجالس المحلية في المديريات أو المحافظات.

وانطلاقاً من خصوصية الوضعية الأمنية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع اليمني منذ سنة 2011، فإن واقع النساء اليمنيات يتميز بشيء من الغموض والتعقيد، حيث فقدت عدة إحصائيات رسمية محتواها بسبب تدهور الوضع وتغيره خلال الأربع سنوات الأخيرة. لذلك ارتكزت الدراسة الوطنية اليمنية على مؤشرات إحصائية ما قبل سنة 2011 مع التأكيد على نسبتها على مستوى المصادقية والواقعية مقارنة بالوضع الحالي والجاري. ورغم هذه الخصوصية، فإن ذلك لا ينفي الإشارة إلى تدهور وضع النساء في اليمن وضعف مشاركتها في الشأن العام.

• الدراسة المكتبية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية باليمن

تطرقت الدراسة اليمنية إلى مجمل الأدبيات والبحوث التي خصت المرأة اليمنية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2005 و2011، حيث انصب التركيز، كما في باقي الدراسات الميدانية الأخرى، على مختلف الجوانب المعرفية التي تحيط بإشكالية المشاركة

السياسية للمرأة. وقد خلصت الدراسة إلى أن جل الدراسات ركزت على مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال الاهتمام بتجليات المشاركة في العملية الانتخابية عموماً، وذلك باستثناء عدد قليل من الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة في عملية التنمية. وتعد الدراسات المعنونة «الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي» و «دراسة مسحية لمشروعات التمكين السياسي للمرأة في الجمهورية اليمنية (1995 - 2005)» و «معوقات المشاركة السياسية للمرأة اليمنية»، من أبرز الدراسات التي وقع الاستناد إليها خلال هذه الفترة.

وفي خصوص باقي الدراسات والبحوث الصادرة بعد 2011، فقد أكدت في مجملها على تدني وتراجع مشاركة المرأة، وذلك بعد وضعها ضمن سياق الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت في اليمن منذ سنة 2011. وبينت الدراسة المكتبية اليمنية أن جل البحوث التي صدرت أكدت على أن أحوال النساء ازدادت سوء عما كانت عليه من قبل، إذ أضحت حركتها خارج المنزل أكثر صعوبة نتيجة غياب الدولة والأمن. في المقابل أغفلت أن هذه البحوث تمثلات وتصورات المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في حد ذاتها. وتعد الدراسات التالية (تقرير منظمة أوكسفام بعنوان «ولا يزالن في انتظار التغيير» والدراسة «المشاركة السياسية للنساء في احتجاجات التغيير في اليمن» و «معركة النساء اليمنيات في المرحلة الانتقالية») من أهم الدراسات الأدبية التي تم التركيز عليها.

خصائص السياق في الأراضي الفلسطينية المحتلة

راوح الاختيار في الدراسة الفلسطينية بين ثلاث مناطق جغرافية تتوزع بين المجال الحضري والمجال الريفي، وهي محافظات سلفيت و «القدس» و «غزة الوسطى». يركز الاقتصاد بسلفيت على الزراعة والعمل بالقطاع الخاص، في حين يقوم أساساً على الزراعة في غزة و على التجارة والورش الصغيرة بالقدس. وتتميز سلفيت بضعف البنية التحتية وانخفاض المنشآت الاقتصادية الذي يعود بالأساس للحركة

الاستيطانية الواسعة بها كما تنعكس سياسة العزل الذي تفرضه سلطة الاحتلال سلبا على القدس، في حين تشهد غزة عمليات تجريف و توغلات كبرى.

• مؤشرات حول مشاركة النساء الفلسطينيات في السياسة والمجال العام

على المستوى التشريعي، مازالت الضفة الغربية تخضع لقانون الأحوال الشخصية الأردني المؤقت لسنة 1976، مقابل تطبيق قانون الأسرة لسنة 1954 في قطاع غزة.

وبينت دراسة الإحصائيات الواردة في المسح للجهاز المركزي الإحصائي لسنة 2014، أن مشاركة النساء في قطاع الخدمات تبلغ نسبة 59.3% وفي قطاع الزراعة، 20.9%، وفي مقابل ذلك تبلغ مشاركة الإناث في المؤسسات المالية 28%، مقابل 72% للذكور.⁽¹⁷⁾

وتطرقت الدراسة الفلسطينية إلى أن القانون الأردني حدد سن الزواج للفتيات ب 15 سنة، وبالنسبة إلى الطلاق فهو يتم بطريقتين، سواء بالإرادة المنفردة للزوج أو عن طريق القضاء. كما نص القانون الأردني على حق المرأة في الخلع وأعطى كل من القانون الأردني والقانون المطبق في غزة للمرأة، سواء كانت زوجة أو مطلقة، الحق في حضانة أبنائها الذين هم في سن الحضانة.

وعلى مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، فقد أشارت الدراسة الوطنية إلى أن هذه المشاركة مرتبطة بفترات تاريخية من المسار السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ولئن تم التأكيد على أن مشاركة المرأة الفلسطينية برزت بنسب أكبر بعد الاحتلال، إلا أن هذه النسب قد تراجعت خلال سنة 2012 وخاصة بالنسبة إلى النساء اللاتي ترشحن في إطار قوائم نسائية ولم ينجحن في الانتخابات.

17. <http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx>

جدول عدد 7. توزيع مشاركة النساء الفلسطينيات في الانتخابات حسب القوائم سنة 2012

عدد المترشحين		عدد القوائم			
اثاث	ذكور	القوائم المنسحبة	القوائم المرفوضة	القوائم المعتمدة	
245.1	3.864	31	28	518	الانتخابات المحلية 2012
262	739	13	5	107	الانتخابات التكميلية الأولى
105	275	0	0	48	الانتخابات التكميلية الثانية
612.1	878.4	44	33	673	مجموع القوائم

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية 2012، فلسطين المحتلة، ص 135.

لقد حظيت النساء الفلسطينيات في كل من القدس وسلفيت والضفة الغربية أثناء مشاركتهن في الانتخابات المحلية بفوز نسبي بلغ حوالي 20 % في جل المحافظات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انخراطهن في المجال السياسي لم يكن بمنأى عن العمل النضالي لمجابهة قوى الاحتلال، حيث يبين الجدول التالي مدى مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية الأخيرة (2012 - 2013) في مواقع البحث تحديداً.

جدول عدد 8. مشاركة نساء مواقع البحث الفلسطينية في الانتخابات المحلية 2012-2013⁽¹⁸⁾

الفائزين/ات		المرشحون/ات		الناخبون/ات		المحافظة
نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	
%20.5	%79.5	%21.8	%78.2	%47.5	%52.5	القدس
%20.9	%79.1	%28.8	%71.2	%48.6	%51.5	سلفيت
%21.4	%78.6	%24.9	%75.1	%47.8	%52.2	الضفة الغربية

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية.

• الدراسة المكتبية لمشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

انطلاقاً من خصوصية الوضع السياسي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948، عملت الدراسة الوطنية⁽¹⁹⁾ على التطرق إلى مكونات الدراسات المكتبية في مجال المشاركة السياسية للنساء انطلاقاً من مدخل نظري قائم على الأدبيات النظرية للتيارات النسوية، حيث تم التركيز على أهم المراجع المعرفية التي حاولت فرض تيار فكري نسوي في مجال الأبحاث الاجتماعية.

وحاولت الدراسة الفلسطينية تسليط الضوء على الأدبيات والبحوث التي اتخذت من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية موضوعاً لها، وذلك من خلال اعتبار نضال المرأة ضد قوات الاحتلال والانخراط في الانتخابات المحلية من بين المكونات الأساسية

18. لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية.

19. نداء البرغوثي ولونا سعادة، التقرير الوطني الفلسطيني حول المشاركة النسائية في الحياة السياسية والمدنية - المعوقات وسبل التجاوز، - مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، «كوفر» و«الاو كسفام» تقرير غير منشور، 2015

لهذه المشاركة. هذا بالإضافة إلى التركيز على واقع مشاركة النساء في الأحزاب السياسية والهياكل النقابية وإبراز المعوقات والفرص المتاحة أمامهن، من ناحية، ومشاركة النساء في الحياة العامة والمدنية وفي مواقع صناعة القرار، من ناحية أخرى.

وخلصت الدراسة المكتبية الفلسطينية في النهاية إلى أن إشكاليات المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات في مرحلة ما قبل الثورات العربية وما بعدها، قد أكدت على حضورهن في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي. في المقابل ركزت معظم الأدبيات، ومن منظور قراءة نقدية، على ثنائية الفصل بين العام والخاص أثناء الحديث عن المشاركة السياسية التي تتواجد بقوة في هياكل بنية المؤسسات الرسمية في المجال العام.

وفي الأخير، يمكن أن نتبين إحدى المزايا المعرفية لمنهج المقارنة، وهي إبراز مكامن التنوع والاختلاف في سياقات متقاربة في بعض العناصر ومتباعدة في أخرى، ولكنها تلتقي في كونها ميادين لحراك سياسي واجتماعي يسمح بقراءة تموقعات جديدة للمرأة.

فمن الملاحظ، في ضوء عرض الإطار العام للبلدان الأربعة، أن مشاركة النساء في الحياة السياسية سجلت بشيء من التفاوت تطورا تصاعديا ولكنه ذو وتيرة بطيئة ونوعية متذبذبة. ويعزى التقدم الملحوظ للمشاركة النسائية في المغرب وتونس مقارنة بالأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن إلى القوانين الانتخابية الجديدة التي لا ينبغي النظر إليها بمعزل عن الإطار التشريعي العام والتوجهات السياسية، وكذلك التغيرات الاجتماعية.

إن طبيعة المجتمع اليمني، الذي تغلب عليه البيئة والثقافة الريضية بالأساس وتُسجل فيه نسب مرتفعة من الفقر والبطالة، تحمّل مشروع البحث تساؤلات حول دور هذه الخاصية في دفع التغيير على مستوى مشاركة المرأة في الحياة المدنية و/أو السياسية أو عرقلته كما تطرح تساؤلا عن الاستراتيجيات التي تعتمدها النساء لاختراق المجالات المحتكرة من قبل الرجال، خاصة في ظل انفلات الأوضاع الأمنية. وفي المقابل، فإن إقبال

النساء على مواجهة الاحتلال الأجنبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومقاومته عزز تسييس المرأة الفلسطينية على غرار نسب الالتحاق المدرسي المرتفعة الذي يفسح المجال للتنشئة السياسية. ويبقى انعكاس هذه العوامل على تمثيلية المرأة في المواقع السياسية دون المطلوب.

إن المؤشرات الكمية الواردة في العرض لا تحيل على اعتبارها إجابة وافية عن واقع المشاركة، أو بالأحرى المشاركات النسائية، وإنما تمهد وتسهل طرح القضية المحورية وتحليلها. ومن المؤخذات التي سجلناها على عدد من الدراسات المقدمة هو تغليب منطق الكم والأرقام على حساب المقاربة النوعية. ولا تسمح هذه المقارنات بالنفوذ إلى فحوى الصورة التي تأخذها مشاركات النساء في السياسة والمجتمع، وهو المنزلق الذي يتمثل في التركيز على المعطى العددي والنسب المئوية ويؤدي هذا التركيز إلى إهمال الأشكال والمسالك غير المعتادة للمشاركة النسائية والقيمة المجتمعية المضافة التي يمكن استقراؤها من خلال تتبع تطور الأنماط الثقافية الشائعة حول دور المرأة في الحياة العامة وتجذر الوعي بالمساواة لدى النساء وتلمس الحدود الجديدة لها مش الحرية المنسوب إليهن مع اعتبارهن فئة غير متجانسة. وبالتالي فذلك يدعونا للتمعن في كل تجربة على أنها مسار فردي فذ يتنزل في سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي بعينه مع إمكانية استخلاص الدروس منه ونقله إلى باقي المجموعة في البلد الواحد أو في باقي البلدان. وهنا نصل إلى ميزة أخرى لمنهج المقارنة المعتمد في هذه الدراسة الإقليمية.

دراسة ميدانية للمعوقات والفرص أمام المشاركة النسائية في الحياة السياسية والمدنية

المقدمة

إن مسألة المشاركة النسائية في الحياة العامة والسياسية هي قضية جوهرية لا يمكن التغاضي عنها عند التفكير في إرساء مجتمع ديمقراطي تنعدم فيه مظاهر وأسباب انعدام المساواة بين الجنسين في ممارسة فعل المواطنة.

يتميز مفهوم المواطنة بشمولية تجعله يساوي بين الرجال والنساء وبين مختلف الشرائح الاجتماعية. في المقابل يكشف واقع المشاركة النسائية في الحياة السياسية وعدم ولوجهن لمراكز صنع القرار، عن وضعيات يغلب عليها انعدام التكافؤ على مستويين: الأول بين الجنسين، والثاني بين النساء المثقفات أو المنتميات إلى طبقة اجتماعية ميسورة وبين النساء الفقيرات والمهمشات.

وتنعكس هذه الضجوة على الدراسات والبحوث التي، على أهميتها، تتغافل في معظم الأحيان عن التعرض لمسارات النساء الفاعلات على المستوى السياسي، كما تتجاهل النساء اللاتي انطلقن من وضعيات اجتماعية صعبة ومعقدة لتتحدى تلك الظروف وتؤثر من موقعها على الحياة المدنية والسياسية.

وهو ما يمنح الشرعية العلمية لهذه الدراسة حول موضوع راهن بامتياز وجدير بتحقيق رهانات متعددة، لعل من أهمها تمهيد الطريق نحو وضع وتفعيل القوانين والتدابير الكفيلة بإرساء تقاليد ديمقراطية تتمحور حول المساواة بين الجنسين وبين مختلف الشرائح الاجتماعية. ويقتضي هذا الرهان بالضرورة معرفة دقيقة بمختلف العراقيل التي تعيق مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية

ودراسة للطرق والإستراتيجيات التي اتبعتها بعضهن للمرور من اللامشاركة إلى المشاركة. وتبلور إشكالية الدراسة تباعا في الأسئلة التالية: ما الذي يحول دون الاهتمام بالحياة السياسية والمدنية والمشاركة فيها في صفوف النساء الفقيرات والمهمشات وما هو تصنيف مجمل هذه المعوقات؟ وما هي السبل والاستراتيجيات المتبعة من قبل البعض منهن لتجاوز هذه المعوقات والاضطلاع بدور قيادي تغييري؟

نفترض أولاً أن المعوقات الاقتصادية، على مركزيتها، ليست الوحيدة التي تبقى على القطعية الظاهرية بين النساء والسياسية، وإنما تضاف إليها سلسلة من المعوقات التي يتصدرها ربما التمييز بين الجنسين.

ثانياً، يحتمل أن يكون للنمط المجتمعي وتوزيع علاقات القوى داخل الأسر ثقل كبير في الإبقاء على النساء في عزلة عما يعتمل في المجال العام وفي تطويعهن بالكيفية التي تجعلهن خاضعات لمنظومة اجتماعية تثبتهن في دور السلبية وتناى بهن عن مجال الفعل والتأثير.

ونفترض أيضاً أن ترددي الأوضاع الاقتصادية وغياب العوامل المساعدة، لا يجعل ولوج بعض النساء إلى مرحلة المشاركة السياسية والمدنية مستحيلاً وأنه من الممكن التعرف على أمثلة لنساء فاعلات على المستوى المحلي وقادرات على التغيير قصد دراسة السبل والاستراتيجيات المتبعة من قبلهن وصياغة هذه الأمثلة في شكل نماذج يمكن الاحتذاء بها والاستئناس بها للتوصل إلى اقتراح حلول يمكن توخيها لدعم المشاركة السياسية في صفوف هذه الفئة من النساء على وجه التحديد.

بناء على هذه الفرضيات، سيتم تصريف عناصر الإجابة على الإشكالية المطروحة بناء على تقسيم معرفي يتمحور حول مقولتين: أولاً، مقولة اللامشاركة، مع بيان أسبابها وعواملها الهيكلية، الفردية والاجتماعية، وهو ما سيشكل موضوع الفصلين الأول والثاني، وثانياً، مقولة المشاركة التي سيتضمنها الفصل الثالث الذي يركز

على دراسة وتحليل الاستراتيجيات والإمكانات وكل ما من شأنه أن يساعد النساء على تجاوز المعوقات والسعي إلى التأثير في الحياة العامة و/أو السياسية بالاعتماد على الحالات المرصودة في كل من تونس والمغرب واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة.

منهجية البحث وتقنياته

نعتمد في هذه الدراسة على مقارنة كيفية الأساس وهي مقارنة تقوم على منهج بحثي مكثف وعلى هيكلية محدودة تستند على المقابلة نصف الموجهة. ويفترض في هذه التقنية أن يعد الباحث مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول موضوع رئيسي مع إمكانية التخلي عن الدليل وفق ما يقتضيه «عقد الاتصال» المبرم حسب تعبير⁽²⁰⁾ (Alain Blanchet). وتتنزل الدراسة ضمن علم الاجتماع التفهيمي الذي يركز على التفاعلات بين الأفراد ويسعى للنفذ إلى المعنى الذي يمنحونه لسلوكياتهم وأفعالهم وكل ما يخص وجودهم الاجتماعي.

وبناء على هذا الخيار المنهجي، لم يمكن ما هو محوري في اختيار العينة في تعدد الباحثين، وإنما في انتقاء الخصائص المطلوبة بعينها، ولذلك تم اعتماد المروحة بين العينة القصدية، وهي تلك التي نختارها لتضمن مواضيع معينة، وبين عينة كرة الثلج، وذلك بتتبع شبكة علاقات الباحثين وتوجيههم للباحثين نحو أفراد تتوفر لديهم معايير الاختيار.

لقد شملت عينة الدراسة 106 امرأة موزعة بصفة متساوية نسبياً بين أقطار البحث الأربعة، وهي تونس والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن مع عدد متساو بلغ 22 امرأة كحد أدنى بالأراضي الفلسطينية المحتلة و38 امرأة كحد أقصى بالمغرب و23 امرأة بكل من تونس واليمن.

20. Alain Blanchet. L'enquête et ses méthodes. l'entretien. Paris. Nathan. 1992.

وبما أن الدراسة تستند في منهجها على التحليل وفق مقارنة النوع الاجتماعي، كان من الضروري إجراء بعض المقابلات مع رجال من فئات مختلفة لا ينتمون بالضرورة إلى محيط المبحوثات، وذلك للتعرف عن كثب على مختلف التصورات المرتبطة بالأنثوي والذكوري في علاقتهما بالحقل السياسي وتفكيكها. وتتكون العينة على هذا الأساس، من 31 رجلا وهو ما يعادل تقريبا ثلث العدد الجملي للنساء.

وتجدر الإشارة إلى أن فرق البحث قد توخت منذ البداية منهجية عمل تشاركية بحضور المشرفين على مشروع البحث ولجنة من الخبراء. وعُرضت أول ورقة منهجية للدراسة بمراكش على إثر الملتقى الإقليمي حول التمكين السياسي للنساء في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في ضوء التحولات الراهنة في ماي/مايو 2014، لتليه ورشة عمل ثانية في بداية شهر ديسمبر/ كانون الأول لمناقشة المنهجية المقترحة والاتفاق على خطة عمل موحدة بتونس. كما تم خلالها تبادل نتائج المرحلة الاستطلاعية وتجارب دليل المقابلة.

وتضمنت ورشة عمل ثالثة في أوائل شهر ماي/مايو بتونس عرضا ومناقشة للسياق العام لكل بلد من بلدان البحث إلى جانب الدراسات المكتبية وتنظيم المراحل اللاحقة للتعرف على البحوث قبل أن تعرض وتناقش النسخ الأولية من التقارير الوطنية و صياغة التقارير في نسختها النهائية في ورشة عمل رابعة انعقدت في موفى شهر جوان/ يونيو بتونس.

وتوجبا لكل هذه المراحل والجهود، يأتي هذا التقرير الإقليمي ليلخص أهم نتائج البحوث والربط بينها مع تبيان أوجه الالتقاء والاختلاف بين الأقطار الأربعة والتوصل إلى بلورة توصيات من شأنها أن تدعم مشروع المناصرة الذي تعتمزم بعثه منظمة «أوكسفام» قصد دعم المشاركة النسائية في الحياة السياسية وحتى يبقى مركز المرأة العربية للدراسات والتدريب «كوثر» وفيما لالتزامه برسم مسارات العمل المستقبلية بما يخدم قضايا النساء العربيات في المنطقة ويساهم في رفع التحديات الراهنة التي تواجهها.

المفاهيم الرئيسية

• **مفهوم الفقر ومفهوم التهميش**
تتباين محاولات تحديد مفهوم سوسيولوجي للتهميش وتتفق على التصاقه بمفهوم الإقصاء الذي هو أكثر تداولاً. ويستعصي التهميش على التحديد لارتباطه بوضعيات متنوعة كالقصر والحرمان وفقدان الأهلية والحرمان من الانخراط ويبرز هذا التردد عدم تيقن علماء الاجتماع أمام حقيقة يصعب حصرها. ولا يقتصر التهميش على الهشاشة الاقتصادية أو تراجع مستويات التوظيف ونقص الموارد، بل يتعدى ذلك ليشمل التراجع في الانتفاع وممارسة الحقوق الاجتماعية التي تكفلها التشريعات.

• **مستويات التهميش وأسبابه**
تختلف مستويات التهميش وملامحه من منطقة إلى أخرى وفقاً لطبيعة تركيبتها السكانية وواقعها الاقتصادي والتنموي ومستويات انفتاح وانكماش أسواق عملها. وتضاف إلى ذلك طبيعة السياسات التنموية ومدى تفاعلها مع المتطلبات الضئيلة. ويعود التهميش كذلك لأسباب مرتبطة بطبيعة ثقافة الفئة المهمشة في المنطقة والتي تتجلى في:

- ضعف حس المبادرة
- شيوع ثقافة الاتكال والرعاية.

• **خاصيات التهميش**
• يتسم التهميش بتعدد آليات إنتاجه وتداخل الأدوار بين المحددات الذاتية والمؤسسية التي تساهم في إنتاجه أو إعادة إنتاجه. ويتنزل التهميش في سياق دراستنا كمفهوم ملتصق بالفقر فهو يشمل هنا مختلف الفئات المهمشة من النساء مثل الأمهات العازبات أو السياسيات اللاتي يقع إقصاؤهن من مناصب قيادية في الأحزاب وغيرها. وفي كتابه الصادر في 1991

تحت عنوان «فقدان الأهلية الاجتماعية: بحث حول الفقر الجديد»⁽²¹⁾ يقف Serge Paugam عند ثلاثة أنماط للفقر يعرفها كالآتي :

- الفقر المدمج : عندما يكون الفقراء كثيري العدد وعندما يسهل تمييزهم عن باقي المجتمع كما في البلدان النامية مثلا.
- الفقر الهامشي : وهو تمظهر مختلف للفقر يهم فئة قليلة العدد تكون عامة ضحية لحوادث في الحياة.
- الفقر السالب للتأهيل : حيث يزداد الفقراء عددا ويقع تطويقهم خارج مجالات الإنتاج.

ويعد هذا المفهوم الأخير ذي قيمة معرفية إجرائية في سياق بحثنا، أما إذا طوعنا مجالات الإنتاج لتشمل مجالات المشاركة والإقدام على أفعال تغييرية، فتبرز العلاقة العضوية بين الفقر والتهميش : فالفقر يحد من مؤهلات الفرد للمشاركة في الحياة العامة ومن ثم يتفاعل معه المجتمع بطريقة ترسخ فقده لهذه المؤهلات.

• مفهوم المشاركة

إن المشاركة في الحياة العامة حق وواجب وهي كمارسة معقلنة تعتمد القيادة كاستراتيجية ووسيلة لا كهدف. وتعتمد المشاركة على مؤهلات ومحفزات من شأنها أن ترقى بالمشاركة الرمزية مثلا إلى مستوى المشاركة الفعلية.

• مستويات المشاركة :

- التمكن من المعلومة
- إبداء الرأي
- القيام بمبادرات
- الانتخاب

21. Paugam, S. La disqualification sociale. essai sur la nouvelle pauvreté. Paris. PUF. 1991.

وتأخذ المشاركة تظاهرات مختلفة، فمنها الرسمية ومنها غير الرسمية. ويشمل النوع الأول كل أشكال الانخراط المباشر في هياكل بلدية وسياسية كالجمعيات والنقابات والأحزاب والمنظمات وغيرها، في حين تحيل المشاركة غير الرسمية أو غير الشكلية، القانونية أو غير القانونية، إلى الاعتصامات والمظاهرات وغيرها من وسائل الاحتجاج.

والمشاركة، حسب Marie Helene Bacqué ومحمد مشماش⁽²²⁾ في تقرير أعد في 2013، تحيل إلى القدرة على الفعل، وهي ملتصقة بمفهوم التمكين السياسي للنساء. وهذا المفهوم هو الذي سيؤمن الانتقال من اللامشاركة إلى المشاركة بالتركيز على مكامن «القدرة لدى النساء وتنميتها».

ونركز، في إطار دراستنا، على القدرة على الفعل التي تنبثق عن وعي الفرد وإرادته ومساعيه لتحقيق أهداف تتجاوز المستوى الفردي إلى تحقيق مصلحة عامة للمجموعة باعتبارها، في تناولنا، مجموعة وطنية لا إثنية، تركز على البعد المجتمعي والسياسي على حساب البعد الثقافي.

وبالتركيز على مشاركة النساء بالتحديد. فإننا نطلق من معانيات تبين أن هذه المشاركة تبقى ضئيلة مقارنة بمشاركة الرجال وهي محفوفة بالصعوبات والعراقيل خاصة بالنسبة إلى النساء اللاتي يعشن في وضعيات فقر وتهميش.

22. Bacqué M.H. Mechmache M. Pour une réforme radicale de la politique de la ville. Ministère de la ville. juillet 2013.

• مفهوم القيادة التغييرية

إن القيادة التغييرية، حسب ما تدل عليه تسميتها، هي قيادة تهتم بإحداث تغيير اجتماعي. وينطوي التعريف الأولي لهذا المفهوم على أهمية كبرى وأولية للطابع التغيير للقيادة بما يسمح لنا أن ننأى بها عن أطرها التقليدية. ويشمل التغيير مستويات مختلفة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي ومنها السياسي. إن الكلمة المفتاح في تعريف القيادة التغييرية هي التغيير. فالقيادة التغييرية تنبني على إرادة التغيير وتهدف إلى إحداث التغيير. ولذا، فإن تصورنا للقيادة التغييرية يقف على النقيض من الموقف الأحادي، فهي ليست امتلاك كل شيء أو لا شيء، بل هي مسألة ترتبط بتغيير النظرة السوسولوجية للمشاركة ولتنوع الطرق التي تسلكها النساء لممارسة تأثيرهن على سير السياسة العامة وصانعي القرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

لذا، فإن الخطوة الأولى لتنمية هذه القدرات، تتمثل في تسليط الضوء على تجارب لنساء عبرن من الهامش نحو مشاركة مدنية وسياسية ذات دلالة وإخراجها إلى العلن من أجل تثمينها والاستئناس بها لدعم التجارب والمحاولات المماثلة والممكنة.

القسم الأول

معوقات المشاركة النسائية في الحياة المدنية والسياسية

النساء الفقيرات والمهمشات: ثلاث المعوقات الأولية والعلاقة بينها

الفصل الأول :

كشف البحث الميداني بالمناطق المختارة في البلدان الأربعة عن ارتباط متين بين الانتماء المحلي والوضعية المادية والمستوى التعليمي. ففي ما أسميناه مناطق الهامش، تلك التي تفتقر للإمكانيات والموارد والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، تفتقر النساء، مثل عدد كبير من السكان، إلى الموارد الكافية لتأمين حاجياتهن مما يضطر الفتيات إلى الانقطاع عن الدراسة والاشتغال بحرف ومهن زهيدة الأجر بالنسبة إلى البعض.

فالانتماء إلى منطقة مهمشة يرتفع فيها مؤشر الفقر وتغيب فيها الهياكل والمؤسسات وفرص العمل، يزيد من صعوبة الوضعيات الاقتصادية بكيفية تؤثر بشكل ملحوظ على تدني المستوى التعليمي للبنات مما يجعلهن فاقداً للمؤهلات العلمية والشهادات التي تمكنهن من الحصول على وظائف وفرص عمل تضمن لهن قدراً من الاستقلالية المالية.

وقد برز الانقطاع عن الدراسة كعميق من الدرجة الأولى لكل ما من شأنه أن ينمي استقلالية الفتيات ويرفع من قدراتهن على الاهتمام بالحياة السياسية والمدنية والمشاركة فيها. وقد شملت العينة عدداً كبيراً من النساء اللاتي عبّرن عن إدراكهن لأهمية التعليم وللانعكاسات السلبية للانقطاع عن الدراسة.

في هذا السياق تقول نعمّة، وهي أحد المستجوبات : «مانيش نادمة على حتى شيء في الدنيا إلا على قرائتي، القرائية هي كل شيء، هي اللي تخلي الواحد يفهم وهي اللي تخليه يقدم» (نعمّة، 46 سنة، سنة أولى تعليم أساسي، غير متزوجة، لا تعمل،

الحلفاء، بن خيار، نابل، تونس). وتضيف ميادة: «خرجت من المدرسة وأنا طفلة لأننا كنا نذهب إلى القرية نجمع التمر من تحت النخل ونجمع الحطب ونرعى الغنم». (ميادة، 41 سنة، ثامنة أساسي، مطلقة، موظفة، حضرمت، اليمن). وفي عديد الحالات، قدمت النساء في اليمن الأمية كأهم المعوقات التي تواجهنها في حضرمت والحديدة.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يضاف إلى مجمل الصعوبات التي تميز المناطق المهمشة معطى الإحتلال الذي يقلص فرص الفتيات من مواصلة تعليمهن، كما هو الحال مع أمل التي تقول في هذا الصدد: «بعد الزواج قام زوجي وحماتي بتشجيعي على أن أكمل الدراسة، ولكن مكان السكن ما يسمح أبداً في التنقل وخوف من التنقل شكل السبب الرئيسي في الابتعاد عن فكرة التعلم. وزى ما انت شايفه، النبي صموئيل قرية في المنطقة «ج» يتحكم المستوطنين بمدخل القرية حيث تقطن عائلة من المستوطنين على مشارف القرية محدثين التوتر والإضطرابات لسكان القرية، بالإضافة إلى تحكم الشرطة الإسرائيلية في ما يدخل القرية من مواد تموينية إلى احتياجات تشغيلية» (أمل، 25 سنة، ثانوي، متزوجة. ربة بيت، النبي صموئيل، القدس، الأراضي الفلسطينية المحتلة).

وعلى الرغم من هذه الخصوصية، فإن عددا من الحالات بالأراضي الفلسطينية المحتلة تلتقي مع نظيراتها في البلدان الأخرى في الفقر المتسبب في الانقطاع عن الدراسة أو عدم الالتحاق بالمدرسة تماما، كما تحيل على ذلك شهادة نور: «بعيش في ظروف اقتصادية صعبة والفقر مش عيب، العيب انك تعيش في بيئة مش محترمة، بيئة الحشيش والمخدرات والعين الفارغة. درست سنتين في الجامعة لظروف في العيلة قعدت واشتغلت عاملة نظافة في عيادة ..» (نور، 39 سنة، الثانية تعليم عال، متزوجة، لا تعمل، حكر الجامع، دير البلح، الأراضي الفلسطينية المحتلة). وتضيف سلام: «أنا ما دخلت مدارس بالمرة، كان أبوي بيخليني أحش للدواب وأملى مي، قرية في محو الأمية شهرين بعدين قعدني أبوي علشان أقوم بالدواب» (سلام، 23 سنة، أمية، متزوجة لا تعمل، البركة، دير البلح، الأراضي الفلسطينية المحتلة).

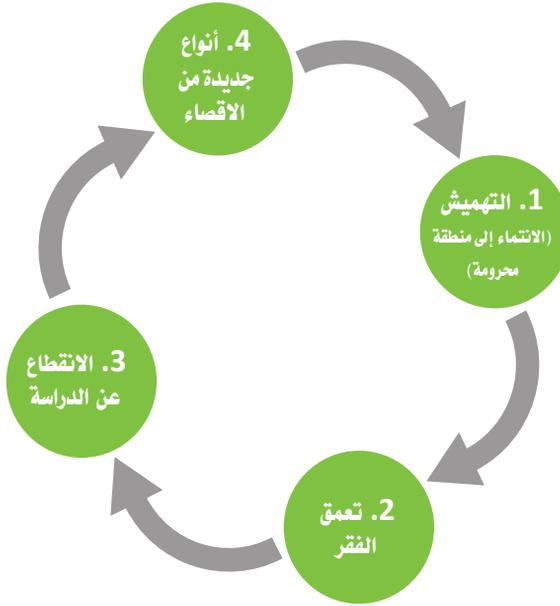
ويكتسي الفقر في الحالات المدروسة بعدا محليا، فيقترن بالوضعيات والظروف المميزة للمناطق التي تغيب فيها إمكانيات تحسين مستوى العيش، خاصة في المناطق الريفية والقروية. وفي المناطق التي تحظى بامتيازات اقتصادية واجتماعية، فتتخصص الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة لدى النساء القادمات من مناطق أخرى، في إطار حركة النزوح والتنقل بين المناطق للبحث عن عمل.

فالفقر يتنزل في صيرورة تبتدئ من الانتماء لمنطقة محرومة، مما يؤزم الوضعية الاقتصادية بشكل تضطر معه الفتاة إلى الانقطاع عن الدراسة فتلغي بذلك فرص عمل تضمن لها الاستقلالية المادية، وهو ما يخلق أنواعا جديدة من الإقصاء بفقدانها للمؤهلات المهنية والمهارات، يضاف إلى ذلك إقصاء المرأة من دائرة التشغيل ومن علاقات الزمالة والاندماج الاجتماعي وصولا إلى المؤهلات الذاتية والثقة بالنفس والقدرة على التواصل مع المجموعة.

وفي هذا تأكيد لمفهوم الفقر السالب للمؤهلات، على حد تعبير «سارج بوغام»⁽²³⁾، وهي مؤهلات مهنية تكوينية فاجتماعية ذاتية تفقد الفرد خصوصيته المدنية التي هي الشرط الأساسي لقيام المجتمع. فالمجتمع ليس حصيلة الأفراد، وإنما العلاقات والاشتباك والتواصل والتفاعل بينهم. ويبرز الرسم الموالي كيفية الانسواء في صيرورة التهميش.

23. Paugam S. La disqualification sociale. Essai sur la nouvelle pauvreté. Paris. PUF. 1993

هشاشة الوضعيات الإجتماعية والاقتصادية



• المعوقات في نظر النساء: هل الجنس في طبيعة المعوقات أمر على هامشها؟

إنّ مفهوم الفقر المُؤصَّع أو المقترن بالبعد المحلي والخصائص الجغرافية الصعبة والافتقار لكل ما يتوفر في المناطق الحضرية من مرافق تنمية ومؤسسات وجمعيات، سرعان ما يكشف عن تأنيته إذا ما تمعنا في فحوى الشهادات، فيبدو على هذا الأساس مرتبطا ارتباطا شبه عضوي بمسألة التمييز بين الجنسين. فالفقر والتهميش، وإن كانا يخصان كل المجموعات المحلية، فإنهما يتركزان ويتعمقان في صفوف الإناث. فظاهرة الانقطاع عن الدراسة لا تخص الإناث والذكور على حد سواء، إذ أثبت البحث الميداني أنه كلما اقتضت الوضعيات الأسرية تضحيات، فالبنات هي التي تقدم هذه التضحيات وتحمل مسؤولية الرعاية الصحية وشؤون البيت، في حين يقتصر دور الذكور على توفير الموارد المادية ما أمكن لهم ذلك.

ويجد هذا المبدأ صدى له في كل بلدان البحث، على غرار أمينة، مثلاً، التي حُرمت من مواصلة تعليمها الذي كان يقتضي تنقلها إلى المدينة إذ اعترض والدها قائلاً: «ماعنديش بناويت تمشي لتبرسق!» (أمينة، 50 سنة، مطلقة، عاملة بنزل، نابل، تونس). وتتعدد الأمثلة في تونس عن فتيات تركن المدرسة تحت ضغط الظروف المادية الصعبة أو لإعالة الأهل.

ونلاحظ الأمر ذاته في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تقول نهى: «على سن 13 خلاص تركت المدرسة، قررت أنا بيني وبين حالي علشان أمي ما تنذل لحدا هيك بالطريقة هي وأبوي مريض، خلاص ما فيش داعي أمي تطلب من حدا، أن بقعد في الدار وبشتغل، بعجن، بطبخ، بحبز بطيخ ويطعمي إخواني (نهى، 36 سنة، أساسي، ربة بيت، سلفيت، الأراضي الفلسطينية المحتلة). وفي السياق ذاته تقول ميادة: «خرجت من المدرسة لأننا كنا نذهب إلى القرية نجمع الثمر من تحت النخل ونجمع الحطب ونرعى الغنم» (ميادة، 41 سنة، ثامنة أساسي، مطلقة، موظفة، حضرموت، اليمن).

وتقول وداد: «أسرتي منغلقة، حتى الدراسة لم أدرس، البنت عندهم للزواج فقط، كانوا يذكرون لي أن البنت مثل الليمونة الفاسدة» (وداد، 35 سنة، سادسة أساسي متزوجة، عاملة، الحديدية، اليمن). ولعل هذا التشبيه للفتاة «بالليمونة الفاسدة» يحيل على التمثلات التي تجعل من التزويج المبكر الحل الأنسب لتلافي مزيد الأضرار، فكأن ولادة البنت ترافقها إلزاماً ولادة الخوف المجتمعي من إهدار الشرف، ويصبح تزويج الفتاة في سن مبكرة قاعدة اجتماعية في اليمن حيث تهيمن ثقافة ريفية تنظر للمرأة نظرة وظيفية وتحرمها من أبسط وأهم حقوقها، مثل التعليم. وحالة وداد معبرة أكثر في هذا السياق، حين تقول: «نحن خمس بنات وولدين، الأولاد تعلموا ونحن لا، لأن أبي عامل باليومية ولا يستطيع تحمل تكاليف الدراسة للجميع». (وداد، 35 سنة، سادسة أساسي، متزوجة، عاملة نظافة، الحديدية، اليمن).

ويبين البحث الميداني في المغرب أن النساء، وإن كن العائلات لأسرهن، فهن لا يحضرن بالاعتراف الاجتماعي بدورهن، بل تدفع الضوابط الثقافية الذكورية إلى حصر حدود حركتهن في الفضاء الخاص مما يجعل مجرد تفكيرهن في منافسة الرجال في الأنشطة التي يقومون بها في المجال العام غير وارد.

وما يمكن استخلاصه في ضوء هذه الاعتبارات هو أن الفقر والجنس والتهمة هي معوقات أولية تعمل مجتمعة، ومن العسير فصلها أو ترتيبها، ولكن الجنس يبقى الفيصل في مسار التهميش. فالفقر يستدعي التهميش وهو في الآن ذاته نتاج له، والجنس يستدعي التهميش والفقر. وبالتالي فإن تكون امرأة ما فقيرة، فتلك تذكرة انخراطها في صيرورة تهمة اجتماعي تعمل كحلقة مفرغة يتعذر كسرهما، خاصة في غياب تنظيمات المجتمع المدني العاملة في مجال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية والقروية وشبه الحضرية.

وفي إطار دراسة انعكاسات هذه الوضعيات التي تعرضنا لها آنفا على ذاتية المبحوثات وعلى اهتمامهن بالوضع العام في البلاد وبالسياسة، تم تحليل خطاب المبحوثات عند التعبير عن ذواتهن وعند الحديث عن علاقتهن بالسياسة. وهذا ما سنعرض نتائجه في الفصل التالي.

الفصل الثاني: المعوقات غير المباشرة

• مسألة القدرة التعبيرية لدى النساء المستجوبات

كان تقديم العديد من النساء لأنفسهن بمثابة الامتحان الصعب بدا أمرا محيرا ومحرجا إلى حد كبير. فقد تراوحت ردود الفعل بين الابتسام والتعجب والإجابات المقتضية. وفي ذلك دلالة على أن المستجوبات لم يعهدن أن يهتم أحد بذواتهن أو يطلب ما يزيد عن البيانات الشخصية. تقول إحدهن: «شنية روعي؟ في الدار، لاهية بالعزوزة» (نعمة 46 سنة، أولى أساسي، غير متزوجة، لا تعمل، بني خيار، نابل، تونس). وبنفس الأسلوب الإستنكاري، عبرت أخرى: «منظفة، مش متعلمة، ايش شا أكون؟» (وداد، 35 سنة، سادسة أساسي، متزوجة، عاملة، الحديدية، اليمن).

قد تنم هذه التعبيرات عن نقص في تقدير الذات (estime de soi) وعن إقصاء ذاتي تمارسه بعض النساء الفقيرات والمهمشات على أنفسهن، مما يرسخ حالة التهميش الاجتماعي الذي يعيشه. وفي المقابل، أبدى عدد آخر من المبحوثات أريحية في الإجابة عن السؤال الذي دعاهن لتقديم أنفسهن، مستندات على رؤيتهن التراتبية لأدوارهن المتعلقة بالأسرة أو بالعمل وخاصة الحاصلات منهن على مستوى تعليمي متوسط أو عال. وهذا يبرز ارتباط الكفايات التعبيرية، برأس المال المدرسي وبتجربة النساء في المجال العام والمشاركة السياسية. فالنساء المنخرطات في الجمعيات، مثلا، تميزن بقدرات تعبيرية عالية، سواء تعلق الأمر بحياتهن الخاصة أو بالشأن العام.

وبالرجوع إلى «ألاكس موشيلي»، فإن الفرد المسأل عن تعريف نفسه ينزل نفسه بالضرورة في سياق معين، فيكون السياق «عاطفيا أسريا» أو «مهنيا» أو «اجتماعيا سياسيا»، ولم يتم التعرّض إلى السياق الأخير في كل المقابلات، ما عدا في حال بادر الباحث بالإشارة إليه.

ولذا، فإن البعد «الماكرومجمعي» وبعد المواطنة لم يلجا بعد المجال اليومي المعيش أي أنه هنالك فصل بين المجالين الخاص والعام اللذان تتحدد ضمنهما هوية الفرد، وبدأت الهوية الوطنية مستبعدة وما يتعلق بها معزولا عن الاهتمامات اليومية ولم يقع إدماجها في طريقة التفكير والتعامل، وهو ما يطرح مسألة التنشئة الاجتماعية والمدرسة كإحدى أهم مؤسساتها التي يفترض أن تعنى بالتنشئة الوطنية من خلال اعتماد طرق بيداغوجية مدروسة ومجدية.

والتنشئة الثانوية، تلك التي يتلقاها الفرد في حياته المهنية أو الزوجية أو الحزبية أو الجمعياتية أو غيرها، كفيلة بتدارك هذا التجاهل للبعد المدني والمواطني، وهو ما تحيل إليه تصريحات النساء حول الوضع العام والشأن السياسي، مقابل إدلاءات الفئة من النساء اللائي عجزن عن تقديم أنفسهن، أو تعذر عليهن ذلك، والحديث عن دورهن في المجتمع.

• الآليات الخطابية لبناء تصور حول الشأن السياسي والاجتماعي

عبرت المبحوثات في البلدان الأربعة عن موقفهن من الشأن السياسي بما يمكن تصنيفه كالتالي:

- عدم القدرة على الخوض في موضوع حول السياسة
- الامتناع عن الحديث في السياسة
- تكرار التعليقات الجاهزة والأحكام المسبقة السائدة
- التعبير عن موقف مبني ومبرر وعن تصور للشأن السياسي

ويخص الصنف الأول من المواقف النساء اللاتي اعتذرن أو عبرن عن عجزهن عن الإجابة، مثل نعمته التي قالت: «ما نجمش نحكي، نخاف نقول حاجة تطلع موش صحيحة» (نعمته 46 سنة، أولى أساسي، غير متزوجة، لا تعمل، بني خيار، نابل، تونس) أو وداد التي قالت: «أمية لا أفهمك سياسة ولا افهم شيء» (وداد، 35 سنة، أمية، متزوجة، عاملة، الحديدية، اليمن). وكذلك الشأن بالنسبة إلى بعض النساء في

المغرب، مثل كريمة التي قالت: «معرفش شنو نقول ليك ..». (كريمة، 50 سنة، أمية، متزوجة، ربة بيت، آنييف، المغرب).

تنسب هذه المواقف لنساء غير متعلّقات بالأساس، وهن أميات أو حاصلات على مستوى تعليمي متدني جدا ولا تمتلكن القدرة على الفهم وإدراك مستجدات الحياة السياسية والمدنية ونظامها، مما يسلبهن الجرأة على مجرد الحديث عنها. ويحيل الصنف الثاني على النساء اللاتي عبرن بوضوح عن عدم اكتراثهن بالسياسة، مقدمات في ذلك مبررات مختلفة لعل أبرزها وأكثرها شيوعا، الفقر. ويمكن الاعتماد في هذا الخصوص على ما قالته فاطمة: «أش ادانا للسياسية؟ اللي كيدخلوا ليها، اللي بخير عليه، ما مخصوص من شيء حاجة، اللي بغا كايين واحد ديالو يجبو ليه [...] ولا شيء امرأة كايينة عند راجلها، بخير عليها، الحاجة اللي بغات تتجيبها، متدريش الحساب ديال الزيت أو السكر ولا التاي ولا اللباس ولا العيد ولا حتى شي حاجة، متدريش ليها الحساب، غير تطيب لولادها وتخدم». (فاطمة، 41 سنة، أمية. مطلقة. صاحبة مهى شعبي، آنييف، المغرب) أو عائشة التي قالت: «السياسة ما تهمنيش خاطر انا عندي كان صحي، إذا خدمت ناكل أنا وأولادي ونهار الي ما نخدمش نبقاو جيعانين (عائشة، 52 سنة، الخامسة أساسية، متزوجة، عاملة في البيوت، نابل، تونس).

وتزداد حدة التعبير عن الفقر كمعيق أساسي أمام الاهتمام بالسياسة في المناطق الأكثر فقرا، مثل مكناس في المغرب، إذ تقول رانية في موضوع الاهتمام بالوضع العام في البلاد: «ما عنديش الكانة لهذا الشيء، أنا كنشوف غير أنا جالسة معكم دابا، وكنفكر أشنو غادي ندير غذا للغذاء، باش غنتعشا وأشنو غنعيشيهم ..». (رانية، 28 سنة، باكالوريا. متزوجة، بائعة جوارب، مكناس، المغرب).

وما يجدر استنتاجه في هذا الصدد، هو أن أول ملامح القطيعة بين بعض النساء الفقيرات والمهمشات وبين السياسة يتجلى على مستوى الخطاب إذ ترفض هذه الفئة من النساء مجرد الخوض ولو بصفة سطحية وعمامة وتلقائية في حديث حول الشأن السياسي، مرجعات ذلك إلى ما تصنفه كأولى الأولويات، ألا وهي تحقيق الأمن

الغذائي وتلبية الحاجيات الأولية لهن ولأسرهن. من هنا جعل الفخر الذي يتعاملن معه كمعطى بديهي وقدري، موضوع السياسة والاهتمام بها ضربا من «البذخ» وحكرا على من لا يعوزه قوت يومه، في حين ينبغي وضع الفخر في الإطار السياسي والاجتماعي الذي أفرزه والتركيز تحديدا على وضعية المرأة في هذا الإطار.

وفي ما يتعلق بالصنف الثالث من المواقف، فقد شمل النساء اللاتي عبرن عن عزوف نسبي عن الحديث عن السياسة وفي بعض الأحيان حاولن إبداء آرائهن، ولكنهن بذلك أعدن إنتاج خطابات ناجزة حول السياسة والسياسيين للتعبير، إما عن انعدام الثقة في أصحاب القرار وأجهزة الدولة، أو عن انتفاء الغائية من الاهتمام والمشاركة في الحياة السياسية.

ووصل الشعور بانتفاء الغائية إلى الإحساس بعبثية المشاركة في احتجاجات أو تحركات شعبية «عديمة الجدوى» من وجهة نظر بعض المبحوثات، كما يدل على ذلك مثال ميس التي قالت: «يعني آخر مسيرة، آخر مشاركة تاعت غلاء الأسعار وغلاء المعيشة، مشينا مشينا والله لا حدا سامعنا ولا إشي هيك بس يعني حسيت انو بس فرجنا عحالنا». (ميس، 41 سنة ثانوي، متزوجة. عاملة في البيت، جماعين، سلفيت، الأراضي الفلسطينية المحتلة).

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من المبحوثات أبدين استعدادا للاهتمام بالشأن العام والمشاركة في الحياة السياسية، في حال توفرت لهن الإمكانيات المادية والمهارات والوقت لذلك، إذ تقول منية مثلا عن سؤالنا عن أكبر عائق أمام مشاركتها المدنية: «الفلوس والحشمة هاذوما اللي ما نجمش نقدم بيهم» (منية، 27 سنة، أمية، لا تعمل، عزباء، بني خيار، نابل، تونس)، في حين ذكرت نهى: «الفترة اللي بدي اطلع فيها بحب إنو ولادي يروحوا ما يكونوش ولا إشي ناقص في الدار على أساس إنه بس أتفرغ أنا عشان أدرسهم. فالوقت اللي بدي اطلع فيه فبفضل إنني أظل في البيت أخلص» (نهى، 36 سنة، أساسية، متزوجة، ربة بيت، سلفيت، الأراضي الفلسطينية المحتلة).

مع هذا التصريح الأخير، تعود مسألة الأدوار الموكلة إلى النساء لتطفو على سطح الواقع الاجتماعي الذي يجعل كل الفرص متاحة للذكور بينما تواجه الإناث عقبات كثيرة. فتقدير بعض النساء لذواتهن يتعلّق فقط بإتقانهن للأدوار التقليدية التي تنحصر عموماً في الإنجاب ورعاية شؤون البيت و تدرّيس الأبناء مما لا يترك لهن حيزاً زمنياً أو طاقةً في بعض الأحيان للاهتمام بما عدا هذه الأدوار. وتُنوّه كذلك بالصورة السلبية لنساء سياسيات حسب تمثيلات بعض المبحوثات، وهي صور تجعلهن أكثر تقبلاً للقوالب الاجتماعية التي تبالغ في تضخيم الفروقات بين المرأة والرجل بشكل يجعله «مفضلاً» بصفة شبه «طبيعية» للقيادة والحكم والاشتغال على ما يخص المجتمع والسياسية. وفي هذا الصدد تحدّث عدد من النساء عن «طبيعة عاطفية» للمرأة التي تبقى عليها في موقع ضعف و عدم القدرة على أخذ قرارات صارمة في المواقف الحاسمة، مع الإشارة إلى تعارض هذه الخاصية مع «طبيعة ذكورية» تنسب لها الخاصيات المضادة كالعقلانية والجرأة والصرامة. إن الحديث عن «طبيعة» أنثوية أو ذكورية يفسر جانباً مما يجعل التمثيلات حول الفروقات بين الجنسين تستعصي عن التغيير إذ تتخالف عن الإنشاء الاجتماعي لهذه الفوارق.

ويحيل الصنف الرابع من المواقف على عدد من النساء اللاتي عبرن عن قراءة تحليلية أو نقدية للتوجهات السياسية ببلدانهن، مما يكشف عن اطلاع واسع على المستجدات وارتباطها بالأحداث التاريخية. وتمتلك هذه الفئة من النساء القدرة على الفهم والاستيعاب وتشخيص المعطيات المتوفرة واتخاذ موقف متكامل عقلائي إزاءها.

وترى هؤلاء النساء أن الاهتمام بالسياسة والمشاركة في الحياة المدنية أمر ذو طابع إلزامي مع التعبير عن وعيهن باقتراحه بواقعهن وبمستقبل أطفالهن. وقد تنوعت أساليب بسط الأوضاع حسب تنوع الوضعيات في كل بلد. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة مثلاً، كان الحديث عن الاحتلال الإسرائيلي طاعياً على المواضيع الأخرى في حين شحّت التحاليل والتعليقات المبنية على مواقف حول الوضع في اليمن ووجوب المشاركة المكثفة للمواطنات للتأثير فيه. وفي المغرب، فقد عجز خطاب بعض المبحوثات بالتحاليل وتقديم الحلول بأسلوب يعكس تفاوتاً في القدرة على تبليغ الرأي وبلورته وفي القدرة على

استعمال المصطلحات المتداولة في الحقل السياسي. وهذا يعود أساسا إلى تفاوت المستوى التعليمي أو إلى ممارسة نشاط مدني جمعياتي أو سياسي من عدمها. تقول هشومته: «أول حاجة، أولا خصنا نلتجأ إليها في المغرب هو تحقيق العدالة الاجتماعية ويكون نعملو بجد، ماشي غير نجو للتلفزة «Les masses médias» ونوروه اش غانديرو، ها أش غنديرو هداك شي خصو يتحقق، يتجسد على أرض الواقع: العدالة الاجتماعية، توفير الفرص المتكافئة لكلشي ميشي غير اللي عندو المعرفة اللي عندو «coup de main» كما انقولو كيوصل لجميع الأشياء اللي في المغرب بينما «la grande majorité» ديال الشعب كتعاني من انعدام الفرص». وتضيف هشومته في محاولة لتعريف السياسة: «بالنسبة لي السياسة هي القدرة على تدبير شؤون البلاد الاجتماعية والاقتصادية ولا المادية، يعني إلى في اتجاه خدمة الصالح العام للمواطن». (هشومته، 54 سنة، متزوجة، مستوى تعليم عال، متقاعدة، مسيرة بمؤسسة دروس الدعم، الرباط، المغرب). ويتضح في ضوء هذه التصنيفات لمواقف النساء من السياسة، أنه ثمة علاقة جدلية بين ما يمكن تسميته «المهارات المدنية والسياسية» التي تتجلى أولا على مستوى الخطاب، وبين المشاركة في الحياة المدنية. فالمهارات والقدرة على أخذ الكلمة وسط العموم تدعم المشاركة المدنية والسياسية في نفس الوقت الذي تنمي فيه المشاركة هذه المهارات وتصلقها.

• علاقة المهارات التعبيرية باكتساب مؤهلات المشاركة في الحياة السياسية والمدنية

من بين القدرات الإنسانية التي من شأنها أن تؤسس للاستقلالية الذاتية، يميز ريكور⁽²⁴⁾ (Paul Ricoeur) بين اللغة والقدرة على الفعل ليؤكد على الأشكال الثقافية والتاريخية التي تفرز عدم القدرة على القول والتي يعتبرها مصدر إقصاء أساسي من المجموعة. ويحملنا هذا الطرح على التفكير في الأطروحات العلمية التي تتناول مسألة اللاتكافؤ بين الجنسين في ما يتعلق بالحق في التعبير وهيمنة الخطاب الذكوري في الاجتماعات السياسية والإعلام. يضاف إلى ذلك اللامساواة الاجتماعية التي تنتهي إلى إقصاء الفئات الفقيرة والمهمشة من «العمل التحاوري»⁽²⁵⁾، خاصة إذا تعلق الأمر بحقل السياسة الذي تصوره التمثلات الاجتماعية على

24. Ricoeur, P. Le juste 2. Paris. Edition Esprit. 2001. p 89.

25. Zimmerman, PH. Genre, langage et conversation. Relex. 2000. 18. pp 183-201.

أنه حقل ذكوري بامتياز. وهو ما دفع دانيال قاكسي (Daniel Gaxie) للقول بأن الديمقراطية تفترض أن يكون لكل مواطن قدرة على استساغة رهانات الحقل السياسي ورمزيته، ولكن هذه القدرة لا تتوفر لدى كل الفاعلين بنفس القدر. ويوضح قاكسي أن اللامساواة الاجتماعية تضرب التمكن من فهم «الشيء العام»⁽²⁶⁾ (la chose publique). وتؤدي هذه الوضعية إلى انقسام المجتمع إلى فئتين: فئة المختصين في السياسة من جهة، وفئة المتفرجين أو اللامبالين من جهة أخرى، وهم العاجزون عن تقييم الأحداث والأنظمة العامة والفاقدون للقدرة على استساغة المهارات السياسية والسعي إلى اكتسابها. ومن بين هذه المهارات، نركز في هذه الدراسة على امتلاك القدرة على فهم مدلولات الحقل السيميائي المدني والسياسي ورموزه من أجل التمكن من متابعة الواقع وتقييمه والادلاء برأي حول مسائل تخص المجموعة.

وبالتوصل إلى أن الفقر وعدم الالتحاق بالمدرسة وغياب التنشئة السياسية الكفيلة بدعم اكتساب الفرد للآليات والأدوات التي تسهل انخراطه في المجموعة المدنية هو عائق كبير أمام مشاركة النساء على وجه خاص في الحياة السياسية والمدنية، فإنه من الضروري وضع هؤلاء النساء في دائرة علاقتهن قصد تقصي المؤثرات في محيطهن القريب على تعميق المعوقات السابقة أو تجاوزها.

26. Gaxie, D. Le cens caché. inégalités culturelles et ségrégation politique. Paris. Editions du Seuil. 3ème édition. 1993

نظام العلاقات وأهمية المقاربة العلائقية

الفصل الأول: دور الخلية الأولى للتنشئة في توجيه مسار الفتيات

كشفت الدراسة عن استمرارية الدور المركزي الذي تشغله العائلة في تحديد أو توجيه المسارات الفردية للنساء المستجوبات، رغم إقرار البعض منهن بأنهن خططن لحياتهن بصفة فردية. في المقابل بين الخوض في تفاصيل المحطات الهامة من حياتهن كالدراسة والعمل والزواج، أنهن كن يتصرفن وفق إرادة أسرية، واضحة أو ضمنية، من قبيل الإكراه، أو على عكس ذلك، قصد إيجاد تطابق بين السلوك الفردي والانتظارات الأسرية، مما يحافظ على الاندماج في الخلية الأولى للعلاقات. ويجرنا هذا الاستنتاج إلى التوصل إلى أهمية النقل (Transmission) في تشكيل الاتجاهات الفردية والأنماط السلوكية والتصورات، بما فيها تلك التي تتعلق بالأدوار الاجتماعية وبالحقل السياسي وبالفرق بين الجنسين.

يستدعي مسار التنشئة حركة مزدوجة، التلقين والتأثير من جهة، والتأثر والاستبطان من جهة ثانية. ويحيل هذا الجانب الثاني إلى مدى تجاوب الفرد وانصياعه لعملية التوريت إلى درجة أنه يتبنى الصور المضمنة في أقوال وأفكار ومواقف الآباء والتي توجه سلوكهم وأفعالهم. وقد برزت في البحث الميداني أهمية مسألة الاستبطان في فهم التجانس الحاصل بين الصور النمطية التي تحملها وتعتبر عنها مجموعة كبيرة من النساء من بلدان البحث الأربعة. وتتعلق هذه الصور أساسا بما تروجه العقلية الذكورية منذ عقود طويلة من اختلاف قاعدي بين الجنسين.

وقالت تودة في هذا السياق: «الراجل كيبقي راجل والمرأ كتبقى مرأ، ذاك الشيء منين بدأت الدنيا، دايمًا الدرجة العليا للراجل معنا الا دخلوا العيلات في شي حاجة، بالعقل، اما ديما تتبقى الاولوية للراجل كنقول بعد أنا حتى المرأ، ولكن خاصها ما تقولش

بحال الرجل، معنى باش يعطوها بزاف ديال الأهمية» (تودة، 43 سنة، الرابعة أساسي، متزوجة، خياطة الملابس والصوف، أنيف، المغرب). ولا يختلف الأمر مع هديل وهي التي منعت بناتها من مواصلة التعليم، وفي ذلك إعادة لنفس التجارب التي عاشتها (هديل، 35 سنة، متزوجة، أمية، عاملة نظافة، حضر موت، اليمن).

وتؤدي مجموعة التمثلات الاجتماعية المستبطنة حول المرأة والرجل إلى عزل النساء عن السياسة وهو ما يتبين في خطاب عدد من نساء العينة، مثل نور التي قالت: «والله رأيي إنوا المرأة دورها في تربية الأجيال، شوبدها بالسياسة 9 خليها للرجال هي بس تقدر على الفاضي رسالتها الأولى: رعاية ولادها» (نور، 39 سنة، جامعية، متزوجة. لا تعمل، حكر الجامع، دير البلح. الأراضي الفلسطينية المحتلة).

وحتى النساء اللاتي عبرن عن دعم مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية، فقد كانت لهن تحفظات على المنصب الذي قد تشغله المرأة عندما تشتغل بالسياسة، إذ ترى عفيفة مثلاً أن المرأة «عاطفية بطبيعتها وهو ما لا يؤهلها لأن تكون في منصب الرئاسة مثلاً» (عفيفة، 39 سنة، أستاذية في التصرف، عمدة، أرملت، بني خيار، نابل، تونس). وسجلنا الشأن ذاته مع نور التي قالت: «مستوى مكانة المرأة في منصب وزيرة فانا غير مقتنعة ان المرأة تستطيع ان تغير شيء فهي لا تؤمن بقدراتها وبشوفها اكثر تفاعلا مع الناس عامة وليس بموقع سلطة، الرجل لديه جبروت أقوى من النساء، بالرغم من اني لم ألتقي بأية أحزاب سياسية ونساء في صنع القرار في حياتي». (نور، 25 سنة، مستوى ثانوي، متزوجة، لا تعمل، النبي صموئيل، القدس، الأراضي الفلسطينية المحتلة).

وفي المقابل، تجدر الإشارة إلى وجود نساء يتحدثن بشكل إيجابي عن المرأة وعن قدراتها وجاهزيتها لمنافسة الرجل. كما أن مسألة التنشئة الاجتماعية لا تتم وفق مسار خطي ولا تقف عند حدود الأسرة، بل إنها تتسع لتشمل أطر أخرى منها المدرسة وشبكة علاقات الأنداد بالنسبة إلى الشباب إذ تقول «آن موكسال»: «إن الميراث الذي نتلقاه عبر عملية التنشئة الاجتماعية يبقى دائما محل تفاوض وأخذ ورد».⁽²⁷⁾

فما مدى تأثير العائلة على خيارات وقرارات النساء المبحوثات حسب ما يتضح من إحالاتهن على الآخرين بشأن قرارات مصيرية في حياتهن؟ يعبرُ بنا هذا التساؤل من التفكير في ما تم استبطانه من أفكار وصور إلى التدخل العائلي المعلن والتحكم بمسارات البنات.

الفصل الثاني: الإحالة المنتظمة على الآخر لتفسير أوتبرير خيارات متبعة أو مسقطنة

إن العلاقات الأسرية المدروسة بناء على شهادات المبحوثات بدت محكومة بمنطق الأسرة الأبوية أو الباترياركية مع بعض من النسبية، إذ نجد عديد الأمثلة لأسر، يأخذ فيها الأخ الأكبر منزلة الباتريارك، خاصة في حال وفاة الأب أو مرضه أو عجزه. كما يمكن أن تنحصر السلطة في شخص العم أو العمّة أو حتى الأم في بعض الأحيان.

وما يمكن استنتاجه إلى حد هذا المستوى، هو أن العديد من الأسر في البلدان العربية لازالت تقوم على نظام علاقات هرمي يكون فيها الأب أو من يمثله من الذكور خاصة في القمّة، وقد تنوبه الأم في تمثيل السلطة إذ لا يمكن ترك هذا المجال شاغرا، وفي المقابل يكون الأبناء وخاصة الفتيات في القاعدة.

وتتجلى السلطة الأبوية على مستوى القرارات التي تتعلق بمسار الفتاة. ولعل أبرزها يخص الانقطاع عن الدراسة والتفرغ لرعاية الأهل أو الزواج أو العمل للمساهمة في تلبية الحاجيات الأساسية. وفي ما يتعلق باختيار التخصص الدراسي، قالت حنان: «أنا كنت أرغب ان أكون مهندسة ديكور، أمي قالت لي أنت ستتزوجي ولا ينفع أن تدرسي هندسة ولهذا درست ترجمة أنقليزي» (حنان، 23 سنة، متزوجة، جامعية، ربة بيت، صناعاء، اليمن). وأردفت مواظنتها أمل: «إدارة مالية ومصرفية: هذا التخصص الذي أريده وبسبب العادات والتقاليد، فرض أبي علي أن أدرس علوم اجتماعية بحجة انني عندما أتخرج سوف أعمل في بنك يعني من وجهة نظر أن تعاملك سيكون مع الرجال أكثر، هذا عيب عندنا». (أمل، 29 سنة، جامعية، عزباء، ناشطة في مجال العمل الاجتماعي، حضرموت، اليمن).

ويعقب التسلط الأسري، تسلط الزوج الذي يحرص في بعض الأحيان على الابقاء على قرينته في وضع تبعية اقتصادية فيعارض خروجها للعمل ويصل به الحد الى سد كل

سبل الحصول على دخل ولو بسيط للغاية، مثلما هو الحال مع سناء التي قالت: «أنا بدور على أي مصدر رزق عشان أصرف على ابني وأجيب إلي نفسه فيه. اول مرة جبت أرنبته وولدت الأرنبته وصارت أرانب، لما شاف الشئ كبر معي، قالي اتخلصي منهم والا أرميهم على الجماعة (القمامة) ما بيحبش الخير لي، لا هو بيرحم ولا بيخلي رحمة ربنا تنزل. (سناء، 39 سنة، ماجستير، عزباء، عاملة، دير البلح، الأراضي الفلسطينية المحتلة).

وتجد معارضة عمل المرأة صدى لها في تجارب نساء أخريات مثل عزيزة التي قالت: «يقول ليا ما تخدميش، جلسي غيري في الدار (...) مكيغوشها حيث العروبية عندهم المرأة ما خصهاش تخدم خصها تقابل غير ولا دها، غير تجلس في الدار». (عزيزة، 35 سنة، أمية، متزوجة، بائعة، الرباط، المغرب).

لقد برزت مسألة «العادات والتقاليد» كقوة تلقي بثقلها على العقلية فتشكل عامل مقاومة كبير أمام سلسلة من التغيرات التي لا يمكن التغافل عن إبرازها. في التقارير الأربعة بينت أن توفير الدخل المادي أصبح من الأمور الموكلة إلى المرأة في عديد الحالات بغض النظر عما إذا كان الزوج يعمل أم لا. تقول هديل على سبيل المثال: «زوجي موافق أشتغل لأن العيشة صعبة، هو مسن ما يشتغل مريض، رجعت أنا أعمل، فالحين أنا بصرف على البيت أنا المسؤولة» (هديل، 35 سنة، متزوجة، أمية، عاملة نظافة، حضر موت، اليمن).

وعلى غرار عدم معارضة عمل المرأة، فإن ما يمكن ملاحظته أيضا هو ورود حالات تمنح فيها حرية التصرف في ميزانية الأسرة للمرأة كنقطة التقاء بين البلدان الأربعة، إما للتخلص من صعوبة المهمة أو لتقديم نوع من التعويض للمرأة التي تتنازل عن رغبتها أو حاجتها للعمل خارج البيت.

وتتحدث بعض المبحوثات عن طريقة تشاركية في أخذ القرارات الأسرية، زيادة عن بعض الحالات التي تقدم فيها صورة أبوية تقف على النقيض من صورة الأب المتسلط. ففي حين قالت هديل في معرض حديثها عن العنف الذي تعرضت له من

والدها: «تعرفين بعدين الأب يقوم يرشخ، يضرب عندما تقول له الخالة سوي بنتك» (هديل، 35 سنة، أمية، متزوجة، عاملة نظافة، حضرموت، اليمن)، عبرت بشرى عن علاقة تفاهم مع والدها إذ قالت: «أنا اخترت نتزوج على القراية، حنا كان الأب ديالنا، الله يرحمو ويحسن إليه، ماكانش كايجبنا نتزوجوا ولا نخرجو من القراية أبدا، كيخلي القرار ليك» (بشرى، 33 سنة، ثالثة إعدادي، متزوجة، خياطة، الرباط، المغرب).

كل هذه الاستنتاجات مجتمعة تسمح برصد ملامح تغيير في العلاقات الزوجية والأسرية، ولكن هذا التغيير، ككل التغيرات الاجتماعية، يحمل في صلبه عناصر مقاومة تجد في العرف والعادات والتقاليد والذهنيات ما يغذيها وينشطها.

الفصل الثالث: دلالات وانعكاسات التوزيع غير متكافئ للسلطة

يؤدي التوزيع غير المتكافئ للسلطة في عدد من العائلات في بلدان البحث، إلى تمهيد الطريق نحو تضخم السلطة الذكورية بصفة عامة وفق مرجعيات حجاجية متنوعة مأتاها فهم معين للدين، كما ظهر في اليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة، والثقافة الريفية المحافظة، وسيادة الأعراف الاجتماعية، وواجب الحماية الذي تفرضه «وضعية الضعف» التي تمثلها المرأة والمندرج ضمن منطق «القوامية». وتطول قائمة المنطلقات التي تبرر التسلط الذكوري وتبقي عليه، وتتعدد وتتنوع مظاهر هذا التسلط ومستوياته الرمزية واللفظية والمادية.

وقالت ربا في هذا الصدد متحدثت عن الرجال: «جبارين مع النساء، لما يكون عندي فاصوليا ما بحط عليها صلصة، لما يجي كان هو يشتري لأنه لو حكيكلو الصبح بصير يصيح وانا ما بقدر... الولد لما صار عمره سنة ويحكي أبوه بيقولو: قول لأمك يا حمارة، كلبت.. أنا تضايقت». (ربا، 28 سنة، إعدادي، متزوجة، لا تعمل، سلفيت، الأراضي الفلسطينية المحتلة).

ويصبح التسلط ضربا من العنف الذي تقبل به الأسرة إذ تحقق به «الذات الذكورية المتميزة» التي كلما ازدادت سلطة وعنفا، كلما زادت الضمانات على قدرتها على المحافظة على شرف العائلة وسمعتها التي قد تهدرها الإناث. وتستعيد بسمته كلمات كانت تتغنى بها والدتها على مسمع منها: «آلي تجيب الولد.. تستاهل قصعة شهد.. تستاهل كربيطة حنت.. تستاهل قعدة في الجنة.. واللي تجيب البنية تستاهل كية بالنار.. تستاهل قعدة ورا الدار..». وتضيف أن أخاها الأكبر كان يأمرها بالصمت في حين كانت لا تتكلم وكان يمنعها من مشاهدة التلفاز ويبالغ في التحكم فيها بمباركة من والدته (بسمته، 59 سنة، تعليم عال، متزوجة، معلمة متقاعدة، بني خيار، نابل، تونس).

كما عبرت عدد من النساء الأخريات عن العنف المادي الذي يمارس عليهن، مثل نور التي روت متحدثة عن زوجها: «أنا يا ويلى لو هو اتحمم وانا ما غسلت ش هدومه على طول، إلى بيجرالى ما يجراش لحد كل الحارة بتسمع صراخي، دا مرة من كثر ما شدني من شعري، شعري ما عرفتش أفكه من بعضو والأمشطو» (نور، 39 سنة، جامعية، متزوجة، لا تعمل، دير البلح، الأراضي الفلسطينية المحتلة).

هذه الحالة، على غرار حالات أخرى، تثبت أن العنف الذي تتعرض له نساء كثيرات في المجتمعات العربية هو عنف متعدد الأبعاد والأشكال، وهو دليل على أن الأشواط المتبقية لتفعيل حقوق المرأة وإيجاد نمط علائقي ملائم لتحقيق المساواة بين الجنسين هي أطول من الأشواط التي قطعت وأن تطور القوانين لا يرافقه بالضرورة تطور التمثيلات والعقليات. ولئن كان التدخل على مستوى المخيال الاجتماعي والموروث مشروعا ذا أمد بعيد، فإن العمل على زعزعة مضامينه وإعادة صياغتها ضرورة ملحة بل استعجالية.

في المقابل تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم مما تبدو عليه علاقات القوة بين الجنسين من عدم التكافؤ، وبالرغم من كل أشكال التسلط الأسري والفقر، فإن بعض النساء يسعين إلى إسماع أصواتهن والإقرار بأنفسهن كفاعلات. وتجد هؤلاء النساء في وضعية التهميش وحالة الضيم والقهر التي يعشنها محفزات تدفع بهنّ دون رجعة في مسار المشاركة في الحياة المدنية والانضمام للمجموعة الوطنية. وتتحمس هذه الفئة من النساء إلى التغيير من خلال توظيف خطط واستراتيجيات مختلفة سيتم عرضها في عنصر لاحق، بعد التطرق إلى تجليات التغيير الذي تمكنت بعض النساء من تحقيقه، أو ما زلن يسعين لذلك، والصعوبات التي يواجهنها والعوامل المساعدة على ولوج مرحلة المشاركة المدنية و/أو السياسية.

سبل تجاوز المعوقات

الفصل الأول: تجليات المشاركة المدنية أو السياسية

انعكس التفاوت في المستوى التعليمي لنساء العينة على إقبالهن على المشاركة في الحياة المدنية والسياسية وأنتج تنوعاً في هذه المشاركة. وتجلي ذلك من خلال دراسة مسارات النساء المبحوثات التي بينت أن النساء الحاصلات على مستوى تعليمي ثانوي أو عال شاركن بصفة أكثر فاعلية، في حين أخذت مشاركة النساء ذوات المستوى التعليمي الضعيف طابع المبادرة الفردية غير الرسمية بالتنسيق مع الجمعيات أو دونه، ولكن الحالات كانت محدودة عددياً بالمقارنة مع حالات «المشاركة الرسمية» المبنية أعلاه. ومن تبعات هذا الاستنتاج أن التعليم مسألة حاسمة في توجيه المسارات الفردية نحو الانخراط في العمل المدني والسياسي.

لقد كان توجه البحث يرمي في البداية إلى التعرف على نساء مشاركات في الحياة المدنية والسياسية خارج إطار الجمعيات والأحزاب، ولكن هذا الإطار الجمعياتي كان في معظم الأحيان نقطة عبور ضرورية نحو المشاركة في معظم المسارات التي شملتها الدراسة، ولعله كان أيضاً الحلقة الواصلة بين المشاركة والالتزام. فإن كانت المشاركة تحيل على الطابع الظرفي أو المناسباتي الذي قد يميزها، فإن الالتزام يقوم على الاستمرارية والديمومة.

انقسمت المشاركة إلى نوعين، رسمية وغير رسمية، وكان لها مستويات مختلفة أظهرها البحث الميداني. وقد تراوحت من المشاركة الرمزية، وذلك بالاهتمام بالشأن العام والشأن السياسي، إلى المشاركة التعاونية أو التعااضدية (coopérative) وذلك بالتطوع للقيام بمبادرات تقتضي التعامل مع أجهزة الدولة والإطارات المعنية، وصولاً إلى المشاركة الفعلية عبر ممارسة نشاط سياسي أو جمعياتي والسعي للضغط والتأثير على صناع القرار عبر النفاذ إلى مناصب إستراتيجية.

وتبين في ضوء هذا التحليل أن المشاركة مشاركات بناء على تجلياتها المختلفة والمتنوعة. وقد تمثلت مشاركات نساء العينة في النشاطات التي نلخصها كالآتي :

- تنظيم ورشات ولقاءات توعوية أو العمل التوعوي الحرّ
- التعليم ومحاربة الأمية
- التكوين المهني والتدريب (خاصة للمنقطعات عن الدراسة)
- المساعدة على بعث مشاريع صغرى
- تنظيم احتجاجات محلية شعبية
- السعي لتحقيق إصلاحات محلية على مستوى التجهيز والسكن النهوض بالمنطقة على كافة المستويات.

وكانت لهذه المشاركات تأثيرات مختلفة من حيث المجال والحجم على مناطق انتماء النساء من أبرزها :

- إكتساب اعتراف اجتماعي يؤدي تدريجيا إلى تغيير النظرة للمرأة وتقييم قدراتها. وقد نقلت أحد النساء الحرفيات مواقف أهلها وجيرانها منها فقالت: «امرأة مثالية وتمثل المدنية، تمثل الصناعة التقليدية وحنا فخورين بها فالصراحة كاينين لي هزني فوق روسهم». (سمية، 57 سنة، الشهادة الأساسية، متزوجة، صانعة تقليدية، مكناس، المغرب)،
- جعل عمل النساء مقبولا والحصول على الدعم من الرجال في الأوساط الأكثر معارضة له. وقد عبرت فاطمة باعتزاز عن تجربتها في وسط ذكوري محافظ: «معمر شيء امرأة شدات شيء قهوة بشا تبقى فيها هنا إلى حد اليوم، انا الاولى اللي فتحت مقهى، فهمتي عندهم عيب أول امرأة كانت هنا في السوق هي انا» (فاطمة، 41 سنة، غير متزوجة، صاحبة مقهى شعبي، آلفيف، المغرب)،
- تحسين ظروف عيش النساء اقتصاديا واجتماعيا،

- النهوض بالبنية التحتية والتجهيز (مثل إقامة جسر وقنوات بوادي المرازقة بنابل وتزويد منطقة جبلية بالكهرباء والماء، إصلاح وترميم مدرسة بمنطقة الحلفاء)،
- المساهمة في تراجع ظاهرة التزويج المبكر في مديرتي الزيدية والسخنة باليمن،
- خروج نساء للتعليم وسعيهن لتغيير بعض الأمور على مستوى عائلاتهن وتغييرهن لمواقفهن إزاء مسائل تخص المرأة،
- فك العزلة الجغرافية والاجتماعية التي تعيشها بعض المناطق المهمشة، كما يتجلى في ضوء مساعي جمعية النهوض بالشباب الريفي في غرداية من ولاية نابل، بتونس، والتي تهتم بفتة الأطفال والشباب على وجه الخصوص وتسعى لتنشئتهم على مبادئ المواطنة،
- إقبال النساء اللاتي تمت توعيتهن على الانتخابات بكثافة، كنتيجة لدراسة قامت بها سلمى إثر عملها على توعية النساء اللاتي سجلن نسب عالية من العزوف على الانتخاب (سلمى، 27 سنة، أستاذية في الإعلامية، عزباء، ناشطة بجمعية، قابس، تونس)،

وتجدر الإشارة إلى أن التغييرات المحدثه، ارتكزت أساسا على منهجي التطوع والتعبئة، فأما التطوع فيستجيب لمبدأ الحرية والاختيار ومبدأ المجانية والسعي إلى خدمة الصالح العام، وأما التعبئة فهي تحيل على الوعي بأهمية الفعل الجماعي، ومن ثم تجنيد المجموعة للدفاع عن قضية مشتركة.

إن بروز بعض النساء كحاملات لقضايا اجتماعية وسياسية يبعث على التساؤل عن مدى الإقرار بأدوارهن في صفوف الرجال خاصة والمجتمع عامة، وهو ما سيتناوله الفصل الموالي.

الفصل الثاني: مواقف رجالية من القيادة التغييرية النسائية

في البلدان الأربعة. كشف البحث عن إمكانية تصنيف المواقف الرجالية المرصودة وفق مدارين رئيسيين هما التشجيع والاعتراف والقبول، من جهة، والاعتراض والمنافسة والتصدي، من جهة أخرى. فإلى جانب بعض المواقف المتأرجحة والتي تتحفظ على تولي المرأة أدوارا هامة في المجال المدني أو السياسي وتحد من آفاقها أو ترى أن المرأة «حديثه عهد بالسياسية»، وبالتالي فهي غير مؤهلة للمشاركة فيها شأنها شأن الرجل (كمال، 45 سنة، قاضي، نابل، تونس)، هناك مواقف تصب في خانة الاعتراف بمكانة المرأة وقدرتها على القيام بأدوار قيادية في المجتمع بقدرتها على التسيير والتغيير. ويدل هذا الموقف على نوع من الانفتاح ودعم المشاركة النسائية، ولكن مع ثبات التصورات والسردية المتعلقة «بطبيعة أنثوية عاطفية وانفعالية لدى المرأة ووصفها «بالمرأة المسترجلة» كلما تعلق الشأن بإسناد صفة القوة أو القدرة لها. يقول حسن في معرض حديثه عن نساء «ناجحات»: «هدوك كنسومهم رجالات، المرأة التي تتكون بحال الرجال تتكون مرجلة، «نَرْكَازْت» بالأمازيغية» (حسن، 32 سنة، الثالثة إعدادي، حلاق، ألييف، المغرب).

ويرتكز هذا التشبيه على نمط تفكير ثنائي أو انشطاري إن صح التعبير⁽²⁸⁾ (catégorie de pensée binaire). وهذا التفكير الثنائي هو أسلوب عمل ذهني، يجعلنا نرى الأشياء ونستوعبها ونصنفها عبر القسمة والفصل والتعارض والتضارب بين التصورات والأشياء والمفاهيم. فإما أن يكون المرء امرأة تحتل قطب الضعف والعاطفية والنعومة أو أن يكون رجلا يمثل قطب الصلابة والقوة والعقلانية. والمرأة الحاملة لصفات الرجل هي امرأة «مسترجلة»، مما يعني إلحاقها بالخانة الثانية الأقرب إلى جنس الرجل.

وتعتبر «فرانسواز إيريتي» (Françoise Héritier) أن هذا التقسيم الثنائي هو الأساس الذي تبنى عليه معظم التقسيمات الأخرى وهو الذي يوجه النظام الاجتماعي وتوزيع الأدوار وتقسيم الفضاء الاجتماعي وفق ما يسميه بيار بورديو «خانة الأضداد». ويكون المنطق

28. Françoise Héritier. Masculin-Féminin I. La Pensée de la différence. Paris. Odile Jacob. 1996. rééd. 2002.

العقلاني والتفكير في خاتمة الأضداد مضادان للعاطفة وتكون المعرفة مضادة للغريزة، علما بأن الخاصيات الأولى تميز الرجل في حين تميز الخاصيات الثانية المرأة. وهذا يخلق تمييزا بينهما، في ميدان العلوم مثلا، كما في مجال السياسة والعمل الوطني.

ونافلة القول أن ما هو مركزي في هذه الترسانة الفكرية القائمة على التضاد والتصنيف الثنائي هو أنها تدخل في المجال المحجوب عن الفكر اجتماعيا (impensé social)، مما يعطي كل التقسيمات المبنية عليه طابعا بديهيا، إن لم نقل طبيعيا.

وإن كان الرجال في العينة، قد أرجعوا ضعف المشاركة النسائية إلى عدم أهلية المرأة لتقلد مناصب قيادية وإلى طبيعتها العاطفية، فإنه من الضروري التعرف على الصعوبات التي تواجهها هؤلاء النساء من موقعهن كفاعلات ومؤثرات في الشأن العام أو السياسي، وهو موضوع تحليلنا ولكن على إثر رصد العوامل المساعدة التي سهلت ولوج النساء إلى مجال الفعل الوطني ودعمته.

الفصل الثالث: العوامل المساعدة على تفعيل مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية

على غرار التعليم الذي نوهنا بأهميته في محطات عديدة من هذا البحث، تتنزل جملة من الإمكانيات الذاتية، الاجتماعية والمؤسسية، كعوامل محفزة ومساعدة على دفع مشاركة النساء وانخراطهن في العمل المدني والسياسي.

• العوامل الذاتية

تمثل الثقة بالنفس أبرز عامل من شأنه تقوية الإرادة والدوافع التي تتوفر لدى النساء من أجل العمل على إحداث تغيير، وهي مسألة مشتركة بين بلدان البحث الأربعة.

• العوامل الاجتماعية

يتصدر الاعتراف الاجتماعي لسلسلة العوامل الاجتماعية الداعمة للمشاركة النسائية، وهو رهان ضمني وتحد ترفعه كل امرأة عند ولوجها لمنصب أو قيامها بدور ينظر إليه على أنه «ذكوري».

وعلى غرار الاعتراف الاجتماعي، تحدثت بعض المبحوثات عن الدعم الأسري الذي حضين به أو دعم الزوج، كما هو الشأن بالنسبة إلى نزهة إذ قالت: «وقال ليا الزوج ديالي خرجي للانتخابات، هي فاش تقدمت للانتخابات في 1997، هوشجعني» (نزهة، 54 سنة، مستوى الباكالوريا، متزوجة، متقاعدة، مراكش، المغرب).

كما يمكن أن يمر الدعم الأسري عبر قنوات أخرى مثل النماذج المنقولة في إطار العلاقات بين الأجيال والتي تتضمن خاصية صورة إيجابية عن الأم التي تسعى الفتاة لإعادة إنتاجها، وهي صورة المرأة القوية والمثقفة والناجحة.

• دور الجمعيات والمجتمع المدني والمؤسسات

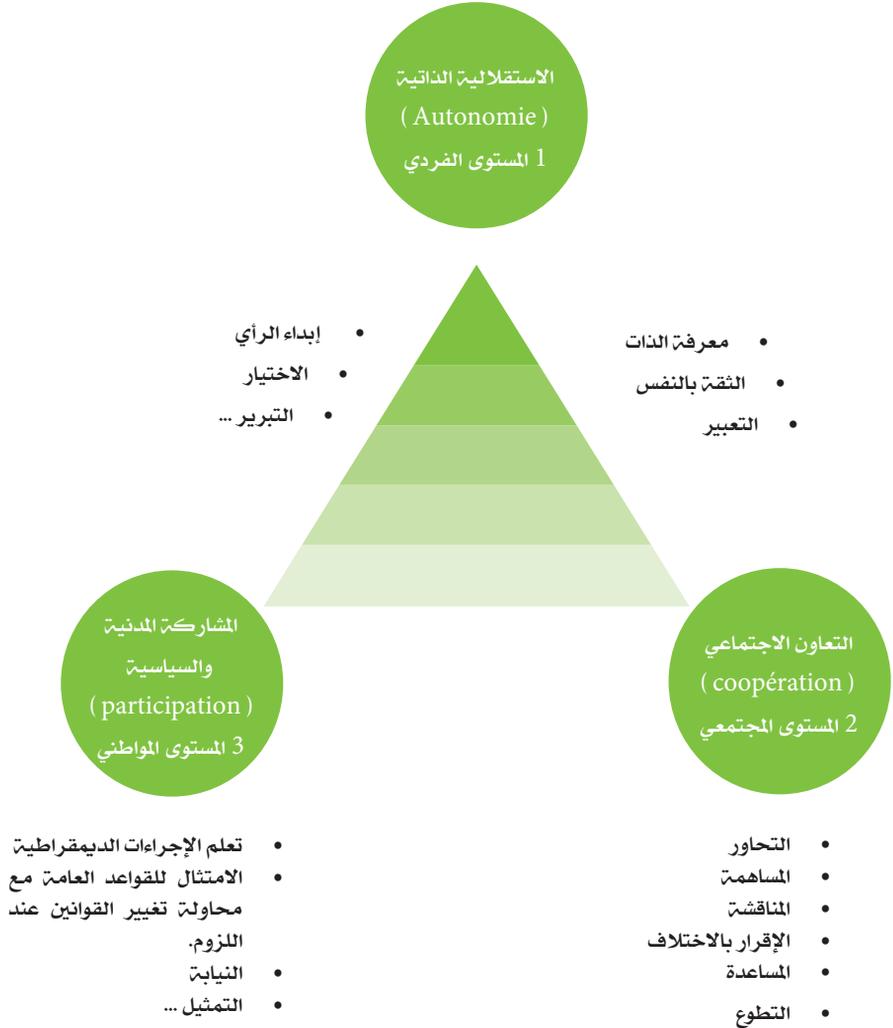
لقد نوهت معظم نساء العينة بالدور المركزي الذي لعبته التدريبات التي تلقينها في توجيه مسارهن نحو وعي متزايد بقيمة المشاركة الوطنية. كما مثلت الجمعيات والهياكل المختصة العاملة في مجال التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة إطار تنشئة ثانوية كان البديل عن تنشئة اجتماعية أساسية تفتقر للتربية الوطنية، وهي بعيدة كل البعد عن التنشئة السياسية. ثم إن الانخراط وممارسة النشاط الجمعياتي بدى بمثابة المحطة التي لا غنى عنها والتي تربط المجال الذاتي بالمجال التفاعلي (البين ذاتي) وصولاً إلى المشاركة السياسية.

فبتحقيق الثقة والاستقلالية الذاتية لدى الفرد، تتعزز قدرته على الانفتاح على المجموعة والتحاوور والنقاش وغير ذلك من المؤهلات الاجتماعية. وبذلك تتحقق المشاركة المدنية، أي بالتفاعل بين المجال الذاتي الخاص والمجال الاجتماعي في إطار قيم المواطنة. ويقع المرور بعدها في عدة حالات، من العمل التطوعي الاجتماعي إلى المشاركة السياسية.

هناك إذا مرحلية تؤكد على أهمية البدء بدعم المحفزات والمؤهلات على المستوى الفردي (من خلال التنشئة الاجتماعية في نطاق الأسرة والمدرسة) ثم على المستوى الاجتماعي (من خلال التدريب والبرامج البيداغوجية والدورات التدريبية خاصة في نطاق الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني)، ومن ثم تنمية المؤهلات للمشاركة الوطنية في إطار تنشئة سياسية (موكّلة إلى تنظيمات المجتمع المدني والهياكل الناشطة في مجال التمكين السياسي).

ونشير إلى أن هذه التنشئة السياسية لا يمكن أن تكون منفصلة عن المراحل السابقة، بل إنها تكتمل في معناها في التقاطع بين المستوى الذاتي والمستوى البين - ذاتي وما يقتضيه من تشعب بقيم المواطنة حتى لا يكون الاختلاف طريقاً مختصرة نحو الصراع أو الإقصاء المجتمعي (exclusion sociale) أو الإقصاء الذاتي (auto-exclusion) والعزلة الاجتماعية

والسياسية. إن المرور من مرحلة اللا مشاركة إلى مرحلة المشاركة ينطلق من تعزيز الإستقلالية الذاتية إلى مرحلة التعاون الاجتماعي ثم المشاركة في الحياة السياسية والمدنية، مع ما تقتضيه هذه المراحل من كفايات مثل ما هو مبين في الرسم التالي.



الفصل الرابع: الصعوبات التي تواجهها النساء

في طبيعة الصعوبات التي واجهتها النساء المضطعات بدور قيادي برزت الصعوبات المادية كعامل مشترك بين كل المبحوثات، سواء اللاتي ينشطن بشكل فردي أو بالتنسيق مع جمعيات، أو تلك الناشطات في إطار حزبي أو جمعياتي.

وتأتي العقلية الذكورية في المرتبة الثانية كقاسم مشترك بين البلدان الأربعة وكعقبة أمام تمييز النساء في مساراتهن كفاعلات في المجموعة المحلية والوطنية. ويشد تأثير هذه العقلية خاصة عندما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية للمرأة، إذ أنها تروج لأفكار مستبطنة حول تفوق الرجال و قدرتهم البدنية و قوتهم النفسية التي تجعلهم أكثر كفاءة لتقلد المهام والمناصب «الصعبة» مع السعي للمحافظة على التوزيع الاجتماعي التقليدي للأدوار.

وفي هذا الصدد تقول نزهة من المغرب: «الرجال عندهم عقدة من النساء، في الانتخابات تقولوليك اوا صالفي دابة المرأة حتى هي كتنافس معنا في الانتخابات، واش عتطينا المرأة؟» وتضيف نزهة في نفس السياق: «كيقولوليك واش ما عندكم حتى راجل حتى بغيتو تصوتو على المرأة، راه غادي يضحكو عليكم، هما يقولو عرفنا المرأة مزيايه أوغادي تخدم ولكن ما يمكنش عندنا الرجال ونصوتو على المرأة». (نزهة، 54 سنة، مستوى الباكالوريا، متزوجة، متقاعدة، مراكش، المغرب).

وتتوسع معارضة الرجال والمجتمع الذي تروج فيه العقلية القائمة على التمييز بين الجنسين، لتترجم في شكل تسلط على المرأة فتمنع من السفر، في إطار نشاطها المدني مثلا، بحجة رفض الاختلاط أو غياب المحرم، كما تعرضت له بعض المبحوثات من الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن. وتصل هذه المواقف المعارضة إلى حد التضيق على النشاط النسائي، سواء الاقتصادي منه أو المدني أو السياسي.

تقول فاطمة متحدثة عن المضايقات التي تعرضت لها بسبب فتحها لمقهى شعبي: «شوية شديت هاد البراكتة شعلو ليها العافية، يجرو عليا، سرقوني، حيدو ليا البيان، شديت الضوء [...] حيدوه ليا، كنت هنا تيديرو داك الشيء كنبقى تيضربوني بالحجر». (فاطمة، 41 سنة، أمية، مطلقة، تدير مقهى شعبي، أنيف، المغرب).

وتجدر الإشارة، في ما يتعلق بتولي النساء لمناصب إدارية عليا، أن بعض الرجال قد يوافقون على عمل المرأة ونجاحها ولكن إلى حد معين (un seuil de tolérance). ولنا في حالة فطوم مثال على ذلك إذ تقول: «تعينت نائب مدير مكتب في المديرية اجا جوزي قال ما فيش، اتصل جوزي بالمدير قاله ما فيش عمل ليها، خلاص نا هي تجلس في البيت خلوها اسم بس وتجلس لها في البيت متروحش، أنا متعودتش أنني أجلس في البيت، أجي بداية ما جهزوا لي مكتبي وجهزوا لي كل شيء بكرت الصباح، زوجي يقلي فين رايحة قلت له رايحه المكتب، قال حرام، وطلاق لو خرجتي ورحتي المكتب فأنت طالق قلت له تمام ما عنديش مانع، وأعتبر نفسي مطلقة وهو يصيح وأنا فاتحة الباب وخارجة من بيتي موقفة باص وراكبة». (فطوم، 39 سنة، جامعية، متزوجة، نائبة مدير عام، الحديدية، اليمن).

وطرحت مسألة عرقلة الزوج لخطى القرينة على درجات المصعد الاجتماعي الذي يمكنها من اكتساب المهارات التي تخول لها المشاركة في الحياة المدنية والسياسية لدى نساء أخريات في العينة كن قد اضطلعن بأدوار قيادية تغييرية إثر الانفصال عن الزوج أو باستعمال سياسة المرحلة والتدرج معه. وهذا يفسر بالوضع الحرج الذي تعيشه المرأة المطلقة أو غير المتزوجة والذي يفرض عليها الحرص على تحقيق الاستقلالية الذاتية التي تمثل طريقا مفتوحة للمشاركة والالتزام.

وهناك أمثلة أخرى تمكننا من الوقوف على النقيض من هذه التأثيرات السلبية للزوج إذ تعبر عن دعم بعض الأزواج لزوجاتهن لإدراكهم أثر الدور الذي يقمن به على صحتهن النفسية وعلى حياتهن بصفة عامة. وتحيل مثل هذه المواقف على النمط الأسري الذي يشهد تحولات هامة على الرغم من بطئها. فهي تعبر اهتماما أوسع

للجوانب السيكولوجية وتنمية الذات في إطار ما يسميه فرانسوا دوسينقلي⁽²⁹⁾ «العائلة العلائقية». وتقول إحدى المبحوثات في هذا الصدد: «راجلي يقلي أعمل اللي تحب، المهم تكون شايخة، يحب يشوفني épanouie ومخليني على راحتني» (أمال، 45 سنة، متزوجة، صاحبة محل تجاري، نابل، تونس).

وعلى غرار الصعوبات المادية وتواصل هيمنة العقلية الذكورية، نجد مسألة نقص الاعتراف الاجتماعي كإحدى الصعوبات التي تجمع كل المبحوثات تقريبا على التنويه بها وبانعكاساتها السلبية خاصة على أدائهن. وتجدر الإشارة إلى أن نكران أو استنكار المشاركة النسائية من قبل الرجال، يتعلق بالمجال السياسي على وجه التحديد، في حين يلقي نشاط المرأة في الجمعيات أو الأعمال الخيرية أكثر قبولا.

وتقول فطوم في هذا السياق: «تجي تشوفي إنه متعلمين واصلين لدرجة كبيرة جدا ولما يشوفوا امرأة جات لمنطقة صنع قرار أو مكان صنع قرار، أول من يعارضها هؤلاء المتعلمين قبل الأميين يعني تحصل معارضة كبيرة وصعوبة كبيرة». (فطوم، 39 سنة، جامعية، متزوجة، نائبة مدير عام، الحديدية، اليمن).

وتكشف مثل هذه المواقف عن مفارقة، إذ يبدو من خلال التجارب المعروضة أن الرجال المثقفين والمشتغلين بالسياسة خاصة هم الأكثر اعتراضا على تقلد النساء لمناصب عليا وعلى ولوجهن لمراكز صنع القرار. ولذا، فإن مشاركة النساء في الحياة السياسية لا تتساوى مع المشاركة في الحياة المدنية، وإن كان بينهما خيط رفيع، كما أن المشاركة السياسية ليست متاحة للنساء بقدر كبير كما يعتقد البعض.

ومما يعمق الصعوبات التي تواجهها النساء هو أن خروجهن للمجال العام ونشاطهن الاجتماعي أو المدني أو السياسي لا يسهله التغيير على مستوى الأدوار الموكلة إليهن في المجال الخاص من رعاية البيت والأبناء وتربيتهم وتدريبهم. وليس المقصود بالتغيير في هذا السياق تبادل الأدوار بين الرجل والمرأة، وإنما التفكير في إيجاد مناخ لمنط حياة

29. De Singly, F. Sociologie de la famille contemporaine. Paris. Armand Colin. 2005. p 91.

يقوم أكثر فأكثر على التشارك والتداول على ذات الأدوار، وهي مسألة لا تعود إلى الزوجين بصفة حصرية وإنما تحتاج إلى اتخاذ التدابير اللازمة بشأن أوقات العمل وإجازات الأمومة والأبوة وغيرها من الأمور التي يراعى فيها «الزمن الأسري» عند تحديد المهام والالتزامات المهنية وجداول الأعمال.

ونعرج في الأخير على الانتماء الحزبي الذي وقف عائقا أمام مساعي بعض النساء لإحداث إصلاحات معينة على المستوى المحلي، وهي صعوبة اشتركت فيها نساء العينة في كل من تونس والمغرب واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة. إن الانتماء الحزبي يفتح الباب للنزاع مع من لهن أو لهنم انتماءات متناقضة أو معادية. كما أن إحدى النساء عبرت عن «الأولويات الحزبية» التي قد تلغي الاهتمام بالصالح العام، مما دفعها إلى تفضيل العودة للعمل في إطار جمعياتي يتماشى مع إرادتها واهتماماتها ويسمح لها بالتدخل والضغط والتغيير أكثر مما يتيح لها منصبها كنائبة في البرلمان على حد قولها (ندى، 48 سنة، جامعية، متزوجة، نائبة من البرلمان، نابل، تونس).

وبالنظر إلى كل هذه الصعوبات التي تحيط بالمشاركة المواطنة للنساء، يطرح السؤال عن الإستراتيجيات المتبعة من قبلهن لتذليل هذه الصعوبات، وهذا موضوع العنصر التالي.

الفصل الخامس: إستراتيجيات تجاوز العراقيل

تمنح الإستراتيجيات المعتمدة من قبل النساء لمحة عن ترتيبهن لل صعوبات التي يواجهنها في مساراتهن. فقد برزت صعوبة التعامل مع العقلية الذكورية والأعراف والعادات والتقاليد كأكبر الإشكاليات التي تعرقل نشاط النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن خاصة. وتمحورت استراتيجياتهن بالأساس حول:

- التمكن من تقنيات الاتصال: من ذلك الإقناع والإصغاء وتحمل الانتقاد وعدم التسرع في أخذ القرارات وغيرها. كما اعتمدت النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة على التواصل المباشر مع النساء الأخريات عبر زيارتهن في البيوت لتحفيزهن على حضور اللقاءات بدلا عن الدعوات الرسمية، وذلك لدفع الاحتراز والرفض الذي تبديه تجاههن النساء والمجتمع بصفة عامة.
- اعتماد وسيلة الاجتناب (évitement) إزاء العادات والتقاليد بعدم مواجهتها أو إخضاعها للنقد وإعادة النظر. وهو ما يعكس حجم الصعوبة التي تواجهها المرأة القيادية التي تضطرها لمجارات العرف مع التنازل على الطابع القاعدي للتغيير وتبني سياسة المرحلية والعمل على الأمد البعيد وعدم رفع سقف الانتظارات والأهداف حتى لا تقابل بالرفض القاطع. ولذا، فمن الأحرى أن نتحدث عن خيار بدلا من إستراتيجيا، إذ تتعرض النساء المشاركات في الحياة المدنية أو السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو اليمن لتضييق كبير من قبل الرجال أو المحيط قد يصل إلى حد التعدي عليهن بالعنف، مما يضطرهن، كما هو الشأن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى تغليب العمل على ما يخدم الصالح العام على العمل على ما يهم احتياجات النساء بعينها.
- محاولة إيجاد جهات ممولة أو داعمة: في ما يتعلق بالصعوبات المادية، تلجأ النساء الناشطات في إطار جمعياتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة للتشبيك مع جمعيات ومنظمات أجنبية.

- العمل على الأولويات المشتركة للمجموعة ككل إذ أن ما يميز السياق الفلسطيني، كما ورد في التقرير الوطني في مواضع متعددة، هو معطى الإحتلال الذي دعمت مقاومته «تسييس» النساء. تقول إحدى المبحوثات: «إحنا فلسطينيات، إننا أكثر من 60 سنة احتلال ... غصب عنك بدك تكوني سياسية، ما بتقديري» (خلود، 48 سنة، ماجستير، متزوجة، مهندسة زراعية، القدس، الأراضي الفلسطينية المحتلة). ولذا، فإن العمل السري ومحاولات التحايل وتضليل الجنود الإسرائيليين خدمة لمصالح المجتمع المحلي احتلت كلها نصيبا وافرا من نشاط النساء. ويحظى هذا العمل دون غيره بالأولوية والشرعية الاجتماعية التامة.

وفي تونس والمغرب، تعكس الإستراتيجيات المتبعة من قبل النساء القيادات وجود مناخ أكثر ملاءمة للاشتغال في المجال المدني أو السياسي تكفله التشريعات والقوانين التي تتطور نحو تعزيز الحقوق المواطنة للمرأة، رغم أن عديد الصعوبات المرتبطة بغياب المساواة الاجتماعية على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى العلاقات بين الجنسين لازالت تأبى التذليل.

- وفي تونس، مكن البحث من تحديد أربع استراتيجيات مركزية تتمثل أساسا في :
 - تلقي التدريبات وحضور اللقاءات والدورات التكوينية، وهو ما يمكن فهمه تحت مسمى : التمرس على بيداغوجيا المشاركة، وهو قاسم مشترك بين جل بلدان البحث.
 - تحويل المعوقات إلى محفزات : إن قرار إحداث التغيير وخلق الفرص مكان الإكراهات انطلاقا من وضعية اجتماعية قصوى، هو ما يمكن التعبير عنه بالمشاركة كمغامرة تضحي فيها المرأة بكل شيء قصد الحصول على كل شيء، يقتضي ذلك منها قدرا كبيرا من الجراءة. كما تستفيد النساء في مثل هذه الحالات من ظرف تاريخي أو اقتصادي أو سياسي مُسهّل. ومن الممكن أن نستدل على ذلك بحالة عفيفة، وهي جامعية وأرملة وأم لطفلين كانت

تعيش في ظروف مادية صعبة للغاية قبل أن تقوم الثورة وينهار النظام السابق ويرحل معه عمدة قرية الحلفاء تاركا منصبه لتهافت زمرة من الرجال. وكانت عفيفة المرأة التي لَمَّت كل معطيات هشاشتها الاجتماعية والاقتصادية وترشحت لهذه الوظيفة التي تصنفها منطقتها القروية ضمن «الوظائف الذكورية»، إذ يكون فيها التعامل في معظمه مع الرجال.

- الإقبال على العمل الجمعياتي والمدني بصفة عامة بالإمكانات المتوفرة للقطاع مع السلبية وغياب المدنية والسياسة. وتعتبر المشاركة في هذا السياق من بين «الطقوس الانتقالية» (un rite de passage) إذ أنها تمثل محطة فارقة في المسار الفردي وفق ما تسميه فاليري لافون⁽³⁰⁾ بلحظة «الانزلاق» بعد إفراغها من المعنى السلبي للمفهوم. إن لحظة الانزلاق هي التي تجعل أفرادا بعيدين كل البعد عن أشكال المشاركة والالتزام، يقبلون على الانخراط في أطر جمعياتية أو حزبية تحت تأثير بعض العوامل أو الأحداث البيوجرافية أو المجتمعية وكذلك العلاقات.

- العمل ضمن المجال المتاح في الإطار المهني أو عبر تأسيس جمعيات أو الانخراط فيها على أساس مشروع تكون فكرته إصلاح مشكلتة أو صعوبة عاشتها المرأة في مرحلة من مراحل حياتها، وبذلك تكون المشاركة تعويضية. وتقول أن موكسال في هذا الصدد: «إن الجروح الاجتماعية قد تؤدي بالبعث إلى الالتزام»⁽³¹⁾ فتكون بالتالي تجربة الإقصاء والتهميش والضميم هي التي تسعى النساء لتجاوزها عبر المشاركة المدنية والسياسية في إطار «تجربة علاجية ذاتية ورمزية» وفق عبارة بارنارد لاهير⁽³²⁾

تجسد حالة سنية هذا التمشي وهي التي باشرت العمل الجمعياتي ثم السياسي وترشحت في انتخابات أكتوبر 2011 لتكون عضوة في المجلس التأسيسي. خاضت سنية هذه التجربة بعد تجربة طلاق من زوج عنفها وتسبب لها في مرض نفسي وحظي بحضانة

30. Lafont V. « Les jeunes militants du front national. trois modèles d'engagement et de cheminement » in Revue Française de sciences politiques. 2001. p 16.

31. Muxel A. La formation des choix politiques dans le temps de la jeunesse : filiation et expérimentation. Paris. CNRS. p72.

32. Lahire. B. Portraits sociologiques. Paris. Nathan. 2002. p67

الأطفال كما تنازلت له عن محل الزوجية. فكانت التجربة الجمعياتية والسياسية بمثابة وسيلة للقطع مع مرحلة سابقة محبطة والانتقال إلى مرحلة جديدة تعيد من خلالها بناء ذاتها. تقول سنية في هذا الصدد: «أنا أحلم بأن تتغير الذهنيات والثقافة المحلية السائدة. جل الناس يعيشون بدون هدف يذكر أو غاية. أنا حبيت نرجع سنية القديمة اللي اندثرت فيا واللي مشت في طي النسيان، سنية الشجاعة والطموحة قبل ما أتزوج وأطلق» (سنية، 45 سنة، أولى تعليم عالي، مطلقة، موظفة، جندوبية، تونس).

وفي ما يتعلق بالمغرب، فإن البحث مكن من التعرف على إستراتيجيتين لا تخلوان من اعتبارات يجب الوقوف عندها لتبيان خصوصية هذا السياق، وهما كالآتي :

- التدبير والتكيف مع القواعد الاجتماعية (le bricolage social) وهو ما تلجأ إليه بعض النساء للتكيف مع هامش الحرية البسيط الذي يمنحه المجتمع لهن، وذلك بتسكين عدوانيته (تجاه المرأة المطلقة مثلا أو الجريئة أو المتحررة) وتخوفاته (من المرأة غير المتزوجة أو التي تنشط في وسط رجالي). ويقتضي ذلك، حسب ما بينه البحث الميداني، اللجوء إلى قرارات تتعلق بالطلاق وباختيار القرين «المناسب» وفق تقديرهن (وهو الذي لا يقف أمام تطلعات المرأة) أو إلى تبني طفلة حتى تقبلها المجموعة كأم، إذ أن الأمومة قد تعوض الإلزامية الاجتماعية التي تحوم حول الزواج.⁽³³⁾
- تحقيق الاستقلالية المادية كأولى الأولويات وكطريق لتحقيق الاستقلالية الذاتية. وقد لجأت العديد من نساء العينة في المغرب إلى الإستراتيجيات التالية في ذلك :

- الاقتراض
- الاستعارة وطلب سلفات من الجمعيات
- تعلم حرف معينة
- الاشتغال بمهن صغرى
- إقامة مشاريع صغرى وتشغيل نساء الحي

33. حالة فاطمة، 41 سنة، غير متعلمة، تدبر مقهى شعبي، النيف، المغرب.

ويتبين من خلال التجارب والحالات المدروسة أن التغيير الذي تسعى النساء إلى إحداثه في المغرب يمس بالدرجة الأولى الواقع الاقتصادي للمرأة، علما بأن الاستقلالية الاقتصادية مثلت طريقا نحو المشاركة المدنية مثل ما هو الشأن مع منال (49 سنة، مستوى البكالوريا، مطلقة، مساعدة موثق، مكناس، المغرب) التي قررت تأسيس جمعية «التضامن النسوي» على إثر معرض أقامته بالاستعانة بسلمة من البلدية لعرض منتجاتها.

وهكذا، فإن التغيير في المغرب اكتسب طابعا اقتصاديا في معظم الحالات المدروسة مما قد يسمح بتقصي ملامح تغيير مرحلي (transformation épisodique)، مثلما تدل على ذلك حالة فاطمة التي عملت كخادمة في البيوت ثم كعاملة في مقهى حيث وقع استغلالها ولم تتقاض أجرتها، ثم عادت لأنيف لتأسس مقهى شعبي وتديره في محيط إجتماعي رافض لتواجدها ونشاطها. الأمر الذي أبرزه التحليل على أنه تمشي يهدف إلى تحقيق تغيير على المستوى الفردي وعلى مستوى تفاعل المجموعة المحلية عبر «مسلك اقتصادي».

وكذلك كانت حالة منال التي اشترت آلة خياطة بعد طلاقها الثاني وكانت تنتقل لمنطقة أخرى لتعليم الكبار مقابل أجر زهيد قبل أن يكبر مشروعها وتوسع دائرة علاقتها وتؤسس جمعية «التضامن النسوي» وتخصص لها مقرا في منزلها وتعمل على تعليم النساء وتوعيتهن ومساعدتهن على تحسين أوضاعهن الاقتصادية. وقد تم اختيار جمعيتها لتحظى بدعم لجنة صندوق دعم التمثيلية النسائية. كما تترجم مسيرة منال كيفية انخراطها في صيرورة تمكين اقتصادي، سرعان ما تحول إلى مشروع اجتماعي للنهوض بأوضاع نساء فقيرات.

وركز التغيير في تونس على البعد المدني والمشاركة السياسية ووضعيات النساء بشكل ملحوظ، مما سمح بتقصي ملامح تغيير متعدد الأبعاد transformation multidimensionnelle. في المقابل، تمحورت الأدوار التغييرية في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن حول الجانب الاجتماعي و/أو السياسي دون القدرة على التركيز على وضعيات النساء كقئة مستهدفة بالدرجة الأولى في مشروع التغيير، فكان بالتالي تغييرا جزئيا transformation partielle.

تقول نادية في حديثها عن تجنبها للصدام في مجتمعها إن «العادات والتقاليد نحن من أول الأشياء اللي انشوف فيها انو شوية يعني المجتمع والحافة (المنطقة المحيطة) حقكم يتكلموا او شيء الحمد لله نحن متجنبين هذه الأشياء واذا عملنا، عملنا بشكل صحيح وبشكل يثبت للأخرين انو نحن ماشين بطريقنا الذي هو الطريق السليم.» (نادية، 58 سنة، ثانوية عامة، مطلقة، ناشطة في العمل الاجتماعي، حضرموت، اليمن).

وبين التحليل بالأراضي الفلسطينية المحتلة أيضا أن العادات والتقاليد والعرف «خط أحمر» لا يمكن تجاوزه وأن الضرورة تقتضي إدراج النشاط الموجه لفئة النساء ضمن نشاط يخدم المصلحة المحلية العامة حتى لا يقابل هذا النشاط بالصد والرفض القاطع. تقول سميرة: «فش عندهم وعي كانوا لما فتحت الروضة وصرت أعمل ندوات للنساء كانوا يخلو اولادهم يرمو علي حجار... مين هذه اللي جايت بدها تغير؟» (سميرة، 62 سنة، ماجستير، متزوجة، مديرة جمعية، دير البلح، الأراضي الفلسطينية المحتلة).

خلاصة الاستنتاجات: في تعريف مفهوم القيادة التغييرية

انبنى التقرير على التفكير والبناء، وشمل التفكير الثقافة المجتمعية التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية على غرار مجمل المعوقات الأخرى، وكذلك الحياد عن النظرة المضخمة لدور الفقر إلى درجة يستحيل معها التفتن إلى وجود أنماط مشاركة خارج السياقات الملائمة لها. واستند البناء إلى الخيط الرابط بين مختلف المحطات الكبرى للبحث وهو استنباط الممكن انطلاقاً من وضعيات قد يتسرع البعض في اعتبارها وضعيات قصوى، يستحيل معها إمكانيات كسر حلقة التهميش والمرور إلى طور الفعل والإسهام والمشاركة.

إن الوقوف عند مختلف المعوقات وتحليلها، تبعته دراسة لتجليات المشاركة في صفوف النساء، مثلما عقب تحليل الصعوبات التي تواجهها هؤلاء النساء رصد وقراءة لاستراتيجيات التجاوز التي اعتمدها لتذليل الصعوبات. وهكذا يبرز معنى «ثنائية التفكير والبناء» في زوج المعوقات/المشاركة والصعوبات/الإستراتيجيات.

إن أفعال التغيير المسجلة انطلقت من وضعيات اجتماعية اقتصادية وهيكلية هشة في عملية تحويلية، تعويضية، إصلاحية و/أو انتقالية أخذت شكل المبادرة الفردية التي لا تكتسب معنى إلا بانضوائها في مشروع تغييرى يتجاوز المستوى الشخصي ويسعى للتأثير على المجموعة لتبنيه أو مسيرته، مع إفراز المرأة الحاملة لهذا المشروع لصورة إيجابية عن نفسها وقدرتها على صيانة هذه الصورة داخل المجموعة المحلية.

وقد اصطدمت المشاريع التغييرية لعدد من النساء المبحوثات بثقافة ذكورية ومنظومة أعراف اجتماعية صعبة الاختراق، عمقت الفوارق بين النماذج المدروسة في كل من اليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة، من جهة، وبين تونس والمغرب، من جهة أخرى. وتُعزى هذه الفوارق إلى الضجوة التشريعية بين ما يمكن تسميته بقطبي

البحث، ولكن لا ينبغي التغافل عن الفجوة بين التشريعات وواقع المشاركة النسائية في نفس البلد، مما يستدعي تحويل الإدراكات القانونية إلى إدراكات تمكينية، لا عن طريق التمكين العمودي التنازلي، وإنما عبر إعادة النظر في مفهوم المواطنة لتشمل «المواطنة العادية» وفي مفهوم المشاركة لتنزيلها في رؤية تعددية ومفهوم القيادة التي لا تحيل على مكانة (Statut) أو دور معين (rôle) ضمن المجموعة، وإنما تصف القدرة على التصرف في عناصر الإقصاء وتحويلها إلى محفزات وعناصر اندماج، وهو المعنى الإجرائي لمفهوم القيادة التغييرية.

وحيث بنا أن نقول إن هذه الدراسة، وإن كانت تستفيد من الرصيد المعرفي في ما يخص المشاركة النسائية في الحياة السياسية والمدنية ومن دليل قراءة رموز التمييز بين الجنسين المضمنة في القوالب الاجتماعية، فإنها تقطع مع نمطية التصور حول القيادة وذلك باعتبار أن طابع القيادة يتحدد وفق دوافعها وغاياتها. وهو ما يكشف، على غرار الشمولية، دينامية المفهوم وتطوره وتشكله حسب استقراء التجارب الفردية، مما زاد من صعوبة تناوله والتعاطي معه من قبل الفرق الوطنية للبحث، إذ أنه ظل يعكس في كل مرة صعوبة التخلي عن المنظور الذاتي للباحث، الذي يؤثر إلى حد معين على تبلور المفهوم في بحثه على مستوى المنهجية وخاصة في تحديد عينات البحث، وكذلك على مستوى صياغة تعريف للقيادة التغييرية حسب مخرجات البحث.

الخاتمة

تتنزل هذه الدراسة ضمن الدراسات التي تدمج البحث والتجربة معا لطرح تساؤلات حول قضية هي في مجملها قضية أزمة تنموية، وفي تفصيلها قضية تمييز على أساس الجنس وإقصاء وتهميش لفئة من النساء في المجتمعات العربية. ففي سياق التحولات المتسارعة التي تعرفها المنطقة منذ انطلاق ما يعرف بالربيع العربي، برزت وضعية النساء ومكانتهن كموضوع تتنازعه المساعي لتأكيد حقوق المرأة وواجباتها كمواطن، من جهة، والمعوقات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، من جهة أخرى.

إن إلقاء نظرة استعجالية على هذه الوضعية قد يوحي بأنها عالقة ما بين مجريات الأحداث والثوابت الثقافية، إلا أن هذه الدراسة ابتغت تتبع الحراك ومواقفته في الزوايا الوعرة، أي في صفوف النساء الفقيرات والمهمشات حتى تسلط الضوء على تجارب تدحض الحكم المتسرع الذي يسلم بفكرة القطيعة التامة بين هؤلاء النساء والحياة المدنية والسياسية.

لقد أبرز تحليل المعطيات الميدانية أنه في المناطق الأكثر فقرا تمكنت مجموعة من النساء من تجاوز المعوقات التي تحول دون مشاركتهن في الحياة المدنية والسياسية. وقد جاء التمييز على أساس الجنس في طليعة المعوقات التي تتداخل وتجتمع لتعمق الهوة بين النساء ومجال الفعل المواطني والتي من بينها الأمية، أو الانقطاع عن الدراسة، والبطالة، أو الاشتغال بمهن زهيدة الأجر، مما يوقع بهؤلاء النساء في صيرورة التهميش. كما أن البحث كشف معوقات غير مباشرة، ومنها النظرة الدونية للمرأة وهيمنة العقلية القائمة على التمييز بين الجنسين واعتقاد أن المرأة لا تمتلك ما يخول لها فهم ما يعتمل في الشأن العام وفي الساحة السياسية. وهذا ما ظهر بالخصوص في خطاب المبحوثات، إذ عجز عدد منهن عن تقديم ذواتهن في

مستهل المقابلات أو تقييم أدوارهن، وخاصةً أنهن كن غير قادرات على إبداء آرائهن بخصوص الوضع العام في البلاد أو التطورات السياسية فيه. وهذا يعود في جزء هام منه إلى ضعف الشعور بالانتماء للمجموعة، كنتيجة لضعف تقديرهن لذواتهن وعدم تحقيقهن للاستقلالية الذاتية بالقدر المطلوب.

ومما يرسخ هذه الوضعية لدى بعض النساء من هذه الفئة، هو محصول التنشئة الاجتماعية التي تلقينها في محيطهن الأسري والتي برهنت على وجود تسلط أبوي، أو عائلي بصفة عامة، على الفتيات قد يصل إلى حد ممارسة العنف عليهن بمستويات متعددة، رمزيا أو لفظيا أو ماديا.

في المقابل لم تمنح هذه المعوقات عددا من النساء من الأخذ بزمام الأمور والانقلاب على الوضعيات الهشة التي يرزأن تحتها، معتمداً في ذلك على استراتيجيات مختلفة حسب اختلاف وحجم الصعوبات التي يفرضها عليهن المحيط الاجتماعي في كل بلدانته. فبدت على هذا الأساس، في اليمن كما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، العادات والتقاليد كخط أحمر لا يمكن الاقتراب منه، مما جعل النساء يركزن على تنمية القدرات الذاتية لدى الأفراد الذين ينشطون معهن ويولين عناية أكبر لحذق تقنيات الاتصال وتكييفها وفق مقتضيات التعامل مع المجموعة. وقد انضردت الأراضي الفلسطينية المحتلة بنماذج للنساء يعملن جنباً إلى جنب مع الرجال لمقاومة الاحتلال الذي برز كعامل هام في «تسييس» النساء بالبلاد.

وفي تونس، مكنا البحث من التعرف على نماذج لنساء ينشطن في الجمعيات أو الأحزاب أو خارج الإطار الرسمي للمشاركة، ولكن ضمن مشروع عام يهدف أولاً وأخيراً إلى تغيير وضعية النساء نحو الأفضل في المنطقة، في حين غلب الطابع الاقتصادي على الجوانب الأخرى في المغرب. وفي ذلك تأكيد لفكرة التدرج والمرحلية التي تخرج وفقها النساء إلى المجال العام ثم إلى سوق الشغل ومن ثم إلى المشاركة المدنية أو السياسية، وهي طريق موثوقة نحو التمكين السياسي، وإن كانت النماذج المدروسة قد بينت ارتباطها بالمشاركة المدنية على وجه الخصوص.

ناقلة القول أن مخرجات البحث تفتح المجال لتلمس ملامح قيادة تغييرية تمكنت مجموعة من النساء من الاضطلاع بها، وإن كان عددهن محدودا، إلا أن الأهم هو بروز تجارب فذة في مسارات متفردة ولكنها ذات تمثيلية تسمح باستنباط الدروس المستفادة منها في ما يتعلق بتحويل تجربة الإقصاء والتهميش إلى تجربة مشاركة والتزام. فما يقوم عليه مفهوم القيادة التغييرية، هو أنها تنبع من محيط اجتماعي واقتصادي غير ملائم بالمرّة وفي غياب كل أثر للنشأة الاجتماعية أو السياسية الكفيلة بتنمية حس المواطنة وبالتحفيز على ولوج طور المشاركة. إن القيادة التغييرية هي ما يعرج بنا إلى فضاء الممكن انطلاقا من إرادة التغيير عبر توظيف مساع وخطط للتغيير بهدف إحداث التغيير. وعلى هذا الأساس، يتجلى أن مفهوم التغيير هو الكلمة المفتاح في تقديم القيادة التغييرية، لا كمصطلح ناجز وإنما وخاصة، كمشروع بحثي وعملي يفتح آفاقا وسبلا جديدة.

التوصيات

للحكومات

- التصدي لظاهرة التسرب المدرسي وخاصة في صفوف الفتيات ومواجهة كل العراقيل في المناطق المهمشة، وذلك ب:
 - دعم العائلات الفقيرة والمهمشة.
 - اعتماد سياسات اجتماعية داعمة للعائلات الفقيرة، وتوفير الرعاية اللازمة لذوى الاحتياجات الخاصة.
 - توفير وسائل نقل آمنة.
- تكثيف برامج محو الأمية في المناطق الريفية والمهمشة.
- إيجاد آليات لدعم التمكين الاقتصادي للنساء في الأوساط الريفية والمهمشة.
- توحيد الأجور بين المرأة والرجل.
- تسهيل وإنشاء جمعيات نسوية وتنموية قريبة من المناطق المعزولة والمهمشة تعمل على إدماج النساء الفقيرات.
- سن وتفعيل القوانين المناهضة لكل أشكال التمييز والعنف ضد النساء.

للمجتمع المدني

- إشراك الرجال في ورشات تدريبية حول حقوق المرأة والنوع الاجتماعي.
- تنظيم لقاءات حوارية مع النساء في المناطق المفتقرة لامتيازات اقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً من الاهتمامات اليومية ووصولاً إلى المواضيع السياسية، ومساعدتهن على الربط بين الخاص والعام.
- المساعدة على بعث مشاريع صغرى عبر التعاونيات.

- إشراك النساء في مناقشة المشاريع وحلّ الإشكاليات التي يعشنها على المستوى المحلي.
- تنظيم دورات تدريبية وورشات لتنمية قدرات النساء على التعبير (تقدير الذات، التعبير، اتخاذ المواقف، اتخاذ القرار...) واتخاذ المواقف تجاه قضية تطالب بها وتدافع عنها.
- تقديم الدعم المادي واللوجستي للنساء المضطّعات بدور قيادي على المستوى المحلي والقادرات على إدارة مشاريع اقتصادية.
- العمل مع القيادات الدينية من أجل إنشاء خطاب ديني داعم ومساند لتمتع المرأة بحقوقها الإنسانية والكونية.
- القيام بحملات توعوية حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية.
- محو الأمية القانونية.

لوسائل الإعلام

- ترويج صور متوازنة وغير نمطية عن النساء وتثمين التجارب الناجحة.
- التعريف بنماذج من النساء القياديات غير التقليديات للاستئناس بتجاربهن والاستفادة منها.

للمراكز والمؤسسات البحثية والمنظمات الدولية والهيئات الداعمة

- تطوير البحث حول القيادة التغييرية وتنويع أقطاره لرصد تجارب أخرى والتمكن من مقارنتها بتجارب مدروسة.
- ترويج ونشر مفهوم القيادة التغييرية.

البيبلوغرافيا

المراجع بالعربية

الدراسات والبحوث

- إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة، الأردن.
- الجهاز المركزي الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصائيات 2014.
- حفيظة شقير، محمد شفيق صرصار، النساء والمشاركة السياسية، تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ماي 2014.
- درة محفوظ دراوي وآخرون، المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس، رابطة الناخبات التونسيات، تونس، 2015.
- عزيز بكوش، مكتسبات النساء المغربيات في العهد الجديد، الحوار المتمدن العدد 29 / 06 /
- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان / العالم العربي: أي ربيع للنساء؟ باريس 2012. http://www.fidh.org/IMG/pdf/28_05_12_women_ar_final.pdf
- اللجنة الوطنية للمرأة، التقرير الوطني لمستوى تنفيذ إعلان منهج عمل بيجين +20. المركز اليمني الوطني، صنعاء، كوثر 2015
- المجموعة العربية لرصد الإعلام، صورة المرأة في الإعلام التونسي: جانفي- مارس 2013، التقرير النهائي، المجلس الوطني للحريات بتونس وتحالف من أجل نساء تونس، تونس، 2013.
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، المرأة العربية والإعلام، دراسات تحليلية للبحوث الصادرة بين 2005-1995، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - اليونيفيم، 2006.

المجلات

- كوثريات، المرأة والانتخابات في العالم العربي، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، عدد خاص، سبتمبر 2012.

مقالات علمية

- باتليوالا سبريلانا، «القيادة النسوية للتغيير الاجتماعي، تفسير الإطار المفاهيمي»، منظمة حقوق المرأة في التنمية - منظمة استحداث الموارد من أجل التمكين، 2010.

المراجع بالفرنسية

Les Ouvrages

- Bacqué Marie Helene, Mechmache Mohamed, Pour une réforme radicale de la politique de la ville. Ministère de la ville, juillet 2013.
- Blanchet Alain, L'enquête et ses méthodes, l'entretien, Paris, Nathan, 1992.
- Bourdieu Pierre, Propos sur le champ politique, Presses universitaires de Lyon, 2000.
- Colas, Dominique, Sociologie Politique, Paris, P.U.F, 1994.
- François De Singly, Sociologie de la famille contemporaine, Paris, Armand Colin, 2005.
- Françoise Héritier, Masculin-Féminin I. La Pensée de la différence, Paris, Odile Jacob, 1996, rééd. 2002.
- Gaxie Daniel, Le cens caché, inégalités culturelles et ségrégation politique, Paris, Editions du Seuil, 3ème édition, 1993
- Honneth Axel, Lutte pour la reconnaissance, Paris, CERF, 2000.
- Lahire Bernard, Portraits sociologiques, Paris, Nathan, 2002.
- Mucielli Alex, L'Identité, Paris, P.U.F, 2011.
- Muxel Anne La formation des choix politiques dans le temps de la jeunesse : filiation et expérimentation, Paris, CNRS, 1994.
- Muxel Anne, Avoir 20 ans en politique, Paris, Seuil, 2010.
- Paugam Serge, La disqualification sociale. Essai sur la nouvelle pauvreté, Paris, PUF, 1993.
- Ricoeur Paul, Le juste 2, Paris, Edition Esprit, 2001.
- Zimmerman Philippe, Genre, langage et conversation, Réseaux, 2000, volume 18 n° 103.

Les Revues

- Gaxie Daniel «La cognition, auto-habilitation et pouvoirs des citoyens», Revue Française de Science Politique, volume 57 n°6, décembre 2007, p 737-757.
- Lafont Valérie «Les jeunes militants du front national, trois modèles d'engagement et de cheminement » in Revue Française de sciences politiques, 2001, volume 51, n°1.

Les Etudes et les Recherches

- Ben Salem Meriem, Recherches sur la Participation politique des femmes dans la région MENA dans la période 2005-2013, Réflexions sur l'Etat des lieux, CAWTAR-Stokholm University, Tunis, 2013.
- Ben Salem Meriem, Ben cheikh Soumaya, Politiques et Jeunes femmes vulnérables en Tunisie, Etude qualitative, Gafsa-Kasserine-Tozeur, CAWTAR-UNESCO, Tunis, 2013.
- Najar Sihem et Kerrou Mohamed, Recherche-action sur la participation politique des femmes au niveau local en Tunisie, In projet « Renforcement du leadership féminin et de la participation des femmes à la vie politique et au processus de prise des décisions en Algérie, au Maroc et en Tunisie», UN-INSTRAW, CAWTAR, 2009.
- Bacqué Marie Helene; Mechmache Mohamed, Pour une réforme radicale de la politique de la ville. Ministère de la ville, juillet 2013.

الملاحق

ملحق رقم I

قائمة الجداول

- 32 • جدول عدد 1 : نسبة ترشح النساء كرئيسات قوائم انتخابية خلال انتخابات 2011 و2014
- 33 • جدول عدد 2 : حضور المرأة في مناصب وزارية خلال الحكومات الانتقالية 2011 - 2015
- 38 • جدول عدد 3 : نسبة مشاركة المرأة المغربية في الانتخابات المحلية والجهوية 2015.
- 39 • جدول عدد 4 : نسبة ترشح المرأة المغربية لمناصب قيادية.
- 43 • جدول عدد 5 : نسبة مشاركة المرأة اليمينية في الانتخابات 2003.
- 44 • جدول عدد 6 : نسب مشاركة المرأة اليمينية في الانتخابات النيابية بين سنتي 1993 - 2003
- 48 • جدول عدد 7 : توزيع مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات حسب القوائم سنة 2012
- 49 • جدول عدد 8 : مشاركة نساء مواقع البحث الفلسطينية في الانتخابات المحلية 2012 - 2013

ملحق رقم II سير الحياة

سيرة حياة منال (المغرب)

منال مستشارة بالمجلس البلدي عمرها 49 سنة، أم لبنتين: الكبرى من زواجها الأول سنّها 24 سنة والصغرى من زواجها الثاني تبلغ من العمر 13 سنة. انقطعت منال عن الدراسة في قسم البكالوريا لتتزوج برجل يتمتع بوضعية اقتصادية جيدة. سرعان ما ترملت منال وطفلتها الأولى ما تزال رضيعة. تزوجت مرة ثانية بنصاب الذي استولى على كل ما ترك لها زوجها الأول لتجد نفسها بعد هذا الزواج مجردة من مسكنها ومن مصادر دخل أخرى ورثتها عن زوجها الأول. عندها، شمّرت منال على ذراعيها لتبدأ بناء وضعها الاقتصادي من الصفر، عبر العمل والمثابرة. رفعت منال حد الفاقة وتمكنت من بعث مشاريع لتمكين نساء أخريات فقيرات. وهذا النجاح الاقتصادي دفعها في ما بعد إلى ولوج العمل السياسي ثم الترشح في الانتخابات البلدية لتفوز بمقعد في مجلس المدينة، ثم تعود إلى صفوف المدرسة كطالبة في قسم علم الاجتماع.

حالة منال تعرّفنا بمسار إنتاج أفعال تغييرية اعتمد على العمل الاقتصادي للمرور في ما بعد إلى العمل السياسي والمدني.

طفولة منال

ولدت منال وترعرعت في كنف أسرة محافظة، حسب تعبيرها، تلقت بين أحضانها تربية «دينية وعسكرية». فوالدها كان عسكريا صارما في تربيته لأولاده العشر (5 بنات و5 أولاد) الذين «زرع في نفوسهم الخوف والفرع». فهو من يقرر في العائلة.

ورغم قسوة الأب وصرامته، فقد كان يعامل منال معاملة خاصة مختلفة عن باقي أخواتها. فقد كانت مدللة الأسرة لهدوئها وتواضعها وحشمتها كما تقول، مما خلق لها مشاكل مع باقي أخواتها البنات اللواتي كن يغرن منها ويحتقرنها: «ولكن مع البنات لا، فقد كن متفهمات مع بعضهن البعض، وينمنن في غرفة واحدة. وأنا دائما مختلفة عنهن، فهن لسن مثلي في التواضع».

الانقطاع عن الدراسة للزواج

انقطعت منال عن الدراسة في قسم البكالوريا لتتزوج من أستاذ حتى تتخلص من النظام الأسري الصارم: «بالنسبة لأبي كان صارما معنا وصعبا معنا، إذ كنا نخافه كثيرا. هذا هو ما جعلني أتزوج في البكالوريا وعدم إتمام تعليمي لكي أرتاح من ذلك». رزقت منال بطفلة ثم توفى زوجها بعد ذلك، تاركا لها أملاكا ودخلا محترما لتعيش منه هي وابنتها. وحين وجدت نفسها وحيدة في عز شبابها قررت أن تتزوج مرة ثانية. لكنها فشلت في زواجها الثاني لأن شريك حياتها احتال عليها بعد أن انتحل شخصية دركي ليتزوج بها، وذلك من أجل الاستيلاء على أموالها وممتلكاتها التي ورثتها من زوجها المتوفى. وقد أثرت هذه التجربة على منال ودفعتها للقيام بعدة محاولات للانتحار.

واستطاعت منال الطلاق من هذا الزوج الذي كان يمارس عليها كل أشكال العنف الجسدي والرمزي. إن هذا الطلاق حسب منال هو الذي جعلها تصبح امرأة قوية أمام الأزمات والمشاكل: «فزوجي الثاني هو ما جعلني امرأة قوية، امرأة تواجه الصدمات والمشاكل التي كنت أعانيها».

السقوط في مستنقع الفقر

وجدت منال نفسها في الشارع بدون مأوى ووجدت من جميع أملاكها بسبب طليقتها الذي احتال عليها. فأصبحت في حالة عوز وفقر بعد أن كانت هي التي تساعد عائلتها وأخواتها ماديا. ولتغطية مصاريف الإيجار والمتطلبات الأساسية لأسرتها التجأت إلى مؤسسات القروض الصغرى لشراء آلة خياطة تشتغل بها. وكانت تزاوّل نشاطها الجديد كخياطة في منزلها وتقطع مسافة طويلة سيراً على الأقدام لتعليم النساء الصنعة مقابل مبلغ مالي «كنت أذهب إلى سبع عيون (ضواحي مكناس) مشياً وأعلم النساء وأحصل على 1500 درهم في الشهر وأعود مع الساعة 12 وأجلس للعمل». وبعدها اشتغلت مؤطرة في مركز اجتماعي لتعليم النساء الفصالة والخياطة.

بداية النشاط المدني

أثناء عملها كمدرّبة في مركز الإعداد المهني للنساء، قررت منال تأسيس جمعية أطلقت عليها اسم «التضامن النسوي». إن السبب الرئيسي الذي جعلها تؤسس هذه الجمعية حسب قوله هي الظروف الصعبة التي عانت منها إلى جانب المشاكل التي تواجهها المطلقات والأرامل. وقد ارتأت تخصيص غرفة بالمنزل الذي اكرته كمقر للجمعية لتعليم النساء حتى يتمكنّ من الاعتماد على أنفسهن وتحسين وضعيتهن الاقتصادية.

إن هذه التجربة الأولى في العمل الجمعي جعلتها تقرر الولوج إلى الحياة السياسية لتقوية شخصيتها كما تقول. وقد ترسخت لديها هذه الفكرة بعد مشاهدتها لبرنامج تلفزيوني حول امرأة قيادية رئيسة جمعية حقوقية. وكانت تلك الحقوية تقول في البرنامج المذكور: «المرأة التي ترغب في تقوية شخصيتها عليها أن تمارس العمل الجمعي والسياسي».

ردود فعل محيط منال الاجتماعي

حظيت منال بتشجيع ودعم جيرانها، فأصبح يضرب بها المثل في حينها: «أغلبية الناس والجيران يشجعونني ويقولون لي نريدك أن تكوني أكثر مما أنت عليه. ونفتخر بيك». كما أنها نالت دعم السلطات المحلية، حيث أكد لها بعض ممثليها: «لو كان لدينا فقط 10 النساء مثلك، سوف تكون مدينتنا على ما يرام». وظهرت منال في برنامج تلفزيوني كما قامت بعرض منتوجها في قصر البلدية وهو ما حقق لها أرباحا مهمة. كل هذا ساهم بشكل كبير في شهرتها وفي دخولها غمار الانتخابات المحلية، حيث انتزعت مقعدا في المجلس البلدي كمستشارة.

وفي إطار الأسرة، لقيت منال معارضة من طرف إخوتها الذين كانوا يرفضون تعاطيها للعمل السياسي. وكانوا يطلبون منها التخلي عن هذا النشاط لأنه في رأيهم غير شريف: «هذا العمل سيء والذي يدخله يكون متسخ». وواجهت مشاكل كثيرة مصدرها الجمعيات المتواجدة بحيها والتي هاجمتها بشتى الطرق ثم الأحزاب التي كانت تتنافس معها.

إنجازات منال

رغم الظروف والتجارب الصعبة التي مرت بها، استطاعت منال تجاوزها بفضل العمل والكفاح والمثابرة، وتمكنت من إنقاذ عائلتها من الفقر والضياع وتغطية مصاريف ابنتيها حتى تكملا دراستهما. كما أن طموحها لم يقف عند هذا الحد بل استأنفت دراستها بعد انقطاع دام 28 سنة. فهي مقتنعة أن الاشتغال في السياسة يتطلب مستوى ثقافي كبير. فالسياسي في نظرها، لا بد أن يكون ملما بثقافة مجتمعه والمجتمعات الأخرى: «يجب أن أكون متعلمة ويكون عندي شهادة وحتى ثقافة اجتماعية عامة». وهي الآن تدرس بالسنة الأولى جامعي (قسم علم الاجتماع) وقد لقيت تشجيعا، خاصة من ابنتها الصغرى التي تفتخر بها أمام صديقاتها: «فتحت عينيها وجدت أمها جمعوية وسياسية، مفتخرة بي أمام صديقاتها وتقول لهن أومي تتعلم».

إن عمل منال كمستشارة جماعية منتخبة فتح أمامها آفاق كبيرة. فقد حاولت إحداث تغيير داخل أسرتها: «لو لم أكن في هذا الميدان لن تحل الكثير من المشاكل والآفاق. مثل ابنتي تدرس تخصص السياحة». وفي حينها، تقدم منال خدمات اجتماعية للمتساكنين وتسهل لهم الوصول إلى المستشفيات والإدارات العمومية والمحاكم.

أنشأت منال مركزا بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتقديم دروس محو الأمية لفائدة النساء ولتلقينهن الخياطة والفضالة في أفق استقلالية اقتصادية عبر الأنشطة المدرة للدخل. ولم تقف عند هذا الحد بل فتحت مكتبا داخل البلدية تستقبل فيه الرجال والنساء مرة في الأسبوع لمدة ساعتين في اليوم لحل مشاكلهم.

وتتطلع منال إلى أن تصبح مستشارة في الجهة وأن تصل إلى البرلمان وتصبح وزيرة. وقد شاركت نوال في العديد من الدورات والتدريبات والمعارض واللقاءات داخل المغرب وخارجه مما مكنها من ربط علاقات واسعة دولية ووطنية. واختيرت مؤخرا جمعيتها من بين 5 جمعيات في «لجنة صندوق دعم التمثيلية النسائية» التي أحدثتها وزارة الداخلية لتشجيع ودعم مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامية.

صعوبات العمل السياسي

تتمثل المشاكل والصعوبات التي تواجهها، منال حاليا في عملها السياسي والمدني في رفض الرجال التعاون معها لإخراج بعض المشاريع إلى الوجود، مما أدى إلى التضيق على أنشطتها وممارسة ضغوطات عليها: «هناك بعض الرجال لا يقدر على هذا. أرى أنه لا يقدر أحد التوفيق بين العمل الجمعي والسياسي. ويكون مسؤول على أحد المراكز وفي نفس الوقت يربي البنات».

كما أن جزء من الصعوبات التي تواجهها، يتعلق بضعف إمكانياتها المادية التي تحد من طموحاتها. وقد قررت مزاولته عمل يضمن لها دخلا قارا. لذلك اشتغلت كمساعدة لوثق من عائلتها، تضع رهن إشارته شبكة علاقاتها الواسعة لتسهيل تعاملاته هو وزبائنه.

هكذا، تضعنا حالة منال أمام مسار شكلت فيه المشاركة الاقتصادية محركا للمشاركة السياسية وتبوء مواقع في تدبير الشأن المحلي، بل وأيضا استكشاف مواقع وطنية. كان مسار منال يقودها لإعادة إنتاج أدوار النوع التقليديّة كزوجة وربّة بيت. ودفعتها تجربتا زواجها الأول والثاني ثم الإفلاس الاقتصادي الذي عرفته دفعها إلى الانخراط في صيرورة تمكين اقتصادي ذاتي تحول تدريجيا إلى مشروع اجتماعي للنهوض بأوضاع نساء فقيرات أخريات. وهذا التحول أتى أكلها بولوجها مجال السياسة وتدبير الشأن العام.

سيرة حياة فاطمة (الغرب)

عاشت فاطمة مجموعة من الأحداث التي شكلت محطات أساسية في سيرة حياتها كما بدا ذلك جليا من خلال المقابلة. فقد ولدت فاطمة وسط أسرة فقيرة في الوسط القروي، وتزوجت في سن مبكرة تنفيذا لرغبة والديها لكنها طلقت فيما بعد. ولجأت للزواج مرتين بعد ذلك، وانتهت كل زيجاتها بالطلاق. طبعت كذلك حياة فاطمة فترة من العيش في التشرّد والتسول في مركز أليف الشبه حضري، وهذه الفترة من حياتها كشفت لها إمكانية القيام بعمل أو مساعدة الآخرين (أسر/ أفراد) بمقابل مادي أو ما شابه ذلك. وبذلك عملت «خادمة في المنازل» و «مساعدة للآخرين». وكانت هذه الأنشطة بداية دخولها للعمل في قطاع الخدمات (المقاهي والمطاعم). فغادرت مركز أليف بحثا عن عمل في نفس القطاع. وبعد سنوات عدة من الاشتغال كعاملة مقهى، تعرضت لاستغلال أحد مالكي المقاهي الذي رفض منحها أجرتها، وهو ما دفعها للعودة إلى موطن الانطلاق. فقامت بإنشاء مقهى شعبي، ما مكّنها من تحقيق تحول يحمل بعدا اقتصاديا واجتماعيا في المجال الخاص العام.

إن سيرة فاطمة تخبرنا عن مسارات تم أثناءها إنتاج أفعال قيادة تغييرية عبر مسلك النشاط الاقتصادي داخل سياق يهيمن فيه الفقر وقيم إخضاع الإناث للذكور.

طفولة يطبعها الحرمان

ولدت فاطمة في قرية بمنطقة أليف، داخل أسرة تتكون من ثلاث إخوة وأختين. وترى فاطمة أن التربية التي تلققتها من والديها كانت جيدة: «الوالدين ربونا تربية حسنة، أهلي ربونا تربية حسنة». ورغم ذلك لم تلج المدرسة نظرا لكون المجتمع لا يسمح بالتحاق الفتيات بالمدارس حسب قولها. وكانت لديها الرغبة في التعلم، لكن النظام الاجتماعي المحلي لم يمنحها ذلك الحق:

«في تلك الفترة، تلك الفترة لا تلتحق البنات بالمدرسة، عيب». ويكشف ذلك وجها لطفولة فاطمة التي لم تتوفر لها الفرصة لخوض تجربة المدرسة. ويمكن أن يكون سبب عدم التحاقها بالمدرسة، المفسر ثقافيا، هو ضعف الإمكانيات المادية للأسرة.

كانت طفولة فاطمة صعبة، فقد طبعها الحرمان والتمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة، رغم أنها تتحدث عن تربية والديها الجيدة، وهو ما جعل نظرتها إلى تلك المرحلة تتصف بالسلبية، خاصة في معرض حديثها عن القيم التي كانت تنظم العلاقات بين الجنسين. فالنساء في تلك المرحلة لا يقصدن حتى السوق: «لا، لا نقدر حتى على الذهاب للسوق». ونفس الشيء ينطبق على المدرسة كما رأينا، فالفتيات لا يلتحقن بالمدرسة، على عكس الفتيان الذين لهم الحق في ذلك: «إخوتي التحقوا بالمدرسة كلهم، نحن البنات لم نلتحق بالمدرسة، كان لديهم عيب في تلك الفترة التحاق البنات بالمدرسة».

إن ما روته فاطمة عن مرحلة طفولتها يستوجب تصوير الظروف التي مرت بها والتي ساهمت في بناء حياتها. فعدم التحاقها بالمدرسة ولد لديها شعورا بالدونية، وهو أمر غير محفز للانخراط في مشاركة سياسية معلنة.

الولوج المبكر للزواج

مرت فاطمة بأحداث فارقة في حياتها. فقد تزوجت رغما عنها وبضغوط من الأسرة في سن الثانية عشرة برجل يبلغ 43 سنة من العمر: «أه، هم أهلي من فرضوه علي للزواج به. كانت عندي 12 سنة، وكانت عنده 45 سنة». ففارق السن بينهما سرع عملية فسخ الزواج.

تزوجت فاطمة وتطلقت ثلاث مرات: «تزوجت 3 رجال، طلقتهم كلهم، مرت الآن 17 سنة، دفعت حسابي». يبدو الزواج من خلال حديثها كما لو أنه أمر ذو صلاحية محدودة. ففي الزواج الثاني، وقع الطلاق قبل إجراء كل طقوس الزواج بسبب كذب الزوج عليها، إذ صرح لها أنه ينتمي لنسب المرابطين. اكتشفت فاطمة أنه ينتمي لنسب

«إقبلين» (ذوي البشرة السمراء) وهو زواج لا يليق بها كمنتميةً لنسب الشرفاء: «الثاني، لم يدخل بي، فقط عقدنا، ووصلت عنده وورجعت في اليوم نفسه، ذهبت في الصباح باكراً، وعدت في العصر. نحن شرفاء، وهو مثل لونك (أسمر)، وصلت عنده وجدته أقبلي (أي أسمر)، وهو كان قال لي أنه أكرام (من المرابطين) في وقت الخريف يتجمع عليهم الذباب، إنهم وسخون لا يعرفون النظافة، وهربت منه». إن هذا الزواج الثاني لفاطمة كان بمحض إرادتها: «لأ، أنا من أردت، هو كان معلّم، جاء وقال لي أرغب أن أتزوج بك. قلت له موافقة، خطبني من أهلي».

الزوج الثالث، هو ابن عم فاطمة، تزوجته عن حب وبرغبة منها: «كان ابن عمي. كان يرغب أن يتزوجني، وأردت الزواج به»، لكن بعد مدة من العيش تحت سقف واحد بدأ النزاع والتباعد يتسلل إلى العلاقة بينهما. فالزوج كان عنيفاً جداً معها، كما كان كثير السهر مع أصدقائه داخل المنزل، وهذا ما جعلها تتحسر وتتساءل عن مكنم المشكل: «تزوجته ولكن لم يبسر الله ثانياً في أي شيء، أو أنا التي لم يبسر فيها. بقيت عنده مدة 10 سنين حتى طلقني القانون، فقط لم يكن ذلك مقدرًا؛ هو كان يشرب، يعتدي علي بالعصا. أه، لم أقبل له ذلك. يدخل رجالاً آخرين للمنزل للسهر، لم أقبل له ذلك، وذهبت، لم يرغب في تطليقي حتى طلقني القانون».

طلبت منه أن يطلقها ولكنه رفض، وبقيت معه إلى حين تغيير مدونة الأسرة التي كانت سندا لها للتخلص من الوضع الذي كانت تعيش فيه مع الزوج وإنهاء هذا الزواج. فقد استخدمت حق طلب الطلاق وتمكنت من تحقيق ذلك. إن الإنهاء المتكرر للزواج لا يعني رفضها لهذا الرابط، وإنما لممارسات وسلوكيات الرجال الذين عاشرتهم.

التشرد والتسول ودخول قطاع الخدمات

حديث فاطمة عن معاناتها لم يتوقف طيلة لحظات استجوابها. وكان من أهم المحطات التي شكلت حدثاً بارزاً في حياتها، موت الأب الذي كان سبب تشتت أفراد الأسرة، حيث إن كل واحد من الإخوة اختار مسارا خاصا لحياته الشخصية: «حتى مات والدي وتفرقنا،

مات الوالد وتفرقنا، مات والدي في سنة 1996، كل واحد أخذ مسلك لحياته، كل واحد عزل نفسه، وعزلت حتى أنا لوحدي، ذهبت أتجول كعاملة في الأوطيلات وفي المقاهي، وعملت عند الناس في المنازل».

وفي هذه المرحلة بالذات، اضطرت فاطمة هي الأخرى للخروج بحثا عن مستقبل وسط المجهول، فغادرت القرية في محاولة لإيجاد عمل. اتجهت لمركز أنيف وعاشت فترة من التشرذم والتسول هناك، حيث كانت تقف على ما تجمعه من التجار بالسوق الجماعي، وكانت تنام بإحدى زواياه: «كنت في أحد الأوقات، كنت أبيت في السوق في أنيف، كنت أنام هنا في السوق، أنام في السوق، وأتردد على الجزاراة والخضارة حتى يعطوني بعض الخضروات، وأذهب لطهيها في زاوية في السوق هناك».

وفي الفترة التي كانت تعيش فيها متشردة دون مأوى ودون دخل قار، بدأت تعمل مساعدة بمقابل مادي أو عيني عند بعض الأسر بمركز أنيف. وشكل هذا العمل المنزلي، بالرغم من شروطه المحففة منطلقا نحو عوالم أخرى كالعمل في المقاهي والمطاعم وبعد ذلك في الفنادق. فقد تمكنت فاطمة خلال تنقلها من عمل لآخر من ضبط طرائق الولوج للشغل والتدرج في المهنة. تقول عن بداية دخولها للعمل في قطاع الخدمات: «السبب الذي جعلني أتسول في السوق هو لم أذهب إلى السوق من قبل، ثم أر شيئا آخر يجعلك تذهب للعمل. حتى بعد بدئي العمل عند الناس في المنازل، ثم بدأ الناس يقولون تعالي للعمل في المنزل. ثم ذهبت وعملت في أوطيل أيت زوكني، عملت في ورزازات، عملت في الناظور، كنت أعمل. كنت أتسول في الأول، حتى تعبت من التسول، ذهبت للعمل في المقاهي».

وتعتبر هذه المرحلة التي قضتها في أنيف مرحلة استكشافية للانطلاق في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاستقلالية المادية. فالعمل يعني توفير دخل يؤمن حاجياتها. لكن تلك المهنة فتحت لها مجال تطوير مهاراتها في التواصل والتسيير وتحمل المسؤولية وضبط سلوكيات أفراد المجتمع. فقد انتقلت من متسولة متشردة إلى عاملة مقاهي، بل مسيرة أحيانا، وهذه دلالة على قدرات ذاتية تتحلى بها فاطمة.

تحقيق الاستقلالية المادية

قضت فاطمة مدة طويلة من التنقل والعمل في مناطق متعددة في أرجاء البلاد، ووفّر لها هذا امكانيّة الإحتكاك بالكثير من السياقات والمجالات، وهو ما أدى إلى عمق خبرتها في هذا القطاع، إلا أن ضعف الهيكلّة تجعل العمل المستقر أمرا مستبعدا. ففاطمة اشتغلت عند أحد مالكي المقاهي لكنه هضم حقوقها ورفض دفع مستحققاتها. هذه التجربة دفعت فاطمة إلى اتخاذ قرار حاسم في حياتها، وهو شد الرحال إلى موطن الانطلاق (مركز أنيف) للاستقرار فيه. ويمكن تسمية هذه الفترة بمحطة العودة لخلق التحول الجذري. فبعدما انقطعت بها السبل، لم تجد أحدا ينظر لحالها إلا مستخدمي حافلة تسلك خط مركز أنيف بشكل يومي. تقول متحدثّة عن ذلك: «مللت العمل عند الناس، وذهبت أعمل عند شخص، لمدة 3 شهور لم يدفع أجرتي. عملت معه في المقهى، لم يدفع أجرتي، أكل لي رزقي، وعدت وليس لدي أي شيء. من الناظور نقلني عمال حافلة مجانا».

إن تشاؤم فاطمة من العمل لدى الناس وتعرضها للاستغلال، ولّد لديها رغبة شديدة في التخلص من التبعية والعمل عند الآخرين، فقد فهمت أن الكرامة لا تصان إلا بامتلاك مشروع شخصي يضمن لها وضعاً اقتصادياً مستقراً ومستقلاً. فقامت باستئجار المقهى الذي ستشتره فيما بعد، بعد أن تمكنت من الحصول على قرض صغير: «وضعت يديّ فوق رأسي، وأخذت سلف عند أصحاب أمانة (مؤسسة للقروض الصغرى)، ذهبت واشتريت بعض الكراسي، بعض الطاومات، بعض الصحون، قنينة غاز، لما اشريت كل ذلك، الحمد لله، أعمل وأرد لهم سلفهم، 11 ألف للشهر (70 دولار)». ويبدو أن ما قامت به فاطمة غير هين نظرا لطبيعة المجتمع الذي تحضر فيه القيم التمييزية الذكورية بشكل قوي. فهي أولا قامت بافتتاح مقهى، وهوشية لا يليق بامرأة، وفي السوق، وهو مجال يعتبر حكرا على الذكور. بعد ذلك قامت بتقديم خدمات جنسية بشكل خفي، وذلك من الأنشطة الممنوعة قانونيا واجتماعيا، خصوصا أن فاطمة من أهل المنطقة. فالنساء اللواتي يقمن بامتهان أو تنظيم النشاط الجنسي يقصدن مناطق لا يعرفن فيها، ولكن حالة فاطمة أثبتت العكس - رغم أن البنات اللواتي يعملن عندها كنّ من

خارج المنطقة. تحدث فاطمة كل الموانع وتمكنت من خلق مشروعها دون الاكتراث بأحد.

كان همها ليس النظام الثقافى للمجتمع، وإنما الدخول للسوق والعمل وإيجاد مكان لها بهدف بناء مكانة اقتصادية لم تستطع تحقيقها وهي تعمل عند الآخرين. فهذه المرحلة إذن طبعها تحقيق الاستقلالية المادية على حساب متطلبات النظام الثقافى المحلى، وممارساتها هذه يمكن أن تحفز أخريات للقيام بأنشطة اقتصادية مماثلة.

كفلة تحقيق الاستقلالية

واجهت فاطمة بعد إطلاقها لمشروعها داخل السوق مجموعة من العراقيل التي يمكن اعتبارها بمثابة ثمن لما أقدمت عليه داخل مجتمع الهيمنة الذكورية. وفي هذا الصدد، قام بعض أفراد «الساكنة» بممارسات ومضايقات للضغط عليها كي توقف نشاطها وتخرج من السوق، وذلك عن طريق منع تزويدها بالماء والكهرباء، إضافة إلى محاولات حرق مقهاها وتخريبه والتشويش على قاصديها من الحرفاء: «وبعد مدة من العمل امتلكت هذا المقهى الشعبي، أشعلوا فيه النار، أشعلوا فيه النار، لأغادر المكان، سرقوني، أزالوا الأبواب... حصلت على الكهرباء عند أحد جيراني لإضاءة هذا المقهى، جاؤوا وأخذوه مني، حصلت على الماء من أحد الجيران لسقي بعض الأشجار قرب المقهى، قالوا له خذ منها ذلك. أخذه مني. أبقى أحيانا يضربونني بالحجر هنا، يأتي زبون ما يشرب الشاي هنا ولشيء ما، يقولون له ماذا تريد عند هذه المرأة لتذهب لشرب الشاي عندها؟ يقولون عندهم العيب، لم يسبق لامرأة، أن عملت بمقهى وتبقى فيه هنا في المنطقة. أنا الأولى... عندهم عيب، أول امرأة كانت هنا هي أنا».

فاطمة هي الأولى في القيام بمثل هذا النشاط في المنطقة، وبالخصوص في مجال بيدو الذكور مالكين له (السوق). كونها امرأة من المنطقة، يزيد من قوة تأثير نشاطها على النظام الثقافى المحلى. وهي تقر بتحسين حالتها المادي مقارنة بماضيها، بعد مدة من عملها بمركز آلفيف: «فقط أقول هذه الحالة أحسن من تلك الحالة التي مررت

بها.. الآن اللهم إليك الحمد. أي حاجة أرغب فيها أشتريها، اللهم إليك الحمد، حمدت الله وشكرته، لا يستعمرني أي أحد... أخذ حاجياتي حسب إمكانياتي، نعيش بالاكتفاء، وليس عيشة، يغلب عليها البذخ، اللهم إليك الحمد».

حققت فاطمة شيئاً مما كانت تحلم به وهو التخلص من التسول والخضوع والتبعية للآخرين، حيث أصبحت مستخدمة لأخريات عندها: «لا يرغبون في بقائي هنا، حيث كنت إذا كان أحدهم يرغب في عمل حاجة ما يأخذني لمنزله لأعمل لديه. عندما أنشأت هذا المحل، لم يعد بإمكانهم ذلك فقاموا ضدي».

كما أنها هي من تتحمل مسؤولية أسرتها التي تتكون من ابنتها بالتبني و أمها، وكذلك تساعد مادياً أسرة أختها. فاطمة اليوم لها بيتها الخاص، وهو الشيء الذي لم يكن ليتحقق لو ظلت عاملة في المقاهي والمطاعم والمنازل: «أنا معتنية ب 4 أولاد، 2 بنات و2 فتیان. الآن واحدة تدرس في مكناس، بنت أختي، معتنية بهم، حتى بأبنائها الأربعة بهم كلهم، ووالدتي وبنتي الصغيرة». أصبحت فاطمة مسؤولة عن عائلتها فيما يخص مستلزماتها المادية. كما أنها تبنت طفلة وذلك لتحقيق المكافحة الاجتماعية التي لا تمتلكها وهي في سن متقدم يستلزم رعاية الأبناء، وفق ما هو متعارف عليه محلياً.

بحسب روايتها، واجهت فاطمة صعوبة ترتبط بالتهميش الاجتماعي بسبب حضورها في السوق كصاحبة مقهى مما جعل قبولها لدى المجتمع أمراً صعباً. فهي في نظر الكثيرين امرأة دون أبناء وتقوم بممارسات مرفوضة: «إذا خرجت لوسط الناس، ليس لدي وجه لمقابلتهم به، يقولون تلك بقيت مسنة، بقيت بلا أولاد وليس لديها أي شيء. غالبية الناس هنا ينقصون من قيمة النساء، المرأة إذا لم تتزوج مهما كانت، يقولون... تلك فقط عاهرة». ورغم نظرة الاحتقار لها، فهي تحاول التعامل وكسب وداهم: «الناس أتعامل معاهم جيداً... حتى إن رأيت أحد ما لا يرغب في التعامل معي أو ما شابه ذلك، أنا أتعامل معاهم جيداً، عند لقائهم لا يسيئون التعامل معي.. مؤخراً يعطوني نوعاً من الاحترام، وأتعامل معاهم جيداً، السلام السلام، فأن نجلس معهم ونبقي في الأحاديث لا أقبل به، السلام السلام...». إن طريقتها هذه في التعامل مع أفراد مجتمعها تبغى الحد

أو التخفيف من نظرتهن السلبية تجاهها، ومن خلال حديثها يبدو كما لو أن شيئاً من ذلك قد تحقق. وهذا يعكس مدى امتلاك فاطمة لكفاءات في التعاطي مع الرفض والتهميش الاجتماعي.

لقد حاولنا في هذا العرض البيوغرافي الوقوف على أهم الأحداث التي شكلت منعرجات كبرى في حياة فاطمة. فقد مرت من تجارب الطلاق والتسول والتشرد، والذي كان مدخلا لها للعمل واتخاذ مسار بناء الذات على مستوى القدرات المهنية والاجتماعية، لتعود بقرار تحقيق تغيير في وضعها، مهما كلفها ذلك، في موطن انطلاقتها بعد خروجها نحو مناطق أخرى من أجل العمل. لقد تحدث النظام الثقالي والمجتمع بهدف تحقيق الاستقلالية اقتصاديا واجتماعيا.

سيرة حياة سنية (تونس)

تبلغ سنية 45 سنة من العمر وقد نشأت في عائلة تتكون من ستة أفراد وعاشت في إحدى ولايات الشمال الغربي من الجمهورية التونسية، وتحديدا في «ولاية جندوبة». تقع هذه الولاية على الحدود الشمالية الغربية مع الجزائر، وهي منطقة تعرف بكثرة إنتاجها الفلاحي أساسا وبصعوبة مناخها الجغرافي بصفة عامة. تشتغل سنية حاليا كموظفة إدارية بعد أن انطلق مسارها المهني كمعلمة تعليم أساسي لتعيش صعوبات عائلية كان لها أثر كبير في تحديد بقية مسار حياتها الشخصية. ففي ما يتعلق بحالتها العائلية، هي مطلقة منذ خمس سنوات ولها طفلان يعيشان مع أبيهما وهي تسكن بمفردها. كما تترأس سنية جمعية نسائية تأسست بعد الثورة لتدخل بواسطتها للحياة الجمعياتية والعامة في وسطها المحلي.

تعتبر سنية أن القوة الفعلية للمرأة لا تكمن في مستواها التعليمي أو الثقافي، بل في شجاعتها وجرأتها و«رغبتها» و«حنكتها» و«تجربتها الحياتية». ولذلك حاولت سنية تجاوز الصعوبات والعراقيل التي اعترضتها من خلال تركيزها على هذه الجوانب المميزة لشخصيتها على المستوى الاجتماعي والمهني والدراسي.

المسار الدراسي والمهني والاجتماعي

المسار الدراسي: الطموحات والأحلام واکراهات الواقع

تعتبر سنية نفسها موهوبة بكتابة الشعر وبالقصص الأدبية والقراءات الفلسفية منذ صغرها، إذ تحصلت على شهادة البكالوريا سنة 1990 وقررت مواصلة دراستها في الجامعة للحصول على شهادة الأستاذية في الحضارة العربية. اختارت الدراسة في كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، شعبة العربية. وكانت أولى سنواتها

الدراسية الجامعية سنة 1991 حيث أتاحت لها فرصة الخروج من وسطها المحلي والدخول في تفاعلات فكرية وعلاقات صداقة مع طلبة آخرين مختلفين عمن كانت تتفاعل معهم في ولاية جنووية: «كنت مولعة كثيرا بالقوموية والوحدة العربية والنشاط النقابي الطلابي آنذاك لأنني أعتبر أننا نعيش كلنا كأمة عربية في نفس الظروف وأن تطورنا وتقدمنا سيكون ممكنا إذا ما كنا معًا. كانت لدي علاقات طيبة مع طلبة الاتجاه الإسلامي آنذاك (حركة النهضة) وطلبة الجبهة (اليساريين) وكنا نتناقش في المدارج في كل المواضيع، خاصة مشاكلنا نحن كأمة عربية».

وسرعان ما أدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعائلة آنذاك، أدت إلى انقطاعها عن الدراسة في أواخر سنة 1991، الأمر الذي أجبرها على الانتقال والاشتغال كمعلمة تعليم أساسي لمساعدة العائلة ماديا، من ناحية، وتمكين بقية الإخوة من مواصلة دراستهم، من ناحية ثانية، رغم أنها كانت تحلم بأن تواصل دراستها وتصبح أستاذة جامعية تدرس في الجامعة وتكتب الشعر وتحاول إصدار دواوين شعرية خاصة بها. فوحده الشعر الذي تكتبه، يعبر عن طموحها وأحلامها تجاه الأمة العربية كلها وتجاه حياة المرأة العربية.

المسار المهني: بداية المنعرج

لئن يعدّ الانقطاع عن الدراسة أولى المنعرجات الحزنية في حياة سنية، فإن انطلاق مسارها المهني تزامن مع انطلاق مسار حياتها العائلية والخاصة، حيث انطلقت سنية في عملها كمعلمة تعليم أساسي في العديد من المناطق الريفية بجنووية، مثل منطقة «عين قصير وسيدي مسكين وسكفورة» وغيرها من المناطق الأخرى. وفي نفس السنة، تزوجت من أحد الرجال الذين يعرفهم والدها، فهو رجل مثقف ويشغل في فرنسا وله مستوى تعليمي محترم. تقول سنية: «لقد وعدني بإمكانية مواصلة الدراسة ولكن عندما تزوجنا أخلف بكل وعوده... رغم كل الإغراءات التي تتوفر فيه إلا أنه بقي متعصبا وأنانيا إلى أبعد الحدود. لقد أساء معاملتي منذ السنة الأولى من زواجنا وحاول تحطيمي بكل الطرق، وكان ضدي في التفكير والحلم وحتى الكلام. كما أنني لا أتذكر أي شيء جميل يمكن ذكره».

اشتغلت سنية كمعلمة تعليم أساسي لمدة تجاوزت 17 سنة متتالية، لتقطع بعد ذلك وتدخل المستشفى بسبب تدهور حالتها الصحية والنفسية بعد سوء معاملة زوجها لها والاعتداءات المتكررة بالعنف البدني والرمزي: «لقد كان يتلف كل أوراقى ووثائقى التي أشتغل بها أو تلك التي أكتب فيها خواطري أو الشعر». وتضيف: «في بعض الأحيان عندما يجذني أكتب الشعر يتعمد استفاقة ابنتي الصغرى من نومها لتصبح تبكي بهدف انقطاعي عن الكتابة والاهتمام بها، كل هذا كان مقصودا ولا يجد حرجا فيه». تدهورت حالتها النفسية ولازمت الفراش لفترات طويلة ومتواصلة بلغت السنتين في قسم الأمراض النفسية بالمستشفى الجهوي بجنوبية.

انقطعت سنية عن عملها سنة 2008 لتستمر في العلاج وترميم قدراتها النفسية إلى حدود سنة 2011 لتعود للعمل في إطار خطة موظفة إدارية بالمندوبية الجهوية للتربية بجنوبية. فهي لم تعد قادرة على العمل كمعلمة «لأنه يتطلب قدرات ذهنية كبيرة وأنا أصبحت غير قادرة على التحمل أكثر للضغط بعد أن عانيت الأمرين من زوجي وفقدت أبنائي الذين كنت أرى فيهم كل الدنيا».

المسار الاجتماعي

إن مسار سنية الاجتماعي لا يختلف عن مسار حياة أمها، حسب قولها، إذ لم تكن أمها مقبولة من طرف عائلة زوجها (أبيها) لأنه تزوجها دون موافقتهم. فهي تقول بأنه «صحيح الإنسان بصفة عامة لا يمكنه أن يتجاوز أسرته في العديد من المسائل ومن السهل أن يتأثر بهم. لكن أنا عشت في أسرة فيها الكثير من المشاكل والخلافات خاصة بين أمي وأبي... كل المشاكل والخلافات بين والدي لها أسباب وجذور تاريخية لأن أبي كان قد خطب امرأة أخرى قبل أن يتعرف على أمي وعندما عرف أمي في إحدى المناسبات قرر أن يتزوجها دون رضا عائلته، حيث كلفه هذا القرار العيش بعيدا عن أسرته، وأمي كانت غير مرغوب فيها من طرف عائلة أبي. وبالتالي تأثرت بهذا المناخ من العنف».

إن الظروف العائلية التي عاشت فيها سنية، لم تكن مختلفة عن ظروف حياتها العائلية الخاصة، حيث تواصلت عنف الزوج وتواصلت محاولات القمع والهيمنة والسيطرة وتحديد المصير. فلم يكن زوجها متعاوناً معها ولا مسانداً لها. كما بدأت تلاحظ تغييراً في سلوك أبنائها تجاهها لأن زوجها أصبح يقنع الأبناء بأن أمهم امرأة متسلطة لا تحترمه وتريد جلب العار للعائلة. في المقابل جعلت سمات شخصية سنية القوية والطموحة والحاملة والعنيدة في بعض الأحيان، جعلت منها تتحدى كل الصعوبات وتلجأ إلى قرار الطلاق من هذا الزوج المعيق لتحقيق طموحاتها. لقد اضطرت سنية إلى ترك أبنائها في حضنة زوجها والتنازل على كل الممتلكات التي ساهمت في الحصول عليها بما لها الخاص. في السياق ذاته قالت سنية: «أنا معروفة منذ الصغر بأنني عنيدة وإذا أردت فعل شيء فإنني أفعل ذلك، ولذلك فإنني لم أستشر إخوتي وأمي ولكن كل مسألة أراها مهمة أمر إلى الإمام. فمثلاً فيما يتعلق بمسألة الطلاق لقد وجدت دعم من عائلتي في أخذ القرار ولكن بعد أن اقتنعوا بأن مواصلة الحياة مع ذلك الرجل أصبحت مستحيلة. للكل كانوا يقولون بأن سنية تعبت كثيراً وكذلك الأبناء قد تعبوا. تحاورت مع زوجي بكل عقلانية حول الطلاق مقابل التنازل عن المنزل الذي قمنا ببنائه بعد أن اقترضنا قرض مادي من البنك وكذلك التنازل عن حضنة الأبناء. وقد وجدت سنية سنداً في علاقاتها التضامنية مع زملائها في العمل وجيرانها الذين كانوا يساندونهم في وضعيتها العائلية.

العودة إلى الحياة العامة: من العمل الجمعياتي إلى العمل السياسي

إن إحساس سنية بتغيير مسار حياتها الشخصية والعائلية سلبياً، علاوة على عدم رضائها عن واقعها، قد جعلها تفكر في خلق بدائل أخرى عليها تمكّنها من استعادة طاقتها وعزيمتها على تحقيق طموحها وتجاوز الصعوبات الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها. ولذلك فهي تقول، «أنا أحب العمل الجماعي وعمل الخير، إضافة إلى حلمي بحياة جميلة ومتطورة في ولاية جنوبية. أنا أحلم بأن تتغير الذهنيات والثقافة المحلية السائدة. جل الناس يعيشون بدون هدف يذكر أو غاية. أنا حبيت نرجع سنية القديمة اللي اندثرت فيا واللي مشيت في طي النسيان، سنية الشجاعة والطموحة

والقادرة على التغيير قبل ما تعرس وتطلق». ونظرا لواقع الخمول والجمود، من ناحية، وتعدد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمرأة في مدينة جندوبة وجل أريافها، من ناحية ثانية، حاولت سنية المساهمة في تغيير هذا الواقع من خلال المرور بالعمل الجمعياتي، وصولا إلى النشاط في المجال السياسي وتحفيز عدد كبير من النسوة على الانخراط والمشاركة.

العمل المدني / الجمعياتي: مطية لاستدراك الطموحات والأحلام الشخصية

يعد مجال العمل المدني والجمعياتي من بين المجالات التطوعية الأكثر أهمية بالنسبة إلى سنية. لذلك، ساهمت بشكل فعلي ومباشر في بعث أكثر من 6 جمعيات مدنية ناشطة في مجال المواطنة وحقوق المرأة والتنمية، علاوة على المشاركة في الندوات الوطنية والملتقيات الجهوية خاصة التي تجمع بالسلط المحلية للتعبير عن رأيها ولفت نظر المسؤولين إلى كل المشاكل الاجتماعية المطروحة في المدينة. كما ساهمت في تكوين شبكات جمعياتية بين مكونات المجتمع المدني في ولاية جندوبة وخارجها، إضافة إلى مراهناتها على التأثير في النساء وتحفيزهن على الانخراط في الجمعيات للنشاط وتحسين وضعياتهن بأنفسهن.

تقول سنية «اخترت العمل الجمعياتي بعد الثورة لأنه أصبح مجالا مناسباً للعمل ويخول لكل مواطن فرصة المساهمة في تطوير العقليات وفي تحسين مستويات العيش. أنا أعتبر أن كل فرد يمكن أن يساهم بشيء ولا أن يكون له منصب أو مركز قيادي حتى يساهم للمصلحة العامة... أنا شخصيا أريد أن أكون مستقلة وحررة في عملي وتفكيري ونشاطي ولذلك لم أرغب في النشاط داخل حزب سياسي معين».

لجوء سنية للعمل الجمعياتي لم يقتصر على رغبتها في المساعدة والمساهمة في الحياة العامة على المستوى المحلي فقط، بل استغلته هذه الفرصة لكي تحاول استدراك ما فاتها من طموحات وأحلام وكذلك تجاوز الصعوبات المهنية والعائلية والاجتماعية التي اعترضتها. وفي هذا الصدد تضيف سنية قائلة «إن تجاوز الصعوبات

التي اعترضتني في حياتي العائلية والمهنية وحتى على مستوى طموحاتي كان من خلال العمل الجمعياتي بصفة أساسية. إن جمعيتي أعتبرها تحدي كبير لتحقيق طموحاتي ولذلك فإنني أنفق من مالي الخاص على الجمعية. لقد واجهت تجربة زواج مريرة لمدة 17 سنة. لقد وفر لي العمل الجمعياتي فرصة التكوين والتدريب والاطلاع على العديد من المسائل مثل النوع الاجتماعي والعنف المسلط على المرأة، واليوم أصبحت قادرة على فهم وضعيتي من خلال هذه المعارف المكتسبة». كما أن العمل الجمعياتي مكنها من التواصل مع ممثلي السلط المحلية بأكثر جدية وفاعلية، إذ أصبحت اقتراحاتها وأروها تؤخذ بعين الاعتبار في معظم الأحيان، وغالبا ما تصل إلى السلط في شكل مراسلات أو مقابلات شفوية أو اجتماعات مباشرة.

العمل السياسي

أشارت سنية، أثناء مقابلتها إلى أنها تميل فكريا إلى أطروحات التيار القومي العربي منذ أن كانت طالبة في الجامعة، حيث لم تكن لها رؤية وموقف واضحين آنذاك في الشأن السياسي، بل كانت تميل إلى الحلم بنهضة الأمة العربية. ونظرا لخصوصية النظام السياسي والتضييق المفروض على التحركات الطلابية، فإن مشاركتها ضمن هذا التنظيم لم تتجاوز رحاب الجامعة. فقد كانت تشارك في النقاشات الجامعية وفي المظاهرات التضامنية، خاصة المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

بعد قيام الثورة في تونس، عادت سنية إلى الاهتمام بالشأن السياسي وذلك بعد أن أسست جمعية نسائية لتختار لنفسها إطارا مؤسساتيا وتوظفه في أنشطتها الميدانية أساسا. ولذلك شاركت في انتخابات أكتوبر 2011 من خلال الترشح صلب قائمة حزبية تتركب من 8 أعضاء (4 نساء، 4 رجال) وتحتل فيها المرتبة الثانية. وتطلب منها هذا الترشح القيام بحملة انتخابية ميدانية في أرجاء المدينة وأريافها خلال شهر أكتوبر 2011. وتمكنت سنية خلال الحملة من التعريف بنفسها وإقناع نسبة كبيرة من المواطنين والمواطنات، حيث أكدت على أنها تحظى باحترام العديد من النسوة والمواطنين وأنهم/هن يثقون فيها بشكل كبير، وذلك نظرا لمستواها التعليمي وبصفتها مربية في

مقابل انخفاض مستوى تعليم جل النسوة إلى درجة الأمية. تقول سنية «دائما أتكلم في كل المواضيع وأشارك في كل الحوارات مع السلط المحلية والكل يعرفني لا أسكت... بل أصل في بعض الأحيان إلى احتكار للكلمة نظرا لكثرة ما أقول، ولما قمت بالحلمة الانتخابية خلال انتخابات 2011 كان جل المواطنين يعرفونني ويقولون بأن تلك المعلمة صادقة (نظيفة برشا) وسوف ندعمك إنشاء الله... فأنا اعتبر هذا مكسبا لي».

ورغم الجهود التي بذلتها، فإنها لم تتمكن من النجاح في الانتخابات نظرا لحجم الصعوبات التي اعترضتها في الميدان، والمتثلة أساسا في صعوبة إقناع المواطنين والمواطنات وعدم إيلاء النساء أهمية للعمل السياسي، هذا بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية للحزب. ولم تقف سنية عند الفشل في إنجاز قائمتها الانتخابية، بل رأت في المشاركة تجربة هامة ساهمت في تعزيز قدراتها وفي توسيع شبكة علاقاتها الاجتماعية في العديد من المناطق الريفية على غرار «بوسالم» و «غار الدماء» مراهنات على إعادة استثمار النتائج الشخصية لهذه التجربة في مرحلة أخرى.

ورغم الفشل في انتخابات المجلس التأسيسي 2011، لم تتردد سنية في إعادة التجربة مرة أخرى مع تغيير الأهداف والرهنات، إذ تمكنت من الانخراط في «حزب نداء تونس» سنة 2013، (الحزب الفائز الأول والحاكم حاليا) بصفة مبدئية، بهدف ترغيب النساء في العمل السياسي أساسا وتعبئة المواطنين وتحسيسهم بضرورة تحسين وضعياتهم بصفة إرادية والاهتمام بالشأن السياسي الوطني والمحلي إيماننا منها بأن تحسين الوضع يمر بالضرورة عبر القرارات السياسية.

وهكذا ساهمت التجربة الأولى في جمع أكثر ما يمكن من المعلومات والخبرات الميدانية في مجال التواصل وتسيير الحملات الانتخابية ميدانيا، الأمر الذي مكن سنية من أن تصبح مدربة. ونظرا لقدرتها على التعبئة والتأثير، أضحت سنية من بين الأطراف الفاعلة في ولاية جندوبة ونقطة اهتمام لدى العديد من الفاعلين السياسيين، حيث تلقت سنية دعوة أو اقتراحا من أكثر من 45 حزبا أو قائمة انتخابية في انتخابات 2014. لم تكن سنية ترغب في السياسي، بل كان كل همها هو تشجيع

النسوة على الاهتمام بالسياسة والمساهمة في تطوير وتحسين وأوضاعهن الاجتماعية، عوض انتظار من يقدم لهن العون والمساعدة.

مظاهر التغيير على المستوى المحلي

إن أول مظاهر التغيير التي ساهمت بها سنية كانت على مستوى نظرة النساء الأخريات لأنفسهن، حيث أضحت سنية رمزا للنضال والتضحية والاستماتة حتى تتجاوز الصعوبات والعراقيل التي اعترضتها في حياتها العائلية والمهنية. فبعد تجربة زواج فاشلة وطلاق وضعها في مكانة اجتماعية لا تحسد عليها، تمكنت سنية من استدراك ما ضاع منها من أحلام من خلال العمل الجمعياتي أولا والسياسي ثانيا، الأمر الذي أدى إلى تحريك عزيمة عدة نسوة أخريات للمشاركة في الحياة العامة، وإن كان ذلك من خلال المشاركة في حلقات النقاش السياسي التي دارت في معظمها حول المترشحين السياسيين للانتخابات.

إن ترشح المستجوبة للانتخابات أكتوبر 2011 والنشاط ضمن حزب «نداء تونس» سنة 2014 لم يكونا غاية في حد ذاتها، بل إستراتيجية ذاتية قامت بها المستجوبة بهدف المساهمة في تعزيز حضور النساء في الشأن السياسي على المستوى المحلي بولاية جندوبة. وانطلاقا من دراية سنية بالخصوصية الثقافية والاجتماعية المميزة لواقع المرأة، خاصة في علاقتها بالمجال العام وما يعترضه من صعوبات وتحديات، فإن انخراطها ونشاطها صلب «حزب نداء تونس» كان الهدف منه، في مرحلة أولى، تشجيع النساء على الاهتمام بالشأن السياسي المحلي، أولا، ودفعهن للانخراط في الأحزاب واحتلال مواقع فعلية، ثانيا. كما أن الهدف الاستراتيجي الذي رغبت سنية في بلوغه، كان الدفع بالنساء إلى الإعلان عن انتماءاتهن الحزبية والسياسية، وذلك انطلاقا من تصريحها بنشاطها وانتمائها السياسي مباشرة، إذ رأت سنية بأن جل النساء المنتميات سياسيا في جندوبة، غالبا ما يخبذن عدم الإفصاح عن انتماءاتهن.

وفي مرحلة ثانية، عملت سنية على الانسحاب من أنشطة «حزب نداء تونس» واعتبرت أنها تمكنت من تحقيق هدفها الرئيسي وهو ترغيب النساء في النشاط السياسي. حيث وأضحت جل النساء يعبرن ويدافعن على مواقفهن السياسية، بل ارتفع عدد النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية على مستوى ولاية جندوبة حسب قولها. وفي السياق ذاته، واصلت نشاطها في إطار المجتمع المدني مع إصرارها على تعقب كل الفرص الممكنة التي من شأنها أن تشجع المرأة على الانخراط في المجال السياسي والنشاط فيه.

سيرة حياة أمينة (تونس)

بين تسلط العائلة وقسوة «الظروف»

تبلغ أمينة من العمر 50 سنة، وهي أصيلة ريف جبه في القيروان، مطلقة، وتعمل في نزل بالحمامات وتقطن «المرازقة» في ولاية/محافظة نابل. عاشت أمينة مع عائلتها المكونة من الأب والأم وأختين من الأم وأختين وأخوين من الأب. تزوج والدها خمس مرات قبل الارتباط بأما التي كانت يتيمّة الأبوين، وهو ما يفسر، حسب رأيها، أن والدتها لم تنفصل عنه، إذ كان العائل الوحيد لها، وكانت هي الزوجة الوحيدة التي رضيت بتربية أبنائه، خلافا الزوجات السابقات.

تشعر أمينة بالشيء القليل من الرضا عن والدها لأنه سمح لها ولأخواتها بالتعلم وأنفق عليهن. تحصلت أمينة على شهادة ختم التعليم الأساسي ولكن والدها رفض أن تواصل تعليمها لكي لا تغادر المنطقّة حيث قال: «ما عنديش بناويت تمشي لتبرسق». فدرست أمينة في إعدادية فرنسية وعندما أنهت دراستها عملت بروضة أطفال مدة خمس سنوات، من 1974 إلى 1979. بعد ذلك، مرض والدها واضطرت للبقاء في البيت لرعايته في حين كانت والدتها تعمل بالفلاحة وأخواتها متزوجات. اشتغلت أمينة بعد ذلك بعدة أعمال مأجورة: «خدمت الزيتون، العنب، اللفت السكري، وخدمت الصوف بالكراء... تعبت برشا في حياتي وتمرمدت ولكن الشاطر هو اللي ديما كيف يطيح يفز».

ومن حيث الصعوبات المادية، كانت أمينة تعاني تسلط أخيها حيث تقول: «كان كل راجل يجيني مش يخطبني هو يتعرض ويقول لا هذا غني علينا، لا هذا فقير علينا.. خويا هذا ذوقنا المرار انا وبما، ما يخليش حتى النفس ما تتنفسيوشو، كلمته هو أكهو، يما ماتت بالغلبة منو هو». حسب أمينة، كانت الظروف هي التي أملت عليها قراراتها وكانت هي التي حددت مسارها.

تزوجت أمينة من الشخص الذي قدمه لها زوج ابنته عمها وباركه أخواها. وكان زوجها يعمل مسؤولاً عن الطباخين بمطعم، وطلب منها ألا تعمل فامتثلت لرغبته ولكنه بعد فترة من الزمن أطرده من عمله وخيرها بين بيع منزلها وبين البقاء معه فاخترت البيت. وفي الأثناء، كانت والدتها قد توفيت وتضاعفت مسؤوليتها وهي القائلة: «ما عنديش شكون يدافع علي، يلزمني انا نحافظ على روعي».

بداية مرحلة جديدة: الاستقلالية والمسؤولية

بعد وفاة والدها ووالدتها وانفصالها عن زوجها دون التفكير في إعادة تجربة الزواج مرة أخرى، عرفت حياة أمينة حركة كبرى حيث تنقلت بين الولايات وتلقت تدريباً في الحلاقة في ولاية المنستير وشاركت في مسابقتين وطنيتين وأخرى دورية، وروت لنا بفخر حصولها مرتين على درجة الامتياز. واثراً ذلك، عادت واستقرت بنابل واشتغلت بالخياطة في نزل بالحمامات وكرئيسة طباخين، وهي الآن تسدد قرضاً تحصلت عليه من جمعية تمويل المشاريع الصغرى وهو الذي مكنها من بناء المنزل الذي تسكنه حالياً.

الاهتمام بالسياسة

عبرت أمينة عن موقف سلبي نوعاً ما من الثورة التونسية واعتبرها «غلطة كبيرة» على حد تعبيرها، وقد بنت هذا الموقف على خلفية الاحتجاجات الشعبية وموجة الاضرابات: «نحننا ماشين للأسوء، لازم فكر المواطنين يتبدل، من حقهم يطالبوا لكن اخدم وطالب موش توقف الخدمة وتطالب كيف المعلمين والأساتذة. يخى البلاد باش مش تاقف؟ ماو بالخدمة...».

أمينة متابعته للشأن السياسي وللانتخابات وهي ترى أن الاهتمام بالسياسة أمر مفروغ منه: «تهمني السياسة، بالطبيعة تهمني، أحنا موجودين في البلاد هذه كل ما يهم لبلاد يهمني». وهي ترجع نقص أو عدم اهتمام بعض النساء بالسياسة إلى «قلّة الوعي»، فهي محاطة بنساء نازحات من الأرياف وقادرات من المناطق الداخلية وهن غير متعلّقات ويعانين ظروفًا مادية واجتماعية صعبة للغاية.

التنسيق مع الجمعيات وتبني قضايا المنطقة

تعيش أمينة مع ابنة أختها وابنه اللذين يزاويان تعليمهما العالي بنابل، وهي التي تعولهما وتنفق على دراستهما ولكنها في الآن ذاتها تعين كل العائلات المعوزة في منطقتها. وبما أن وضعيتها المادية لا تسمح بذلك، فهي تنسق بين الجمعيات وبين المتطوعين وبين ذوي الحاجة. وتتعامل أمينة مع جمعية «صوت المرأة» بنابل التي يعقد أفرادها اجتماعاتهم في بيتها في انتظار أن يصبح لهم مقر خاص.

وترافق أمينة الأطباء المتطوعين لمعالجة أطفال منتمين لعائلات فقيرة جدا، وهي أيضا ترافق وتساعد كل أهالي منطقتها في ما يتعلق بالإجراءات القانونية المتعلقة بالبناء وبترسيم عقار أو غيره وفي ما يتعلق بالمطالبة بحقوق أو رفع مظلمة ما. كما تراسل أمينة الهيئات المختصة في كل ما يتعلق بتجهيز المنطقة وتقابل المسؤولين وتتصل بالوزارة للثبث من الميزانية المرصودة لإنجاز بعض المشاريع والأجال المحددة لها. زيادة على ذلك كله، فهي لا تتخلف عن أي موعد انتخابي وتحت جاراتها وتضطربهن للإدلاء بأصواتهن.

إن مسيرة أمينة تؤكد الارتباط الحاصل بين الاجتماعي والسياسي، ففي انفتاح الذات على المجتمع وقضاياها يتحقق مفهوم ومعنى المواطنة.

سيرة حياة هناء (الأراضي الفلسطينية المحتلة)

هناء من مواليد نابلس وهي تسكن حاليا في قرية كفر الديك، محافظة سلفيت، كما عاشت قبل ذلك في دولتي الأردن والإمارات. ترتبها الثاني بين الإخوة والأخوات، ولها أخت واحدة تصغرها بأربع سنوات، وأحد عشر أبا استشهد منهم ثلاثة. منذ الطفولة، كانت هناء تتعرض لكثير من المضايقات والقيود والحرمان لتنتقل بعد ذلك للعيش مع عائلة زوج مارست هي الأخرى عليها ضغوطا غاية في التعقيد، ولكنها رفضت عن ذاتها الغبار بإصرار وتحدي للجميع ولمضايقاتهم إلى أن عملت واستقلت اقتصاديا، لتبادر بعدها بتأسيس جمعية في بلدها لتكون بمثابة حاضنة للنساء وتمكينهن من المعرفة بالحقوق والمطالبة بها.

طفولة بانسة وأعباء ومسؤوليات منزلية

هناء لم تذكر يوما أنها عاشت طفولتها كباقي الأطفال، فمنذ أن كانت صغيرة تحملت مسؤوليات إخوتها الذين يصغرونها سنا، كما تحملت مسؤولية القيام بالمهام والأعباء المنزلية وحدها دون أن يتقاسم معها المسؤولية أحد من إخوتها. «أنا لم أعش طفولتي، لم أذكر بيوم كنت فيه طفلة، كنت أنا مسؤولة عن إخوتي الأصغر مني سنا وعن شغل البيت من تنظيف وجلي وعجين وخبز، ومعظمه كان ينجز قبل ذهابي إلى المدرسة، أي في الصباح الباكر وقبل طلوع الشمس، ولم أذكر بيوم أني قضيت ساعة لعب مع صديقاتي». علاقتها بالأم والأخ الأكبر لم تكن على ما يرام إذ كثيرا ما كانت تتعرض من طرفهما للإساءة والقسوة والضرب والشتم والحرمان: «علاقتي بأمي رحمها الله مثل مرة الأب، والتمييز ضدتي وكانني أنا الأم، كل المسؤولية للبيت على عاتقي، أما أختي كانت صغيرة لا دخل لها بشيء، وعلاقتي بأخي الأكبر مثل علاقة اليهود مع السجين، كل شيء ممنوع وكبت حريه وضغط حتى إذا فكرت بزيارة صديقة ممنوع أو مع مرافق». أما على مستوى علاقتها بالأب وباقي الأخوة فكانت جيدة وهي التي، من

وجهة نظرها، خفت من وطأة توتر العلاقة بينها وبين أمها وأخيها الأكبر: «علاقتي بأبي وبأخوتي الشباب الأصغر مني أفضل من علاقتي بأمي وأخي الأكبر».

الأكراهات الأسرية

وزادت معاناة هناء عندما تم حرمانها من استكمال دربها التعليمي بعد الثانوية العامة أو حتى مجرد التفكير فيه، رغم رغبتها الكبيرة المحفورة في أعماقها لحلمها بالتعليم الذي يعتبر من وجهة نظرها بوابة للحياة العامة والحياة السياسية. وبدلا من ذلك، تم تزويجها غصبا ودون أن تتاح لها فرصة إقامة عرس خاص بها وبعريسها، ودون أن يتاح لها أيضا لباس الفستان الأبيض كباقي بنات جيلها. «لم يكن مسموح لي مجرد التفكير بمواصلة التعليم، وعندما طلبت تكملة الدراسة كان الرفض وطلبت دراسة تمرير كانت حرب من أمي وأخي الأكبر وطلبت دراسة تجميل وكان الرد الزواج بدون موافقتي أو أخذ رأيي وكأنو بكسة بصل وتمت الصفقتة».

الرفض والتمرد

وبالرغم من الظروف القاسية التي تعرضت لها هناء في طفولتها وحرمانها من التعليم وإجبارها على الزواج في ظروف قاسية لا تحب أن تتذكرها، فإن ذلك كان دافعا لتحويل مسار حياتها. وكانت البدايات بالرفض والتمرد على كل الضغوط التي مورست عليها من قبل والدتها وأخيها الأكبر ومن قبل عائلة زوجها، انطلاقا من قناعة ذاتية لديها بأنه لا يوجد شيء تخسره إلا ذاتها، إذا ما استمرت خاضعة لذات الضغوط من السياق العائلي والمحلي. وكانت البدايات بتلقيها لتدريبات في عناوين عدة منها الإدارة والريادة والقيادة البيئية وتأكيد الذات والاتصال والتواصل والإرشاد النفسي والإسعاف الأولي «وغيرها كثير بس انسيتهن». وكل ذلك صقل شخصيتها، ومن ثم عملت في مؤسسة خاصة لتحقيق استقلالها الاقتصادي فقامت بأعمال حرة، مثل التجميل والتجارة. وهو ما وضع حدا، من وجهة نظرها، لكل أشكال الحرمان التي مرت بها في مختلف مراحلها العمرية وحقق لها استقلالالا اقتصاديا واستقلالالا في صنع القرارات على المستوى

الشخصي والعائلي والمحلي. «ورفضت كل الضغوط وكل المعاناة يلي عشتها وخاصة مع عيلة أهل زوجي، وحرماني من التعليم، ولكن وبعد إصرار، تمكنت من وضع حد للكل، وتدربت واشتغلت واعتمدت على نفسي باستقراري الاقتصادي وعدم الاعتماد على الغير، لأنو المرأه إلهها دور أكبر من انو تكون مجرد شغاله بالبيت، وأكبر من انو تحكمها عادات وتقاليد، وأكبر من انو تستنى الجيران يراقبوها وين راحت ومن وين إجت ومع مين كانت، لأنو المرأة أثبتت انها أقدر على الادارة واذكى».

بدايات المشاركة المدنية

ورغم القسوة في المعاملة التي كانت تتلقاها هناء من والدتها، فإنها كثيرا ما كانت تعطي تبريرا لتصرفات أمها معها كونها ضحية تمييز كان يمارس عليها من قبل زوجة الأب، وسياق محلي وبيئة غير تمكينية وغير داعمة لحقوق وفرص البنات والفتيات. ولكن الفرق من وجهة نظرها بينها وبين والدتها، أنها لم تقبل ممارسة العنف على أولادها: «أمي ضحية مرة أب وإم مطلقة بس الفرق يلي بيني وبين امي هي كانت معنفة ومارست العنف وانا معنفة ورفضت ممارسة العنف». لذا كانت الانطلاقة لها بالتساؤل عن مكانة النساء في مجتمعها المحلي والسعي والمبادرة للتغيير في ظروف حياتهن اليومية.

وعلى هذا الأساس، وأثناء عملها وتردها على النساء بحكم طبيعة عملها في مؤسسة إقراض نسوية، قررت هناء تأسيس جمعية نسائية في بلدها لتكون حاضنة لهن ولهمومهن ومشاكلهن وتعريفهن بحقوقهن. وتقول هناء أن سبب توجهها لتأسيس الجمعية هو وضع النساء المهمش بالمجتمع الريفي، وبسبب أوقات الفراغ الكبيره غير المستغله، وبسبب الظلم الواقع على المرأة. «أمل أن يتحسن الوضع من كل النواحي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأن تصح المرأة بموقع أهم وتنخرط بالمجال المهني والأكاديمي أكثر».

دعم العائلة والمحيط

وبالرغم من تعرضها لتحديات ومعوقات في بداية مسارها وانخراطها في الحياة العامة، فقد أكدت هناء على إقرار المحيط على المستوى العائلي والمجتمعي والمؤسساتي بأهمية الدور والفعل التغييرى الذى أحدثته في حياة النساء في مجتمعها المحلى، وفي حياة عائلاتهن. ويعود هذا من وجهة نظرها، لصمودها وإصرارها وإنجازاتها التي تتحدث عنها القرية. تقول هناء: «العائلة تقدم لي الدعم الكامل من قبل الزوج والأولاد ولا شك أنى أتعرض لبعض المضايقات من قبل عائلة الزوج ولكن ذلك يدفعني للأمام، وواجهت بعض المعارضة من الأخوة ببداية المشوار، إلا أنني اصريت على المواصلة والمتابعة لإثبات ذاتي. إصراري وصمودي وعملي ونجاحي وإنجازي جعلهم يتراجعون جميعهم، لحد الآن وين ما بروح بحكوكك الشخصية الأولى من السيدات هناء بكفر الديك، حتى بالبلدية لما بدو يصير أي اجتماع أو أي ورشة عمل ويلا يكون حدا جاي من برا أول حدا يتصلو فيه يتصلو معي بدعوني على رأس القائمة».

صعوبات في الميدان

كان من أبرز الصعوبات التي واجهتها حنان في بداية عملها، عدم التزام النساء في المجتمع المحلى بحضور اللقاءات التوعوية، نتيجة للوضع الاقتصادي أو بسبب انشغال النساء بأعبائهن المنزلية أو عدم معرفتهن بالأثر الذي يمكن أن تتركه هذه اللقاءات على ذواتهن وفي علاقتهن بالآخرين في العائلة. وقد تكون أيضا بسبب القيود المفروضة على حركتهن من قبل الذكور في العائلة.

واستخدمت هناء للغرض إستراتيجية الحوار والإقناع لتجاوز هذا العائق، انطلاقا من النفع الذي يمكن أن يعود عليهن وما لها من دور في تعزيز الثقة لديهن وتقدير ذواتهن، ومن حيث تعزيز علاقتهن وتواصلهن الفعال بأزواجهن وأولادهن: «في البداية بتوجه للسيدات بعطيهم فكرة عن بداية المشروع، عن بداية ورشة العمل أو النشاط اللي إحنا حابين نقوم فيه بهداك النهار. بنعطيهم لقدام كيف يكون

تأثيره على تفكيرهم، على تغييرهم، على استفادتهم من ورشة العمل اللي إحنا بدنا نعطيها. بنواجه بعض المشاكل انو في عندهم ضغوط عائلية أو ارتباطات بنحاول، قدر الإمكان، انو لا هادا أهم، هادا أفيد، بتستفيدي منو وبتفيدي ولادك بتفيدي اسرتك. بنلاقي برضه مشاكل مع الأزواج. انو في ستات ما بكونش عندها استعداد، الرجل بكونش عندو استعداد انو مرتو تترك بيتها او تطلع لأي سبب كان يتعلق بالست نفسها أو بالتزاماتها بالبيت. بنحاول انو نرتب أولويات الست من ناحية شغلها بالبيت، انو او كي الجلي بنجلا. الولاد بالمدارس، استغلي هادي الفرصة، مش كل اشي تقدر توخديها معلومة بتفيدك من النت. اسمعي تجارب غيرك بتستفيدي».

كذلك من بين الصعوبات التي تواجهها هناء في عملها كرئيسة في الجمعية، الصعوبات المادية التي تقف عقبة أمام تنفيذ البرامج والمشاريع الاقتصادية القائمة على أساس احتياجات النساء وإمكانياتهن وقدراتهن. كما برز عائق آخر لديها تتمثل في عدم دعم المركز لها وتعاونه معها كفريق متكامل، بالإضافة إلى نقص الخبرات والكفاءات المتنوعة والضرورية لدعم مسيرتها القيادية: «المعوقات اللي بيواجهها بالمركز الموارد المالية، أكيد الوضع المادي تعيس على الكل».

ولجأت هناء هنا أيضا إلى إستراتيجية الحوار لإقناع مجلس الإدارة بأهمية الدور الذي يجب أن يقوموا به لتغيير ظروف الفئات المهمشة في مجتمعهم المحلي، كما لجأت إلى إستراتيجية التشبيك مع المؤسسات المحلية والعالمية لتبادل الخبرات والمعلومات بغية تطوير الإطار العام وأيضا تطوير أداء عمل المؤسسات القاعدية المحلية لدعم حقوق الفئات المهمشة.

تحقيق الذات

أصبحت هناء الآن سيدة معتبرة في محيطها المحلي، وبالإضافة إلى كونها رئيسة جمعية نسوية، فهي أيضا عضو فعال بالمجلس المشترك لمحافظة سلفيت، الذي يهدف بدوره إلى تطوير المؤسسات القاعدية والمجالس المحلية الممثلة في المجلس المشترك، من

خلال بناء قدراتها البشرية وتنمية مواردها المالية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. كما يساهم في تمكين الفئات المهمشة من الشباب والنساء وتعزيز مشاركتهم في مختلف جوانب الحياة. وهي أيضا عضو هيئة إدارية لدائرة شؤون اللاجئين، وتسعى حاليا لتأسيس فرع للهيئة الفلسطينية لطلاب الجامعة بالمحافظة، وذلك لمساعدة طلاب الجامعات. وأخيرا، تسعى هناء لأن تكون السيدة الأولى لمحافظة سلفيت وتتبوأ مركزا مهما في المنطقة كي يتسنى لها أن تكون صاحبة قرار في القضايا التي تهم الشأن المحلي. من خلال هذا العرض للمسيرة الذاتية لهناء، تم التوقف على المحطات الرئيسية في حياتها والتي كانت في مجملها بمثابة انطلاقته لها نحو لعب دور قيادي في سياق محيطها المحلي. فقد مرت هناء بتجارب قاسية بدءا من طفولتها التي لم تذكر أنها عاشتها مع أترابها بسبب تحملها لمسؤولية الأعباء والمهام المنزلية على اختلافها، ناهيك عن العلاقة السيئة جدا بينها وبين الأم التي مرت هي الأخرى بظروف قاسية في طفولتها. أضف إلى ذلك علاقاتها بأخيها الأكبر والتي لم تشهد أي تحسن طوال سنين عيشها في العائلة، وهو الأخ الذي لم تر منه سوى الحرمان والقسوة وفرض القيود، مروراً بحرمانها من التعليم الجامعي أو التعليم المهني، وانتهاء بزواج بائس فرض عليها فرضا وفي ظروف قاسية، دون حتى الرجوع إليها أو استشارتها ودون إقامة حفل عرس، وحرمانها من لباس فستان الزواج. كل هذه الظروف، شكلت منعرجا لانتفاضة هناء على ذاتها وعلى واقعها المرير الذي شحنها لترفض كل القيود التي مورست وتمارس بحقها، سواء من عائلتها الأم أو من عائلة زوجها. فاستجمعت قواها وبدأت بالعمل لتحقيق استقلالها الاقتصادي الذي كان بمثابة بوابة لها للانطلاق وتأسيس جمعية نسائية لتغيير ظروف النساء في محيطها المحلي.

سيرة حياة نوال (الأراضي الفلسطينية المحتلة)

نوال من مخيم عسكر، قضاء نابلس، وهي تبلغ من العمر 59 عاما، وبعد الزواج، انتقلت للعيش في بيت سوريك، قضاء القدس. وهي متزوجة من بيت سوريك ولها من الأولاد تسعة (6 أبناء و3 بنات). قبل الانتقال إلى بيت سوريك، وفي بداية العلاقة الزوجية، انتقلت إلى الأردن بسبب زوجها المبعد هناك حيث بقيت حتى عام 1994. وبمجرد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، التي سمحت لعدد من المبعدين بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانت نوال وعائلتها من بين العائدين. استطاعت نوال بعد عودتها وعائلتها إلى بيت سوريك، موطن الزوج، أن تحدث تغييرا ملحوظا في القرية من حيث توفير العديد من الخدمات الأساسية للقرية، إضافة إلى إحداث تغيير على مستوى العائلة.

فترة الطفولة وما قبل الزواج

نوال من اللاجئين الفلسطينيين اللذين هُجرت أسرهم في عام 1947. ولدت وعاشت في مخيم عسكر في محافظة نابلس وبقيت هناك لمدة 16 عاما. وهي تنحدر من أسرة مناضلة ووطنية، حيث أن والدها كان مطاردا من قبل الإنجليز في فترة الانتداب البريطاني بسبب عمله الوطني، ولديها أخ كان مطاردا من قبل الاحتلال الإسرائيلي في فترة الانتفاضة الثانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعرض للإصابة أكثر من مرة. وكغيرها من الفتيات، لم تكن لها حرية الاختيار أو الحركة كونها أنثى في واقع محافظ. تركت نوال الدراسة بسبب ضغوط الأهل عليها وزوجت في سن مبكرة، إذ لم تتجاوز حينها 16 عاما، زواجا تقليديا من ابن خالتها. وبناء على أقوال نوال، اعتادت الفتيات في فترة طفولتها التفكير بالفرار إلى الأبييض والعريس ولهذا قبلت الزواج كنوع من الماخرة بين زميلاتهن.

مرحلة ما بعد الزواج أو المنعطف

تزوجت نوال من أحد أقربائها وهو من المبعدين، وانتقلت للعيش معه في الأردن. عائلة زوجها لديها أيضا تاريخ نضالي، إذ أن والد ووالدة زوجها اعتادا العمل في المقاومة الفلسطينية. كانت النساء في أسرة والدة الزوج فاعلات ومشاركات في السياسة، حيث كان لوالدة الزوج دور ريادي في المقاومة في فترة عبد القادر الحسيني، فقد اعتادت على نقل السلاح للثوار متخفية بملابس الثوار. وتم إبعاد أسرة الزوج إلى الأردن، وهناك التحقت نوال بهم بعد الزواج.

في بداية الحياة الزوجية، لم تهتم نوال بالمشاركة في الحياة العامة وإنما اقتصرت حياتها على الإطار الخاص، حيث أعطت الأولوية لتربية الأولاد وتعليمهم وعملت على استكمال التعليم الجامعي لأبنائها وبناتها. تؤمن نوال بأهمية استكمال الفتيات لتعليمهن، خاصة وأنها حرمت من هذا الحق الذي أثر على حياتها من حيث نوعية العمل وتحقيقها لذاتها. ولهذا، شجعت زوجات أبنائها على استكمال تعليمهن الجامعي ودعمتهن في ذلك. وفي الأردن، التحقت نوال بلقاءات ودورات تعليمية في الخياطة. وقد ساعد تاريخ عائلة زوجها النضالي والتحاق زوجها بالمقاومة الفلسطينية، نوال وشجعها على الانخراط في الحياة العامة.

بداية المشاركة المدنية: الانجازات والصعوبات

خلال تواجدها في الأردن، حصلت نوال في عام 1973 على رتبة ملازم من حركة فتح وبدأت تشارك في اللقاءات والاجتماعات مع أسيرات فلسطينيات وعربيات وحضور لقاءات مع نساء ناشطات سياسيا وحقوقيا في الوطن العربي. وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، استطاعت نوال مع عائلتها الرجوع إلى موطن أسرة زوجها الأصل - بيت سوريك. وعانت نوال من القيود الاجتماعية والسياسية المفروضة على بيت سوريك، حيث أن القرية تعتبر محافظة بطبيعتها وتشدد على الفصل بين الذكور والإناث وحصر دور النساء في الإطار الخاص.

بعد عودتها إلى بيت سوريك، استمرت نوال في العمل على تطوير وتمكين ذاتها من خلال الالتحاق بالدورات التي تنظمها المؤسسات الحقوقية النسوية، كما أن مركزها في حركة فتح ساهم في دمجها في العملية السياسية بسبب المهام والمسؤوليات الموكلة لها. وبعد رجوعها إلى قرية بيت سوريك، لاحظت نوال افتقار القرية لوجود جمعيات نسائية، إضافة إلى غياب النساء في المجلس المحلي وكل ما يتعلق بمصير القرية. وهكذا كانت بدايتها، حيث بدأت بتأسيس الجمعية النسائية في عام 2006 وهي التي تديرها حالياً. وقد لاقت تشجيعاً من قبل زوجها وأولادها فقط.

بعد تأسيس الجمعية، بدأت نوال بإحداث تغيير في القرية بشكل عام. فاستطاعت التعاقد والشراكة مع العديد من المؤسسات النسوية المحلية لعقد دورات تدريبية للنساء في القرية حول الحقوق والعنف ضد النساء. من جهة أخرى، استطاعت الحصول على موافقة من وزارة التربية والتعليم لاستكمال النساء في القرية للشهادة الثانوية بعد انقطاع طويل عن الدراسة، وكانت أول من التحقن بهذا البرنامج، حيث أنهت 13 امرأة الشهادة الثانوية بتفوق. وكانت تلك سابقة هامة للنساء في القرية. كما نظمت دورات لمحو الأمية لدى نساء.

ونظمت الجمعية من خلال تدخل نوال دورات في التطريز وإدارة المشاريع والخياطة، والتحققت بهذه الدورات 70 امرأة من بيت سوريك. عملت نوال للحصول على قروض لفتح مشاغل للخياطة والتطريز للنساء، وهذا المشروع وفر فرصاً للعمل لـ 9 نساء من القرية ما زلن يعملن على تلبية الطلبات الخارجية.

وعلى الرغم من النجاح في مشروع الخياطة والتطريز والعمل على التعاقد مع مؤسسات وطنية لشراء منتجات التطريز من الجمعية، لا تزال إشكالية التسويق العائق الأساسي أمام النساء في بيت سوريك والقرى المجاورة في ظل منافسة الإنتاج المحلي الكبير لهذه الصناعة، إضافة إلى إغلاق السوق الخارجية وصعوبة التصدير والتنسيق مع مؤسسات من الخارج. وقد حددت هذه المعوقات من توسع المشروع واقتصر العمل على عدد محدد من النساء في الجمعية بأجر مدفوع. وعلى مستوى القرية بشكل عام، استطاعت نوال

الحصول على موافقة من وزير المواصلات لتوسيع الشوارع وتحسين البنية التحتية في القرية وكان لذلك تأثير ايجابي على أهل القرية.

رشحت نوال نفسها لانتخابات المجلس المحلي، وعلى الرغم من معارضة الأسرة الممتدة لها والمجتمع المحلي في القرية، صممت على خوض هذه التجربة بدعم من زوجها وأولادها. واستطاعت الفوز في الانتخابات من خلال دعم حركة فتح لها ومن خلال اعتماد نظام الحصة (الكوتا). وزادت المعارضة لوجود نوال بين أعضاء المجلس المحلي ومعارضتهم لحضورها الاجتماعات التي اعتبرت حكرا على الرجال في القرية، تصميمها على الاستمرار لكسر حاجز الفصل وعزل النساء عن الحياة المدنية والسياسية.

واختيرت نوال من قبل مكتب تنسيق المحافظات في مكتب رئيس السلطة الفلسطينية لتكون المنسقة الرئيسية للتشبيك بين 13 محافظة في قضاء القدس ومن ضمنها بيت سوريك. ومن خلال هذا الدور، استطاعت التشبيك بين الجمعيات النسائية في المحافظات وخلق شبكة من التواصل بين النساء لتبادل المعرفة فيما بينهم.

واجهت نوال معوقات مختلفة على صعيد الأسرة الممتدة والمجتمع المحلي بسبب محاولتها الدخول في الحياة المدنية والسياسية. فعلى مستوى الأسرى، حاولت أسرة الزوج منعها من الترشح للانتخابات لأن العملية كانت تعتبر حكرا على الرجال، وبالتالي فان ترشحها شكل منافسة للرجال من الأسرة. ولهذا، تعرضت نوال وأسرته للمقاطعة من قبل أسرة الزوج الممتدة التي ضغطت على الزوج لكي يؤثر على زوجته لسحب ترشحها. وقد كان لدعم الزوج واحترام دور نوال في المجتمع واحترام أبنائها وبناتها لها الأثر الأكبر في استمرارها.

على صعيد المجتمع المحلي، تمت محاربة نوال من قبل أعضاء المجلس المحلي من خلال التذرع بعدم دفع أسرتها للفواتير المستحقة، مثل الماء والكهرباء وغيرها على الرغم من أن هذه الفواتير كانت باسم الزوج، إلا أنهم لم ينجحوا في صدها عن دخول الحياة السياسية.

مرحلة الانتقال من الرفض المجتمعي إلى القبول

تغيير موقف المجتمع في بيت سوريك، وبالتحديد الذكور، من الرفض لوجود نوال كعضو في المجلس المحلي وغيره من اللجان المحلية إلى القبول بسبب دورها الفاعل في تحقيق انجازات للقرية، مثل مشروع التعليم وتحسين البنية التحتية، وخاصة شوارع القرية. وقد ساهم ذلك في تغيير رؤية المحيط لنوال وتقدير دورها، بل والرجوع إليها لحل الأزمات وسد الاحتياج. على سبيل المثال، أدى التحاق نوال بدورة الإسعاف الأولي وتمكّنها في هذا المجال إلى اعتبارها مرجعا أساسيا في الأزمات الصحية واللجوء إليها عند الحاجة الملحة. ونتيجة لتدخلها الإيجابي في العديد من الحالات، حظيت بالتقدير والاحترام الأكبر من أهل القرية ذكورا وإناثا.

إن الرؤية الايجابية لدور نوال في القرية عززت دورها في المجلس المحلي، حيث أنها التحقت بعدة لجان في المجلس ولم تقتصر على دورها في لجنة المرأة. وهذا التقبل ساهم في تشجيع النساء على الانخراط في لجان مختلفة في المجلس والتفكير في الترشح للانتخابات في المجالس المحلية.

إن التحول الآخر في ثقافة البلد يمكن أن يستشف من خلال قضية تنقل وسفر نساء القرية. فقد عملت نوال على إنشاء علاقات توأمة مع جمعيات في بريطانيا، إلا أن الأهل ما زالوا يعارضون قضية السفر إلى الخارج. ومن أجل كسر حاجز الرفض، لجأت نوال إلى تشجيع الفتيات في أسرتها على السفر برفقتها وذلك كوسيلة لخلق أجواء الثقة بين أهل القرية لإرسال بناتهم في المرحلة الثانية. وقد نجحت نوال في تحقيق هذا التغيير واستطاعت إرسال ثلاث فتيات إلى ذات التدريب في بريطانيا.

رؤية نوال للتمكين وإحداث التغيير

تعتبر نوال أن عملية التمكين هي قضية ذاتية في المرتبة الأولى وأنه على النساء التمتع بسمات الإرادة وتحديد الأولويات والعمل عليها. وللاضطلاع بدور في المجتمع، ترى

نوال أن نقطة الانطلاق للمرأة تكون عبر الانخراط في الجمعيات والمؤسسات، وهي نافذة للتواصل والتفاعل مع صناع القرار والوسيلة لإحداث التغيير. من جهة أخرى، على المؤسسات متابعة المرشحات للانتخابات والعمل معهن لفهم حقوقهن ودورهن في المجالس المحلية. وتعتبر نوال أن الحيادية في الانتماء الحزبي أساسية في تقبل المجتمع للفرد بشكل عام، وللمرأة بشكل خاص، وأن عدم اللجوء للمحسوبية والتفضيل بناءً على انتماء الفرد أساس للحصول على إجماع المجتمع المحلي.

سيرة حياة فظوم (اليهن)

التنشئة: الحرمان من التعليم لأنها فتاة

تنتمي فطوم إلى أسرة ذات أصول ريفية تقليدية مكونة من ثلاث بنات وولدين، وترتيبها الثالثة بعد بنتين وبعدها ولدان. وواجهت فطوم صعوبة كبيرة في الدخول إلى المدرسة، فأسرتها ترفض تعليم البنات وترى أن تعليم البنات مفسدة لأخلاقهن ويؤدي بهن إلى طريق غير سوي. فالأب كان يرفض تماما تعليم بناته وحرم البنات الأكبر من فطوم من التعليم. في المقابل كانت الأم تدافع عن حق بناتها في التعليم، ونتيجة لرغبتها في ذلك كانت تتعرض للضرب من قبل الأب: «طبعا طفولتي كانت من النوع اللي إحنا ناس تهاميين أصلنا تهامي فكانوا اسم تعليم للمرأة رافضين هذا الموضوع تماما فدخلت أمي في مشاكل. امي الذي كانت تشتي (تريد) أن تعلمنا وأبي لا. عمومتي وأهلي وجماعتي اللي موجودين كلهم يصيحوا عليه، انت بتخلي بناتك يعني كلمه مش حلوه كانوا ينطقوها بتروح تقحب (تعمل بالدعارة) بتروح تدور لها ناس وكان أبي يجي يصيح ويضرب امي».

وجاءت الفرصة لفظوم عندما أصبح أخوها الأصغر منها، وهو أول ولد رزقت به الأسرة بعد ثلاث بنات، في سن الدخول إلى المدرسة. تحينت الأم هذه الفرصة وطلبت من الأب أن يدخل البنات المدرسة من أجل أن يتعلم الولد. ووافق الأب وتم تسجيل فطوم في نفس المرحلة الدراسية للأخ بالرغم من أنها كانت أكبر منه سنا «بعد فترة قالت له خليهن يتعلمن عشان يعلمن لك الوليد، جلس فترة وبعدين وافق، بدأنا على طول درست شليت (دخلت) أنا وهو نفس المرحلة رغم أن أنا اكبر منه بس دخلوني معه».

وعانت فطوم في طفولتها من التمييز في أسرتها التي يحتل فيها الذكور مكانة مقدسة، خصوصا من قبل أبيها الذي كان يفضل أخيها عليها. فقد كان يطلب منها أن تقوم بالمذاكرة لأخيها بالرغم من سنها الصغير وكان يعنفها إذا لم ينجح أخوها، فهو لم

يكن يريد لها النجاح في المدرسة بل لأخيها الذي لم يكن بنفس تفوقها الدراسي: «كنت متفوقة جدا في دروسي أطلع الأولى بعكس أخي كان يصيح أبي، نحن دخلنا مش عشان انت تتطلعي (تنجحي) أنا مشتيكش (لا أريدك) تتطلعي أنا اشتيك تتطلعي الوليد».

وأدى تفوقها الدراسي ومساعدتها لأبيها في كتابة الشكاوى، أثناء وقوعه في مشاكل متعلقة بالأرض، وهي مازالت طالبة في الصف الخامس، إلى تحسن نظرة أبيها إلى مسألة استمرارها في التعليم بل ورفضه إخراجها من المدرسة بناء على طلب أسرته الممتدة: «أبي دخل في شريعة على البيت والأرضية الذي إحنا ساكنين فيه دخل في شريعة، أبي درس للصف السادس وبطل. المحامي يشتي فلوس، كنت أنا موجوده أكتب لأبي الشكاوي للمحافظة وللقاضي. أبي لو ما كنتش حصل له المشاكل هذه وكنت أكتب له الرسائل وأروح مع أمي أنا كنت تقريبا في صف خامس وكان خلاص على أساس أن أنا بوقف عن الدراسة وبعدين سبحان الله، الله جاب لي الطلاق في لساني وكان المحامي يستغرب من أسلوبه في الكلام. فمن ذلك الوقت أبي اترسخ في باله أن تعليمي كان مهم».

العلاقات الأسرية

تميزت علاقة فطوم الأسرية في طفولتها بقربها الشديد من أمها، غير أن علاقتها بأبيها تغيرت وأصبحت أكثر قربا منه بعد أن لمس مدى جديتها ومساعدتها له، بل إنها أصبحت محل ثقة لديه: «زمان كانت أمي لكن بعد كذا لما شاف أبي وضعيتي معه لما يحصل له أي شيء يجي يستشرنى يتكلم معي بدأت أني اقرب لأبي من أمي خلاص أبي أي حاجة يقول نادوا فطوم إيش بتقول فطوم».

التكوين والعمل

أكملت فطوم الجامعة تخصص رياضيات وتشغل منصب نائبة مدير مديرية التربية، وكانت قد بدأت مهنة التدريس في سن مبكرة منذ أن كانت طالبة في المرحلة الإعدادية، «في ثاني إعدادي دخلت الاتحاد أدرس محو الأمية كنت عاذني صغيرة عاذني ما بلغتش، كنت أطلع على كرسي وأعلم محو الأمية».

القرارات الفردية الحاسمة

لدى فطوم القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياتها، فهي من قررت فسخ خطوبتها من ابن الجيران الذي كانت تحبه عندما أراد أن يتزوجها وعندما قال إنه سوف يمنعها من الدراسة والعمل. وهي من اتخذت قرار الزواج بزوجها الحالي: «دخلت أول سنة جامعة وثاني سنة جامعة حصل مشاكل بيني وبين أحمد، قال لي أنا اشتي أتزوج ايش تشتي بشهادتك بتعلقها بالبيت لأنه خلص جامعة، وقال لأبي أنا هذه بخرجها أنا زيما اشتي وبدخلها زيما اشتي حتى أنت بتشوفها في السنة مرة ولا في جامعة ولا في شيء زوجتي وأنا كنت ذك الساع على وشك العقد فسخت الثلاثاء والخميس كان العقد عليه وإحنا عازمين الناس وقاعة وكل شيء ففسخت ذك اليوم، أبي كان مستغرب لأنه هذا الرجال كنت احبه الصدق بالمفتوح كنت متعلقة به لكن وجعني بهذا الكلام. بعدين تزوجت على زوجي هذا».

وفي ما يتعلق بالقرارات المتعلقة بأمور أسرتها، فالزوج هو من كان يتخذ القرارات ولكنها الآن أصبحت تقوم باتخاذ القرارات خصوصا المتعلقة بعملها وعلى إثر حدوث مشادات ومشاكل مع زوجها خصوصا فيما يتعلق بعملها «والله عندنا هو(تقصد زوجها) لكن دلحين شوية شوية ادخل معه أنا لكن بعد صياح يعني أنا أنفذ رأيي لكن بعد مشاكل يعني لو أقول لك عدد الايام الذي سادة أنا وإياه فيها (على وثام مع زوجها) قليله عدد أيام الصياح كثيرة عدد أيام الغضب حقي كثيرة. بسبب خروجي للعمل».

الاهتمام بالسياسة

لدى فطوم اهتمام كبير بالتغيرات التي تمر بها اليمن منذ عام 2011 وترى أن البلاد كانت بحاجة إلى التغيير السياسي غير أن تحول مسار التغيير أضر بالبلاد: «للأمانة الأحداث السياسية اليمن كانت صح إنه في سلبيات كثيرة ما شنكرش (لا أنكر) وقيادة كانت مش قيادة قوية قيادة علي عبد الله صالح كانت قوية بس خارجيا أقوى من داخلها هذا الكلام المنطقي بس أفضل من غيره للأمانة في 2011 اجو غيروا ما غيروش بالنهج السياسي صح غيروا على أساس أحزاب وتصفيات تصفية حسابات».

وتعتبر أن ما يحدث في البلاد أزمة ولا تعتبرها ثورة لأن أوضاع البلاد تسير من سيئ إلى أسوء: «أزمة ما لهاش أي صلة بالثورة أزمة طحنت البلاد طحين بنخرج من شي نحاول نعدل السلوكيات الخاطئة دخلنا في الخطأ نفسه من 2011 إلى الآن كل سنة إلى الأسوء يعني الدم والقتل والنهب والسلب فاق الحد».

وترى فطوم أن التغيير يتأتى من خلال تجرد المسؤولين في مواقع صنع القرار ومن الحزبية حتى لا يتعرضوا للضغط من قبل أحزابهم: «التجرد من الحزبية ماسك منصب تجرد من حزبيتك عشان ما تكونش عليك أي ضغوطات».

وهي تعتبر السياسية لعبة قدرة لأن السياسيين يمارسون أدوارا تخدم مصالح أشخاص أو أجندة خارجية: «السياسة للأمانة قدرة مع احترامي الشديد، لأنها السياسة لعبة يلعبوا بها لمن يربح ما يشوفوش معنى مبادئ سياسية، لو إحنا اهتمينا بالمبادئ والصيغة السياسية اللي اشتي اطبقها في المجتمع بعيدة تماما عن السياسيين الموجودين على الساحة الآن، السياسيين الموجودين على الساحة بالذات الساحة اليمينية تلاقينهم يعملوا لعب أدوار مش لصالحهم هم تنفيذ لصالح سواء أشخاص أو دول خارجية، ينفذ الغرض إنه أنا اتفقت مع الدولة الفلانية أو مع فلان الفلاني إن برنامجي هذا ينفذه لهم، يعني المبادئ السياسية الضمير السياسي مفقود عند السياسيين».

وتوضح فطوم أن اهتمامها بالسياسة كان نتيجة لأحوال البلاد التي أجبرتها على ذلك وحتى تستطيع الحكم على السياسيين الذين يقودون البلاد «لأن انت عايشه في بلد والبلد هذه تقودها السياسة قبل ما يقودها أي شيء فلما تشوف الأحوال السياسية وتابعي الأحوال السياسية بتعريف ايش المستجديات الموجودة داخل البلاد فتستطيعي انك تنقدي الرئيس فلان حكومة فلان هذا من خلال استراتيجيتهم وتنفيذ برنامجهم داخل البلاد انك انت متابعه للأحداث السياسية لكن لما تكوني مش متابعه للأحداث السياسية ما تقدرينش تحكمي الوضع وتشوف بالضبط من الصالح ومن الطالح من اللي ممكن يقود البلاد».

التصورات حول المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة

ترى فطوم أن مشاركة النساء في الأحزاب شيء إيجابي وأنهن يمكن أن يقمن بدور في تعديل التوجه السياسي للحزب الذي ينتمين إليه: «النساء في الأحزاب كويس بس ما تخليش الحزب كإله ثاني مع احترامي الشديد تخلي الحزب كتوجه سياسي ممكن أعدل فيه لو شفت أخطأ أعدل فيه أي مثلاً أنتمى لحزب فلان باحاول انني أعمل أي شيء بس لمجرد أن الحزب يرضى عليا طيب اني منتمية له لأنني مهتمة بمبادئه».

وتفيد فطوم بوجود نساء قياديات في المجتمع اليمني غير أن البعض منهن يتجهن للأحزاب نتيجة لما يتعرضن له من عنف ومن أجل الحصول على حماية من الحزب، وهذا ما يجعلهن عرضة لسيطرة الحزب عليهن ومن ثم يفقدن قدرتهن على القيادة والفعل الإيجابي في مجتمعهن: «في نساء قياديات جدا ممتازة ما بقولش الكل بس المعظمية أن النساء القياديات يتجهن للحزب هم النساء فرحانين بسبب العنف اللي كان قائم عليه من أول فأنا الآن باتجه كاتجاه سياسي معناه انني انسانه بقوة وبفعل وبتكلم الولاء الأول والأخير للحزب».

وفي ما يتعلق بمشاركة النساء في مؤتمر الحوار الوطني، ترى فطوم أنهن لم يكن في المستوى المطلوب. فمعظم اللواتي تم اختيارهن لتمثيل النساء لم يكن «بالمستوى المطلوب»: «الكل مش قياديات في المؤتمر للأمانة مع احترامي في ناس كويسات وفي ناس شلوهم من عندنا هنا كمحافظة الحديدة يعني اللي طلغوا محافظة الحديدة وأشوفهم ناس مالمش أساس في القيادية نهائياً بعيدين لمجرد بس أنها تعرف فلان طلغها إنها تمسك هذا الشيء الموجود وأحس أن مؤتمر الحوار لو كان فيه أسس كلها يعني القياديين الموجودين في مؤتمر الحوار والقياديات الموجودات في مؤتمر الحوار لو كانوا كلهم بالوجه المطلوب كان المؤتمر خرج مخرجات قوية وتنفذت لحد الآن».

وتؤكد فطوم على أن المرأة أقدر من الرجل على ممارسة السياسة وأنها إذا اجتهدت سوف تنجح لأن المرأة لا تغلب مصالحها مثل الرجل وأنها تحكم عقلها وعواطفها على

العكس من الرجل الذي يغلب عقله أكثر من عواطفه: «المرأة قد تحكم عقلها وعواطفها لكن الرجل يمشي بس عقله أكثر من عواطفه فهنا النقطة تعمل عملية الخلل المرأة إذا اجتهدت في شيء بتنجح فيه ويتحقق فيه بس محتاجه توجه صح».

تنوع العراقيين

واجهت فطوم العديد من العوائق على المستوى الأسري الذي لا يقبل أن تعطي المرأة رأيها وأن تكون قيادية: «الأسرة مش متقبلين للمرأة في أسرتك نفسها مش متقبلين انك تقودي أو تبدي رأيك». كما مرت فطوم بعوائق في محيطها المهني تمثلت في رفض ترشيحها لمنصب إداري وتم الطعن في سمعتها من أجل التقليل من أحقيتها بهذا المنصب: «رشحوني أني أطلع مديرة، المديرة نفسها وافقت أن أنا اطلع مديرة وبعد كذا رجعوا دخلوا لي في موضوع الأحزاب والصياح والاهانات والبهذلة والله دخلت لك في بداية 2011 المعمعة اللي حصلتها كانت فضيعة جدا ضغط نفسي من كل مكان اتصلوا بزوجي قالوا له زوجتك دخلت المدرسة الله يعلم ايش جابت للناس عشان تدخل لهم والله العظيم بهذا المنطق أنت أصلا أنت مهلكش (غير موجود في الحديدية) في صنعاء ومش داري ايش تعمل زوجتك هناك نزل لك من صنعاء فاير(غضبان) كيف طلعتك مدير المديرية قلت له يا أخي شوف أنا إنسانه معروفه من زمان وقيادية من زمان».

وترى فطوم أنها استطاعت إحداث تغيير على مستوى أسرتها والمجتمع المحلي المحيط بها في ما يتعلق بوضع المرأة بالرغم من المجهود النفسي والعنف الذي تعرضت له من الرجال المحيطين بها: «غيرت في الأسرة طبعا، غيرت بعض المفاهيم لأنه كان بالنسبة لبيتنا ممنوع المرأة تخرج ممنوع المرأة تشارك ممنوع المرأة تبدي رأيها ممنوع تتكلم مع رجل ممنوع حتى كلامك مع غير زوجك يعتبر حرام. فحاولت هذه المفاهيم انني أغيرها شوية شوية صح أنها أخذت مني مجهود وتعب نفسي كبير جدا وتعرضت لأكثر من إهانات داخل بيتنا سواء من أبي ومن عمومتي ومن زوجي بعد كذا لكن حسيت أن أنا أغيرها ما فيش حاجة بدون ثمن. إنني ادفع عشان أغير للأحسن هذا على مستوى الأسرة، بالنسبة المحيط خرجت توعية اجتماعية وحصل موقف على الزواج المبكر في المنيرة، كنا

مجتمعين بأعضاء المجلس المحلي وتكلمت عن الزواج المبكر ومخاطره بالنسبة للمرأة وواحد قام معه عصى وجاء سيضربني قال لي أصلا انك بلا أدب لو كنت مؤدبه ما تتكلمي هذا الكلام قدام الرجال».

وتؤكد فطوم أن عدم اعتراف المجتمع بالمرأة القيادية هو من أهم العوائق التي تحد من مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والسياسية: «أول شيء المجتمع مش معترف بحاجة اسمها نساء كقيادة هذا اللي يوجع قلبك انه المجتمع هو نفسه بعض الأحيان تحصلني انه الأسرة والا خارج الأسرة وإلا كذا الرجال نفسه مش معترف بالمرأة أنها قيادية لمجرد أنها بس تجيب أولاد هذا اللي معترف به بشكل كبير جدا وانت رايك قاصر كحرمة».

مسار الاضطلاع بدور قيادي

تعتبر فطوم دورها مهما وتنويريا في المجتمع وتحدهه من خلال قيامها بتوعية المجتمع وتغيير المفاهيم السلبية فيه: «دوري مهم أحس أن أنا أعمل توعية أحاول أن أغير مفاهيم في المجتمع هذا الشيء الذي سويته وأتمنى إني أسويه بس بشكل أكبر من كذا أحاول أني أنور المجتمع».

تلقت فطوم العديد من الدورات التدريبية في مجال بناء قدراتها وحول العديد من القضايا الاجتماعية حتى أصبحت مدربة فيها: «التدريبات اللي حصلت عليها 72 تدريب في مجالات متنوعة منها في الصحة الإنجابية، التوعية بالأمراض المنقولة جنسيا، والنوع الاجتماعي، وتنمية الطفولة المبكرة. أيضا أخذت دورات عديدة جدا وأصبحت مدربة فيها، كمان التوعية بمخاطر الزواج المبكر ولنا فيها كثير من التجارب والحمد لله رب العلمين لحد ما نجحت لمستوى كبير جدا، ومدربة كمان في هذا الجانب يعني دورات كثيرة، الإدارة المحاسبية، تنظيم الإدارة، كيفية الأرشفة، وإدارة الاجتماعات، ودراسة الجدوى. يعني أخذت دورات كثيرة».

كما عملت فطوم في العديد من الوظائف الحكومية والأعمال التطوعية «في الجانب الحكومي بدأت مدرسة وبعدين وكيلّة وبعدين مديرة مدرسة والآن نائبة مدير مكتب تربية والجانب التطوعي منظمات مجتمع مدني وكمات انتميت لأحزاب وكنت عضوه عادية في حزب... طبعا كنت عضوه عادية فيه وبعد ذلك أخذت القيادة هذا في الجانب السياسي أخذت في قيادة الحزب وبس أثناء زواجي توقفت عن القيادة في الحزب لكني موجودة وانتمى للجانب الحزبي يعني سياسية بالنسبة للجانب العام منظمات المجتمع المدني دخلت اتحاد نساء اليمن وكنت في صف ثاني إعدادي».

وتؤكد فطوم أن دافعها للقيام بهذا الدور هو إحساسها بواجبها الوطني والإنساني تجاه مجتمعها: «أحس أن هذا واجب وطني واجب إنساني يخليني اشتغل في هذا المجال عشان أحقق شيء كان نفسي أن حد يحققه لي فالآن أحاول أني أحققه في المجتمع».

الصعوبات واستراتيجيات تجاؤها

واجهت فطوم على المستوى الشخصي العديد من العراقيل والصعوبات في حياتها بدء من اضطرارها لدراسة تخصص لم تكن ترغب فيه نتيجة لظروفها الاجتماعية والاقتصادية التي منعتها من السفر إلى صنعاء لدراسة التخصص الذي كانت ترغب فيه ودراستها رياضيات «أنا كنت من البداية ما كنتش اشتهي اطلع مدرسة كنت اشتهي علوم سياسية واقتصاد بس الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي التي منعتني عشان سفر لصنعاء وما فيش هنا كان جامعات».

كما بينت أن من العوائق التي واجهتها هي العادات والتقاليد والنظرة الدونية للمرأة: «أول شيء يقول لك إنك امرأة دائماً العادات والتقاليد هنا امرأة امرأة، تحسي انك امرأة يعني تبعية للرجل هذه مطلقة عندنا بداخل تهامة أنت امرأة لازم تبعيتك للرجل».

ومن الصعوبات التي تواجهها في حياتها المهنية، ما كانت تتعرض له من مضايقات وتحرشات كنتيجة لعملها في مكان يوجد فيه رجال: «في الحياة أكيد يعني مهما

كان يعني انني اشتغل في مكتب فيه رجال فتحسي إن هذا الشي انعكس على أسرتي وعلى زوجي بعلاقتي وكم ان اووه عاها بنت اووه عاها جاهل (صغيرة السن) يعني هذه المفروض إنهم ما ينظروا للبنت إنها في مكان عمل بهذا الشكل ايش تعمل وما تنتج هذا الشئ الذي اشتيه منهم لكن ينظروا كجانب جنسي هذا الكلام الصدق مش حلو وتشوفي يتكلم معي الرجل وهو لاف (ينظر) يعني كأنه أول مرة في حياته يشوف امرأة تتكلم بس لمجرد أنه يثير الآخرين أن أنا أعرفها».

وتتجاوز فطوم العوائق والصعوبات التي تواجهها من خلال ما لديها من إرادة وإصرار وسعة صدر وتقبل الآخر: «الحمد لله عندي إرادة كبيرة جدا ما إياس أحاول مرة واثنين وثلاث في حاجات تتعرضي له في أكثر من مكان يعني تروحي له، تتعرضي من ذا الجانب أن الكل يشوف لك نظرة قاصرة هذه ما فيش معها عمل فاضية. لكن لما يكون عندك سعة صدر تقبل تحسي انك تسمعي من الأخر وتشوفي ايش وجهة نظره لحد ما يبدأ يحس انك أنت مهما فعل بينك ما بيهزكش بتمشي في طريقك ما لهوش هو أثر بتقدري توصلي».

وعند تعرضها للتحرش في مجال العمل، فإنها تعتمد على أسلوب المواجهة: «أحاول أن أنا أقول له عفا أخي ليش ما شفتنيش مالك مرة ثاني استظي (انتبه) بهذا الأسلوب وإلا الفت له لفته لعنده هكذا واسحب لو بيده ورقة وإلا شيء سحبت الورق وجزعت (مشيت)».

علاقة الدور القيادي بتغيير النظرة الذاتية والمجتمعية للمرأة

اعتبرت فطوم أن دورها كناشطة اجتماعية وسياسية في المجتمع انعكس بشكل إيجابي على نظرتها لذاتها واعتزازها بقدرتها على إقامة علاقات جيدة مع الآخرين والتأثير فيهم واستثمار موضوعيتها في التعامل مع المواقف: «بشكل عام الحمد لله رب العالمين أحس انني إنسانة اجتماعية علاقتي حلوه مع الناس اصنع العلاقات الاجتماعية الطيبة أنا اصنعها مع غيري عشان تظل دائما موجودة برضه مؤثرة أثر في أكثر من قضايا وأثر فيه يعني أقول رأيي وأحاول احلل جوانب الرأي هذه احلل ايجابيات الرأي

هذا وسلبيات الرأي ذا بحيث إن الآخرين يأخذوا من منظور إيجابي. الحمد لله في أراء معي داخل المجتمع تحققت وفي مكان عملي تحققت».

كما أكدت فطوم على اعتراف الآخرين وامتنانهم لدورها ولجوئهم، داخل أسرتها أو في مجال عملها، إليها لحل قضاياهم وأنها لمست تغييرا في نظرتهم لدورها عما كان عليه الوضع في السابق: «يعني زمان كانت مش ولا بد لكن الآن الحمد لله رب العالمين معترفين بدوري، الصدق، يعني في البيت إخواني وإلا شيء لو في مشكلة ولا شيء شوي في فطوم اعلمي لنا كذا سوي لنا كذا افعلي كذا. أحس انه في إيجابية في داخل المكتب، مثلا المدير لورا وإلا شيء فطوم اعقدي اجتماع لو كان مش معترف بي كناية أو كإنسانة قيادية ممكن أقدر أقود المكان اللي أن فيه».

سيرة حياة وفاء (اليمن)

التنشئة

تنتمي وفاء إلى أسرة من الفئة المهمشة في المجتمع اليمني (ما يتعارف على تسميتهم بالأخدام)⁽³⁴⁾ وهي تبلغ من العمر 24 سنة. وهي عزباء من مواليد صنعاء وتعود جذورها إلى منطقة اسمها وادي إبراهيم في محافظة الحديدة. هي البنت البكر لأسرتها المكونة من خمسة أولاد وثلاث بنات.

العلاقات الأسرية

تتميز علاقة وفاء بوالدها وبوالداتها بالقوة وتعتبرهما بمثابة صديقين لها وترد ذلك إلى أن الفارق العمري بينها وبينهما لا يتعدى 15 سنة: «الوالد صديق وداعم مش بس والد، هو الداعم الأساسي، والوالدة كذلك. يمكن لما أحنا الفرق في العمر مش كبير، تقريبا 15، 14 سنة». ولأنها أكبر الأبناء، انعكس ذلك على علاقتها بإخوتها بشكل إيجابي فعلاقتها بهم جيدة وخصوصا أخوها الأصغر منها والذي يليها في الترتيب، وإن كانت تواجه نوعا من التحكم من الأخ الأصغر منه: «علاقتي بالأخوة تمام ما بش هذيك المشاكل أو لأنني الكبيرة يمكن. الذي بعدي تماما ما بش أنا وهو أي مشاكل، احترام يعرف أنني أخته الكبيرة وما قد رفع صوته عليا بس اللي أصغر منه شويه فيه أسلوب تحكم وغيره».

وبشكل عام، وفاء تحل محل الأم بالنسبة إلى إخوانها عند سفر أهلها وتحمل هي مسئولية الذكور منهم والإناث على حد سواء «لأن الأهل مش مستقرين هنا زيادة فترة هنا وفترات في الحديدة. يكون فترة هنا يجلسوا لأنه في أيام دراسة وأيام ما يكون إجازة نضطر نحن نجلس هنا والأهل يسافروا. تكون المسؤولية عليا لأن أنا الكبيرة سواء في العيال أو في البنات».

34. مواطنون يمنيون يتميزون عن أغلبية سكان البلاد بملامحهم الإفريقية وبشرتهم السوداء. ويعتبرون أدنى الطبقات الاجتماعية في البلاد وأغلبهم يعملون في مهن دونية كتنظيف الشوارع.

وتذكر وفاء أنها في طفولتها لم تكن تعامل كفتاة بل كولد. لذلك كان تعاملها مع الأولاد أكثر. كما ذكرت أن والدها كان يوفر لها كل طلباتها وإن كانت في الأساس طلبات بسيطة: «طفولتي بالنسبة لي ما كنتش أن أنا بنت أكثر، اختلاطي كان مع العيال، وكان معي حرية صدق من وعادني صغيرة يعني كما قلت لك دائماً الوالد مش محسني بشي ومش مخليني محرومه من أي حاجة رغم أن العيال عندهم شيء بسيط بس ما كناش نطلب حاجة إلا نجدها».

غير أن طفولة وفاء لم تخل من معاناة ليس من أسرتها وإنما في المدرسة. فهي تعرضت للتمييز العنصري عند التحاقها بالمدرسة من قبل المدرسين والمدرسات لأنها من فئة المهمشين، ورفض الفتيات من خارج الفئة التي تنتمي إليها عقد أي صداقة معها: «كان أعاني شوية في المدرسة من مدرسين ومدرسات كان يمكن عدة مرات أفكر أسيب المدرسة وأخرج، لأن التمييز العنصري كان موجود حتى في المدرسة، وكان الصدق يعني معي صاحبات من فئة غير الفئة اللي إحنا فيها، ما فيش لحدود يمكن ما بلغت من السن 13 سنة».

وصممت وفاء، على الرغم من التمييز العنصري الذي تعرضت له في طفولتها في المدرسة، على مواصلة الدراسة التي تحبها وكان ذلك بدعم من والديها: «رغم وجود صعوبات أول ما وصلت في صف ثالث إعدادي تعاركت أني والمدرسين حقنا. كان الصدق أحب الدراسة أكثر من أي شيء في الدنيا ووقفه أبي وأمي جنبني خلوني أبدا أسأل أن أنا حتى ولو كان في صعوبات يمكن ثالث إعدادي ما درستش نهائياً كنت في البيت لأنه حصلت بيني مشكلة أني وبين المدرسات وتعاركت أنا وهي وقالوا اعتذر لها قلت أنا مش ممكن اعتذر لإنسان وهو الغلطان في حقي مش أنا الغلطانة في حقه. ورجعت بعدين قالوا خلاص طالما الدراسة هي وزارية والتصحيح مش في يدها حسبتهأ هذا المنطق ما حسبتهأش بمنطق ثاني طز في المدرسة وطز في المدرسة. خلصت ثالث إعدادي ونقلت مدرسة ثانية».

وقد أتاح لها الانتقال من المدرسة التي تعرضت فيها للتمييز العنصري إلى مدرسة أخرى، مواصلة دراستها وعقد صداقات مع فتيات من خارج الفئة التي تنتمي إليها: «أكملت ثالث إعدادي وخرجت ونقلت مدرسة ثانية. الصراحة الوضع كان أحسن

بكثير من المدرسة الأولى. بدأت أتعرف على بنات ويكون لي صاحبات وبدأت أبني لي كم أسرة من الصديقات من غير الفئة، وتعرفت على بنات من صنعا وبنات من تعز. يعني ما كنتش منحصرة في الجانب والمحيط نفس البيئة أو نفس الفئة».

التكوين والعمل

وفاء الآن طالبة في المستوى الرابع بكلية الشريعة والقانون، كما أنها ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة في المجتمع اليمني. وكان التحاقها بكلية الشريعة نتيجة لما تراه من تمييز عنصري ضد فئة المهمشين وعدم إنصافهم عند حدوث جرائم ضدهم. وتعتبر أن السبيل الوحيد للحد من انتهاك حقوقها كامرأة تنتمي إلى هذه الفئة، هو سبيل القانون والدفاع عن الحقوق. وهذا لن يتأتى إلا إذا تأهلت في مجال الشريعة والقانون: «اللي خلاني أنهج منهج الشريعة، وبنفس الوقت لما شفت الحقوق حقنا تنتهك، أولا حقي كبنت يمنية أو فتاة يمنية، وثانياً حقي كبنت من الفئة ذي نفسها، وحق مش حقي بس أي كبنت في الفئة حق كل واحد موجود في الفئة ذي لازم يأخذ وكيف يحصل عليه. ما بش معنا طريقة إلا أن إحنا يا إما نسلك مسلك القانون وهو الأساس وإلا نسلك منهج حقوقي وبرضه كلها تدخل في القانون وتصب في مصب واحد».

القدرة على أخذ القرارات ومجالاتها

وفاء لديها القدرة على اتخاذ القرار فيما يتعلق بمجال الدراسة، فهي من اتخذت قرار مواصلة تعليمها وكذا قرارها التخصص في مجال الشريعة والقانون بالرغم من رفض أسرتها كلها، ماعدا والدها الذي كان داعماً لها في قرارها، باعتبار أن البنت مهما تعلمت فهي في الأخير سيكون مصيرها المطبخ إلى جنب التنور: «أبي كان معي بس أهلي كلهم كان رافضين لأنه في الأول والأخير أنت بنت على قولهم (العلم نور وأخرتها جنب التنور).

كما أنها قررت اختيار الدراسة في كلية الشريعة والقانون بالرغم من معارضة أهلها وجيرانها وتشجيعهم لها بأن تدرس في كلية الآداب أو التربية. وصممت وفاء في الأخير على اختيارها: «قررت من نفسي. يمكن صح كان في الأول في صعوبة أنني أختار كلية الشريعة والقانون. الكل رفض، أهلي وجيراني وصاحباتي، ادخلي كلية الآداب وكان في الأكثر الحاح أنني ادخل كلية الآداب والالتربية، وهذين الثنتين ما كانش باللي لحد الآن ما قد فكرتش فيها لأنني الأساس اللي فكرت فيها إعلام وشريعة وطب، طب حلم حياتي».

في المقابل، لم تمتلك وفاء لم تمتلك القدرة على اتخاذ القرار فيما يتعلق بخطوبتها على ابن عمها: «كنت مخطوبة لأبن عمي، البننت عندنا ما تختارش أي احد تشتي أو ليش أو للمه ما تسألش أصلا يمكن الوحيد الذي قال تختار هو أبي. جاء لعندي وقال لي ما رأيك ومدري ايش. صح أنني رفضت وهذا كان الأمر من فوق الرأس. أبن عمي حتى لو رفضت مابش. بس الحمد لله جاء منه ما جاش مني».

غير أنه وبعد زواج ابن عمها بأخرى بعد أن أصرت على إكمال دراستها الثانوية أعطاها أبوها حرية فسح الخطوبة من ابن عمها وقد اتخذت القرار هي بفسخ الخطوبة: «تصايحت أنا وهو على النتيجة وما رضي يؤجل العرس على أساس ما اخلص كان يشتها في ذلك الوقت. رفضت بالعناد راح تزوج في وسط الأسبوع، جاء الوالد قال له خلاص طالما قد تزوجت كيف أزوجك وأنت مزوج وبعدين أترفض خلاص».

الاهتمام بالسياسة والقدرة على تكوين تصور أو صياغة رأي حول التغيرات المعاصرة

بدأ اهتمام وفاء بالسياسية منذ أن كانت طفلة عندما بدأت تشارك في مظاهرات متعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن ثم الاهتمام بقضايا الدفاع عن حقوق الفئة المهمشة التي تنتمي إليها: «وعادني صغيرة كنت أروح مظاهرات مع المدرسة لو كان ومعظميتها كان عن القضية الفلسطينية. وأنا كبيرة يمكن الآن مع شغلي في الجمعيات وهذا كان كله خاص بالفئة المهمشة».

ووجهة نظر وفاء حول ما تمر به اليمن منذ 2011، أنه في البداية كانت ثورة شباب، غير أن دخول الأحزاب وتحويل مطالب الشباب إلى تحقيق مصالح الأحزاب، لم تعد ثورة بل أنها جلبت الدمار والخراب لليمن: «في البداية كان المفروض لو كانت ثورة شباب مثل ما قالوا عتكون أحسن بس هي خلوا الشباب في الصدارة على مد (من أجل) يوصلوا لأغراضهم الذي يشتهوها. هي كانت بالنسبة لليمن مش هي ثورة هي كانت بالنسبة لها خراب ودمار».

وتؤكد وفاء عدم انضمامها لأي طرف من أطراف الأزمة السياسية في اليمن لأن مطالبهم كفتة لا تتفق مع أهداف أطراف الصراع السياسي في البلاد: «على فكرة نحن لم ننظم فيها من أي ناحية ومن أي جانب، لأن كل واحد له غرض وإحنا ما لناش فيها أي دخل وأي غرض لأن كل غرض هنا بعيد عن الثاني».

وترى وفاء أن عملية تغيير المجتمع ليست سهلة، خصوصا وأن من يصلون إلى المناصب يكون مهمهم الأساسي هو المصلحة الشخصية، وأن السبيل الأفضل لذلك هو التعليم: «بحسب رأيي أصلا لو جئنا نغير ماشا نقدرش نغير بسهولة لأنه ماشا تحصلش الشخص الذي توثق فيه. الكل في أول ما يبدأ يقول أنا شا غير وأنا شا صلح وأنا وهو سعيه الحقيقي للكرسي أنه يغير هو سعيه في الأول والأخير هي السلطة. وهذا الذي ما نقدرش نغيره ما بش احد صدق مصلحته من الشعب أو مصلحته من الوطن. كل مصلحته ذاته. اللي أحس أنه لأزم تتغير فيهم أولا من ناحية علمهم وثقافتهم لأزم يتعلموا تعليم».

وتطمح وفاء أن تكون عضوة بالبرلمان أو وزيرة عدل من أجل أن تحقق مطالب الفئات المهمشة في المجتمع والتي تعاني من هضم الكثير من حقوقها: «أنا كنت أحلم أكون في الأول والأخير عضوة في برلمان ووزيرة عدل».

التصورات حول المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء

ترى وفاء أن المرأة يجب أن تشارك بشكل كامل، ويجب أن تكون متواجدة في كل مكان: «لأزم المرأة تكون لها مكان في كل مكان». غير أنها تؤكد على أن النساء المشاركات حالياً في الحياة الاجتماعية أو السياسية لا يمثلن المرأة المهمشة التي ما تزال بعيدة تماماً عن اهتمام الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني: «في الأول وفي الأخير هم ما مثلوش المرأة المهمشة نهائياً، ولا حتى ذكروها في أي جانب من الجوانب، ولا لها تمثيل في أي جانب، لا في جمعيات ولا اتحادات ولا أحزاب سياسية».

ومن وجهة نظر وفاء، فإن المرأة قادرة على ممارسة السياسة مثل الرجل لأن السياسية تعتمد على الفكر: «المرأة يمكن تتحمل أي شيء بس الأعمال الشاقة والسياسة مش هي أعمال شاقة لأنها أكثر ما تعتمد على الفكر ولا تعتمد على العضلات. هي محتاجة إلى فكر ووعي وثقافة واسعة».

العوائق والعوامل المساعدة على المشاركة

ترى وفاء أن من أهم العوائق التي تحد من مشاركة النساء في الحياة العامة والحياة السياسية، الانغلاق الفكري الذي يعاني منه المجتمع اليمني والذي ينظر إلى المرأة على أنها قطعة من قطع الأثاث في المنزل، باعتبار أن ما يحكم المجتمع هو العادات والتقاليد وليس الدين الإسلامي الذي يساوي بين البشر ومن ضمنهم المرأة: «أولا فكر الناس بحد ذاته وانغلاقه ونظرته للمرأة، لأن المرأة عندهم مهما تعلمت لازم ما تظل كشيء من أثاث البيت الموجود وفكرهم برضه هم الناس العادات والتقاليد الذي موجوده معهم صعب يتغير عندهم عادة او شيء نشأوا عليه، وخاصة احنا كمجتمع يماني تحكمه عادات وتقاليد قبل ما يحكمه حنا الدين الإسلامي بنفسه، رغم أنه نص عليها القانون ونص عليها الشريعة ونص عليها الدساتير وتكلم فيها الله سبحانه وتعالى لكن اللي أشوفه عاداتهم وتقاليدهم تغلب عن أي شيء».

وأفادت وفاء أنها تواجه العديد من العوائق والصعوبات في حياتها. فقد واجهت رفض إخوتها الذكور أن تكون رئيسة المؤسسة التي أسستها بالشاركة مع مجموعة من الشباب من الجنسين لأنها فتاة وأصبح أخوها الأصغر منها هو رئيس المؤسسة بالرغم من أنها في الواقع تتحمل المسئولية: «رفضوا أكون رئيستها لأنني بنت. رئيسها أخي الصغير، قلت لك المتسلط الوحيد. وبالعكس حتى ولو يكون هو رئيسها بس الصلاحية والسلطة كلها في وسط يدي. أنا الذي اشتغل وأنا الذي أطورها».

وعلى مستوى المجتمع المحيط، فوفاء تعاني من التمييز العنصري الذي تعتبره عائقاً أمامها يحد من مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية. فالكل ينظر إليها نظرة دونية باعتبارها من فئة المهمشين: «تخرجي لو تكوني في قمة أناقك فأنت خادمة، خادمة شتقدمي لوظيفة لو تكوني متعلمه ومعك شهادات مهمه. قالوا قدموا يوم ما قالوا علي عبدالله صالح جاب نسبة مدري كم درجة وظيفية قدموا ملفاتكم. أنا أول واحدة من الذي قدم ملفاته ورجع الملف حقي مثل ما قدمته رغم أن معي شهادتين دبلوم كمبيوتر شهادة دبلوم انجليزي ومعني شهادات من غير حساب يعني ما خليتش حاجة، التنمية البشرية ودرستها وفي نفس الوقت اجي يمكن يكون معي كفاءة أحسن من أي حد، بس أنا في الأول وفي الأخير خادمة».

وما يساعد وفاء على اكتساب القدرة على التغيير هو إيمانها بالله وقوة الإرادة لديها ودعم والديها وقوتها الذاتية وصديقاتها المقربات منها: «الذي يمنحني القوة والإرادة الله سبحانه وتعالى في الأول وثانياً أبي وأمي وبنفس الوقت نفسي وصاحباتي، هم بنفسهم السند والداعم لي الأساسي رغم أنهم مش متعلمين، لكن دائماً يدفعوني أنني أتعلم وأكمل».

مسار الاضطلاع بدور قيادي

تدرك وفاء أن دورها فعال في بعض الأحيان، ويكون ذلك من خلال قيامها بمساعدة الآخرين وخصوصاً عند قيامها بمساعدة الفتيات من فئات المهمشين بتعلم مهنة مفيدة لهن تساعدن على تحسين أوضاعهن: «دوري فعال لو ما أخرج أنا والبنت وأعلمهم حاجة ويستفيدوا منها».

وفاء الآن في المستوى الرابع بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي تلقيتها في مجال الكمبيوتر واللغة الانجليزية والحلاقة والأشغال اليدوية والتمريض: «دراستي برضه ما شاء الله تمام درست وتعلمت وأخذت دورات في حاجات كثير». كما عملت وفاء في عدد من الوظائف كمعلمة وفي مجال التوعية الدينية للفئة المهمشة والرعاية الصحية للمعاقين: «شتغلت معلمة في الجمعية عندنا. درست في رياض الأطفال كل المواد. كنا ندرس رياضيات وقرآن، ودرست في حلقة مواد شريعة».

وتشير وفاء إلى الدوافع التي تقف وراء قيامها بهذا الدور الريادي في محيطها، من ذلك أنها تعودت على أن تكون في المقدمة وأن تقود الآخرين ولا تحب أن تتلقى الأوامر من أحد، كما تحب التسلط على الآخرين وترد ذلك إلى التربية التي تلقاها من والداها الذي عودها على ذلك: «لازم أكون في الأول لازم أكون الرئيس والقائد الأساسي، زي ما تقولي أحب أتسلط بس ما أحبش احد يتسلط عليا، يمكن لأن أبي أصلا علمني دائما كيف أكون في الصدارة، علمني كيف أكون دائما الأولى في دراستي، الأولى في أي حاجة أحب احصل عليها. علمني أكون الأولى في المحبة، مخلص أي حاجة في الدنيا تكسرنني أو تذلني، دائما مطالبني منفضه، يمكن هو لها دور في ذا الشيء»

الصعوبات واستراتيجيات تجاؤها

صرحت وفاء بأنها تواجه نوعا من الإحباط عندما تجد صعوبة في تغيير الفئة المهمشة التي تنتمي إليها وتلاحظ عدم رغبتها في تغيير الظروف التي يعيشون فيها: «أحس أنني ساعات ما فعلش أي نتيجة لأنني مهما فعلت حاجات ارجع وأشوف البيئته ما تغيرتش ونفس ما هي هذا اللي يحبطني».

وتعتمد وفاء على الإرادة والنية في تجاوز العوائق والصعوبات: «الإنسان أصلا لو في إرادة، سواء أنا أو غيري، يقدر يغير من حوله. أهم شيء تكون الإرادة والنية تسبق الأمل. في الأول وفي الأخير إذا نويت تغيير شيء وحببت أنك تسعى لتغييره فتقدر تغير».

علاقة الدور القيادي بتغيير النظرة الذاتية والاجتماعية للمرأة

مازالت وفاء غير راضية عن نفسها وما تقوم به من نشاط في محيطها الاجتماعي. فلم ينعكس هذا النشاط بشكل واضح على تعزيز ثقتها بنفسها: «أحس أنني لحد الآن ما قد فعلتشي شيء من الذي أحلم أنني أحققه، وما نيش راضيه عن الشيء اللي قد فعلته، وأحس أنني ما فعلتشي نقطة في بحر».

وأكدت وفاء على اعتراف المحيطين بها من أهل وصديقات وتقديرهم لدورها الريادي، بل إنهم يطلقون عليها لقب المحامية بالرغم من أنها ما تزال طالبة في الجامعة: «يחסوا أن أنا كبيرة فيهن. الصدق ذا الذي أحسه، بس في الأول والأخير أحاول أنني أحس أنني مثلهم، ما فيش أي حاجة متغيره عنهم، حتى لوقمنا نمزح وإلا أي شيء يقولوا هذه المحامية حقنا».

ملحق رقم III

الخصائص الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية بالمناطق المختارة ببلدان البحث

1. تونس

تعتبر الجمهورية التونسية من بين بلدان شمال إفريقيا وجزء من المغرب العربي وبلدان البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي. وينقسم ترابها الوطني إلى 24 ولاية/محافظة ويتوزع على 6 أقاليم. وفي مقابل ذلك تبلغ مساحتها الجغرافية حوالي 163 ألف كم² وحجمها الديمغرافي ما يقارب 10 ملايين و982 ألف ساكن حسب آخر إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2014، بنسبة نمو ديمغرافي سنوي يقدر بحوالي 1,03 %.

جدول عدد 1. معطيات عامة حول تونس

نسبة الفقر (2012)	نسبة البطالة	توزيع السكان حسب الجنس		توزيع السكان حسب الوسط		المساحة	العدد الجمالي للسكان
		ذكور	إناث	ريفي	حضري		
% 15.5	% 15.2	% 49.8	% 50.2	% 29.2	% 67.8	163 ألف كلم ²	10982000

المصدر: إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2014، تونس

تبلغ نسبة السكان في الوسط البلدي 67,8 % من مجموع سكان الجمهورية مقابل 32,2 % في الوسط غير البلدي. وتمثل نسبة السكان الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة حوالي 23 %، وحوالي 28 % للذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة.⁽³⁵⁾

جدول عدد 2. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لمواقع البحث التونسية

توزيع السكان حسب الوسط		نسبة سكان الولاية من مجموع السكان	الولاية/المحافظة
وسط حضري	وسط ريفي		
% 68	% 32	% 7.2	نابل
% 31	% 69	% 3.7	جندوبية
% 70	% 30	% 3.4	قابس

المصدر: إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء، 2014

تحتل ولاية نابل المرتبة الثالثة ضمن الولايات/المحافظات التي لها ثقل ديمغرافي في الجمهورية التونسية، وذلك بعد ولايتي تونس و صفاقس بنسبة 7,2 % من مجموع السكان. وتتميز هذه المنطقة بأهميتها السياحية نظرا لاحتوائها على طاقة استيعاب سياحية تساوي ربع الطاقة الإجمالية للإيواء السياحي بالبلاد التونسية. ولذلك تحتل ولاية نابل المرتبة الأولى من حيث العائدات السياحية. وقد ساهمت هذه الخاصية في استيعاب نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل وتوظيفهم في الأنشطة السياحية على وجه التحديد. هذا بالإضافة إلى نمو قطاع الحرف والصناعات التقليدية والصناعات المعملية التي تشغل بدورها نسبة كبيرة من اليد العاملة النسائية، الأمر الذي جعلها من بين الوجهات المفضلة لدى فئات كبيرة من النازحين.

وتنتمي ولاية جندوبة إلى إقليم الشمال الغربي من الجمهورية التونسية الذي يضم بدوره 4 ولايات/محافظات أحدثت سنة 1966. وهي تقع على الضفة الجنوبية لوادي مجردة المنحدر من «سوق أهراس» بالجزائر. وتحتل ولاية جندوبة المرتبة 14 حسب المؤشر الديمغرافي من مجموع سكان الجمهورية التونسية (إحصائيات 2014)، حيث يتوزع سكانها في الوسط الريفي بحوالي الثلثين مقابل الثلث في الوسط البلدي. ونظرا لخصوصية الموقع الجغرافي لولاية جندوبة، فإن النسب الهامة من الثلوج والأمطار جعلت الإنتاج الزراعي من بين خصائصها الاقتصادية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن ولاية جندوبة تعتبر من بين الولايات التي سجلت تراجعا في نسبة النمو الديمغرافي وارتفعا في نسبة النزوح الريفي إلى العاصمة وبعض المدن الساحلية الكبرى، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر والأمية فيها.

وتندرج ولاية/محافظة قابس ضمن إقليم الجنوب الشرقي من الجمهورية التونسية وتتميز بخليجها الواسع وطول سواحلها. وتشمل إداريا مجموعة من المعتمديات والقرى الريفية وشبه الريفية. وتحتل ولاية/محافظة قابس المرتبة 16 من حيث مجموع سكان الجمهورية التونسية، حسب التعداد العام للسكان (إحصاء 2014)، إذ بلغت نسبة السكان في الوسط الريفي ثلث مجموع سكان الولاية مقابل الثلثين في المناطق البلدية. وتعد ولاية/محافظة قابس من بين الولايات التي تستقطب الكثير من تيارات الهجرة الداخلية المنطلقة من ولايات إقليم الجنوب الغربي نظرا لارتفاع المؤشرات الاقتصادية فيها.

وتتميز قابس، على مستوى القطاع الزراعي، بواحات النخيل ذات المساحات الكبرى، بالإضافة إلى تميزها بإنتاج الزراعات السقوية نظرا لوجود كميات هامة من المياه. كما أنها تضم منطقة صناعية تتركز أنشطتها على تحويل الفسفاط وتصديره وهي منطقة قريبة من مدينة قابس ومن الميناء التجاري. وتتوفر بقابس شبكة هامة من النقل العمومي في ارتباط مباشر بالمنطقة السياحية بجزيرة. وتتميز ولاية/محافظة قابس باحتوائها على وحدات صناعية مختصة في قطاع النفط والصناعة الكيماوية تشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة.

2. المغرب

تنتمي المملكة المغربية إلى بلدان شمال إفريقيا وتتميز بتاريخ حضاري عميق وموارد طبيعية واقتصادية هامة. وقد وقع الاختيار على ثلاث مناطق من أجل الدراسة الوطنية وهي: الرباط ومكناس وألنيز.

وتعتبر مدينة الرباط من بين المناطق المغربية الحضرية ذات الحجم الديمغرافي الكبير مقارنة بباقي مناطق المملكة إذ تتضمن الثقل الإداري والسياسي المغربي. ولذلك تعد منطقة الرباط من أقل المناطق فقرا وتهميشا وذلك ببلوغها نسبة 7,2 % مقارنة بالمعدل الوطني للفقر البالغ 8.9 % حسب المعطيات الواردة عن هيئة التخطيط لخارطة الفقر لسنة 2007.

فمن الناحية الديمغرافية، يبلغ عدد سكان مدينة الرباط حوالي 1,4 مليون ساكن، حيث تبلغ نسبة الإناث حوالي 51,6 % في الرباط مقابل 48,4 %. ويضم هذا التجمع السكاني حوالي 300 ألف أسرة يتراوح حجمها بين 4 و5 أفراد، علما بأن المعدل الوطني هو 5 أفراد في الأسرة. وتشكل الأسر التي ترأسها امرأة غير متزوجة 18 % من مجموع أسر الرباط.

جدول عدد 3. معطيات عامة حول المغرب

نسبة الفقير في البلد (2007) ⁽³⁹⁾	نسبة البطالة في البلد (2013) ⁽³⁸⁾	توزيع السكان حسب الجنس PHRG 2004 ⁽³⁷⁾		توزيع السكان حسب الوسط RGPH 2014 ⁽³⁶⁾		العدد الجملي للسكان
		ذكور	إناث	وسط حضري	وسط ريفي	
% 8.9	% 9.2	%49.3	%50.7	%52.60	%39.64	33848242

Source: Haut Commissariat au Plan, Carte de la pauvreté 2007, Rabat, Maroc, 2010

تبلغ نسبة الأمية في صفوف الإناث المغربيات بمدينة الرباط لسنة 2004، حوالي 28.6% مقابل 12.3% في صفوف الذكور، حيث تبقى المعدلات المسجلة في منطقة «سلا» المرتبطة بمدينة الرباط أعلى من تلك التي تهتم مدينة الرباط، وإن كانت في مجملها أقل بكثير من المتوسط الوطني. ومن ناحية أخرى، تشكل قطاعات الإدارة والصناعة والخدمات أهم القطاعات المشغلة في الرباط وبصفة خاصة للنساء، في حين يستحوذ قطاع التجارة على معظم الناشطين من جنس الذكور.

وتعدّ مدينة مكناس من بين المدن الشرقية لمدينة الرباط ويبلغ عدد سكانها حوالي 460.000 نسمة (سنة 2004)، وتمثل الإناث نسبة 51.3% من مجموع سكان المدينة. وتضم مكناس حوالي مائة ألف أسرة تمثل فيها الأسر التي ترأسها نساء غير متزوجات 16.5%.

36. Recensement général de la population et de l'habitat. Maroc. 2014.

37. Recensement général de la population et de l'habitat. Maroc. 2004.

38. Direction de la statistique. Rabat. Maroc. 2013.

39. Haut Commissariat au Plan. Carte de la pauvreté 2007. Rabat. Maroc. 2010

ويبلغ معدل الأمية لدى مجموع سكان مدينة مكناس في سن 10 سنوات فما فوق أكثر من 28%، حيث تمثل النساء الفئة الأكثر تضررا من الأمية. ويعرف توزيع السكان المتعلمين بمدينة مكناس ارتفاعا ملحوظا في عدد الإناث المتعلمات في المستوى الأساسي مقارنة بالمستويات الأخرى حيث يمثلن 19.2 % من مجموع المتعلمين، بينما تناهز نسبة الإناث المسجلة في التعليم الإعدادي والعالي 11 % و 4 % على التوالي، في حين لا تتجاوز نسبة الحاصلات على مستوى تعليمي أساسي 11 %.

وعلى المستوى الاقتصادي، أشار التقرير الوطني المغربي إلى أن نسبة النساء الناشطات في منطقة مكناس تقدر ب 11.7 %، إذ تتواجد النساء في القطاع الخاص كأجيرات بنسبة 11.2 % من مجموع السكان الناشطين وتليها الموظفات بنسبة 6.7 % ثم المشتغلات لحسابهن الخاص بنسبة 5 %، حيث تحتل النساء الحرفيات وصاحبات المهن الصغرى 11.6 % و 8.2 % بالنسبة إلىعاملات في قطاع الإدارة. ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنسبة تشغيل لليد العاملة النسائية تقدر ب 6.2 %، ثم قطاع الخدمات بنسبة 5.6 %.

وتقع بمنطقة آنيف في الجنوب الشرقي للمملكة المغربية، ويقدر عدد سكانها ب 3072 ساكن وتحتل فئة الإناث نسبة 49.6 % في المناطق الحضرية وحوالي 53 % في المناطق القروية. وتقدر فيها نسبة الإناث المتعلمات والبالغات المستوى الأساسي بحوالي 26 % . وتنخفض هذه النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي لتبلغ 8 % في المستوى الإعدادي حسب إحصائيات سنة 2004.

جدول عدد 4. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لمواقع البحث في المغرب

الولاية / المحافظة	نسبة السكان من مجموع السكان 2014 ⁽⁴⁰⁾	توزيع السكان حسب الوسط 2014		نسبة الأمية ⁽⁴¹⁾ 2004	نسبة الفقر ⁽⁴²⁾ 2007
		وسط ريفي	وسط حضري		
الرباط	%4.61	%04.26	%95.74	%20.7	%0.9
مكناس	%1.54	%0	%100	%26.7	%6.9
آلنيف	%0.07	%79.19	%20.81	%43.3	%23.3

Source : Haut Commissariat au Plan, Carte de la pauvreté en 2007, Rabat, Maroc, 2010

وعلى المستوى الاقتصادي، فتتوفر في مدينة آلفيف كميات من الموارد الطبيعية مثل المعادن والرخام ومناجم الرصاص والنحاس والحديد، ولكن هذه الموارد، على الرغم من أهميتها، لم تُوظف نسبة من عائداها لصالح الحاجات المحلية. ولذلك تميزت البنية التحتية بالتدهور. كما أن معدل النشاط الاقتصادي لدى نساء الوسط الحضري لا تتجاوز 3.4 % مقابل 24 % عند الذكور. وتتوزع النساء النشيطات اقتصاديا إلى مجموعتين توحدهما وضعيتهم هشاشة واضحة. فهناك المستقلات واللاتي تمثلن على التوالي بالوسط الحضري والريفي 5 % و 7 % من مجموع السكان الناشطين. وتوفر منطقة «آلفيف» يدا عاملة نسائية في مجال الزراعة أساسا.

3. اليمن

تقع الجمهورية اليمنية في الجنوب الغربي من قارة آسيا وجنوب شبه الجزيرة العربية. وتمثل السلطة المحلية شكلاً من أشكال الممارسة للحكم التي تقوم على مبدأ

40. Recensement général de la population et de l'habitat. Maroc. 2014.

41. Recensement général de la population et de l'habitat. Maroc. 2004.

42. Direction de la Statistique. Maroc. 2007.

اللامركزية الإدارية والمالية وتوسيع فرص المشاركة في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج واتخاذ القرارات.

جدول عدد5. معطيات عامة حول اليمن

نسبة الفقر في البلد	نسبة البطالة في البلد (43)	توزيع السكان حسب الجنس		توزيع السكان حسب الوسط		العدد الجملي للسكان (مليون)
		ذكور	إناث	وسط حضري	وسط ريفي	
%34.78	%17.8	%50.897	%49.102	%28.85	%71.15	25.235

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الإحصاء السنوي، اليمن، 2014

لقد أشارت الدراسة الوطنية اليمنية إلى أن الأزمة السياسية التي تعيشها المدن اليمنية انعكست سلباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لجميع المواطنين والمواطنات، وهو ما زاد في تدني مستوى الدخل والخدمات الأساسية بنسب بلغت 30% في الحضر و60% في الريف، كما ارتفعت أسعار المحروقات بنسبة 150%.

وفي ما يلي أهم الخصائص المناطق التي تم اختيارها لإجراء الدراسة، وهي محافظات صنعاء وحديدة وحضرموت :

تعتبر محافظة صنعاء العاصمة التاريخية والسياسية للجمهورية اليمنية، إذ تقع في منطقة القيعان بين السلسلة الجبلية الغربية والهضاب الشرقية في وسط الجزء الغربي من الجمهورية اليمنية وعلى ارتفاع 2150 متر عن مستوى سطح البحر وهي محافظة بجبلين. وتبلغ مساحة أمانة العاصمة حوالي 390 كلم مربع تتوزع على عشر

43. النسب المذكورة تعود إلى ما قبل الأزمة السياسية التي يمر بها اليمن ومن المتوقع أن هناك ارتفاع في نسبة البطالة والفقر نتيجة استمرار الوضع.

مديريات وذلك بحسب التقسيم الإداري لعام 2004. وتمثل نسبة سكان منطقة صنعاء 9% من مجموع سكان اليمن.

وتعاني هذا المنطقة من نسبة نزوح وهجرة داخلية مرتفعة لها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية. هذا بالإضافة إلى تأكيد الدراسة الوطنية المجراة في إطار هذا التقرير على ارتفاع نسبة الفقر ومظاهر التسول والاحتياج والتهميش.

ويبلغ عدد سكان بمحافظة الحديدة، التي تقع في الجزء الغربي من الجمهورية اليمنية على الشريط الساحلي الغربي المطل على ساحل البحر الأحمر، 157552 ساكن، أو ما يعادل 11% من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية تقريباً.

وتعد الزراعة النشاط الرئيسي لسكان محافظة الحديدة، حيث تحتل المركز الأول في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية مثل الخضروات والفواكه والأعلاف، فضلاً عن نشاط صيد السمك بحكم أن المحافظة تطل على شريط ساحلي ممتد وغني بالأسماك والأحياء البحرية كما ونوعاً. ويوجد في هذه المنطقة العديد من المنشآت الصناعية.

وتقع محافظة حضرموت في الجزء الشرقي للجمهورية اليمنية على ساحل البحر العربي. ويشكل سكان المحافظة ما نسبته 5.2% من إجمالي سكان الجمهورية، إذ يبلغ عدد سكانها 1.028.556 ساكن. وتعد الأنشطة الزراعية والمنتجات، مثل التمور والحبوب، والصيد البحري والثروة الحيوانية من أهم الأنشطة، لتبلغ نسبت مساهمتها حوالي 5.8% من إجمالي الإنتاج في الجمهورية اليمنية.

جدول عدد 6. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لمواقع البحث في اليمن

نسبة الفقر	توزيع السكان حسب الوسط		نسبة السكان في من مجموع السكان	الولاية/ المحافظة
	وسط حضري	وسط ريفي		
14.8%	79.7%	20.3%	9%	صنعاء
35.5%	46.2%	53.8%	5.2%	حضر موت
31.7%	35.2%	64.7%	10.9%	الحديدة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الإحصاء السنوي، اليمن، 2014

4. الأراضي الفلسطينية المحتلة

تبلغ المساحة الإجمالية لدولة الأراضي الفلسطينية المحتلة التاريخية 27.009 كم²، إلا أن المساحة المقترحة منذ عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة) لا تزيد عن 6209 كم² وتمثل 22,95% من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة التاريخية. وفي خصوص السمات الديمغرافية للمجتمع الفلسطيني، وحسب إحصائيات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، فإن السنوات الأربع الأخيرة من 2010 وحتى 2014، امتازت بثبات نسبة الجنس، حيث بلغت نسبة الذكور 50.8%، مقابل 49.2% من الإناث. ويتميز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث شكل الأفراد ممن هم في عمر أقل من 15 سنة 39.7% من مجموع السكان في منتصف عام 2014، موزعين كالتالي: 39.9% ذكور و39.5% إناث. وفي المقابل يشكل الشباب من الفئة العمرية 15 - 29 سنة 30%⁽⁴⁴⁾. وفي ما يتعلق بالبطالة، فإن معدلها في صفوف النساء البالغات من العمر 13 سنة فما أكثر 47% سنة 2014، مقابل 41.6% بين الرجال من نفس الفئة. ولإنجاز الدراسة الوطنية تم اختيار المناطق التالية: سلفيت والقدس ووسط غزة.

44. الجهاز المركزي الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين المحتلة: قضايا وإحصائيات 2014، ص 18

تقع محافظة «سلفيت» في وسط الضفة الغربية بين محافظات نابلس ورام الله وقلقيلية، وتعتبر هذه المدينة مركز محافظة سلفيت التي تضم 19 بلدة وقرية. تعتبر المحافظة أرض زراعية خصبة، ويعود ذلك لكثرة الينابيع فيها.

يبلغ عدد سكان محافظة سلفيت 12 ألف ساكن. وقد لجأ إليها سنة 1948 مجموعة من الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم وعاشوا في سلفيت حيث اندمجوا في المجتمع المحلي وأصبحوا جزءاً منه، ويقدر عددهم بحوالي 600 شخص.

وتعتمد محافظة سلفيت على الزراعة بشكل أساسي. وقد كان لممارسات الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة الأراضي الزراعية والسيطرة على الموارد المائية لصالح التوسع الاستيطاني الصهيوني انعكاساً سلبياً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المحافظة. على الصعيد الاقتصادي، توجه العديد من أهل سلفيت رجلاً أو نساء للعمل في القطاع الخاص. وتتميز المنطقة بضعف بنيتها التحتية وانخفاض عدد المصانع والمنشآت الاقتصادية بسبب سياسة غلق الحواجز من طرف قوات الاحتلال. وتشهد سلفيت حركة استيطانية واسعة.

جدول عدد 7. معطيات عامة حول فلسطين المحتلة

نسبة الفقر في البلد (49)	نسبة الأمية (48)	نسبة البطالة في البلد (47)	توزيع السكان (46) بحسب الجنس		توزيع السكان (45) بحسب الوسط		المساحة كلم (50)	العدد الجملي للسكان (مليون ساكن)
			ذكور	إناث	وسط ريفي	وسط حضري		
%25.8	% 3.6	%23.4	.2 %49	50.8 %	%17.4	%73.6	6209	4.42 مليون نسمة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ديسمبر 2013

45. <http://www.pCBS.gov.ps/Downloads/book1634.pdf>

46. <http://www.pCBS.gov.ps/Downloads/book2015.pdf>

47. http://www.pCBS.gov.ps/site/lang_ar/881/default.aspx#LabourA

48. www.wafaInfo.ps/atemplate.aspx?id=9145

49. http://www.pCBS.gov.ps/site/lang_ar/881/default.aspx#LabourA

50. تجدر الإشارة إلى أن المساحة الإجمالية لدولة فلسطين المحتلة التاريخية تبلغ 27.009 كلم²، إلا أن المساحة المقترحة منذ عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة) فتبلغ 6209 كيلومتر مربع وتمثل 22.95% من مساحة فلسطين المحتلة التاريخية.

وعن محافظة القدس، فهي تقع في وسط الضفة الغربية وتبلغ مساحتها 345 كلم² حيث تشكل 5.7% من مساحة الأرض الفلسطينية ويبلغ عدد تجمعات المحافظة 44 تجمعاً. وتعتبر مدينة القدس العاصمة التاريخية لدولة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبلغ عدد سكان القدس سنة 2013 حوالي 404,165 نسمة، حسب مسح جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ويشكل عدد السكان في المحافظة ما يقدر بـ 9.1% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة و9.14% من مجموع السكان في الضفة الغربية.

ويتميز الوضع الاقتصادي في المنطقة بالتدهور والتردي وذلك بسبب سياسة العزل التي تفرضها سلطة الاحتلال على مدينة القدس بشكل خاص والقرى المحيطة بهدف السيطرة عليها، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر. وتتمحور التجارة المحلية حول البيع بالتجزئة للمواد الغذائية والبقالة، بعيداً عن تجارة الجملة أو الصناعات أو الخدمات. وبالرغم من وجود بعض الورش الصغيرة مثل النجارة والحداة، فهي ضعيفة ولا تلبى حاجة الأسرة ولا تستقبل أيدي عاملة. وقد بلغ معدل البطالة عام 2011 في محافظة القدس 13.2%.

أما بالنسبة إلى قطاع غزة، فهو يقع ضمن المنطقة العازلة حيث يغلب عليه الإنتاج الزراعي، ولكنه لم يكن بمنأى عن تحكم قوات الاحتلال التي واصلت عمليات التجريف والتوغلات في أراضيه. و يبلغ عدد سكان القطاع 220 ألف ساكن ينتشرون على مساحة جمالية تقدر بـ 59 ألف هكتار حيث تشكل الزراعة الدخل الرئيسي للآلاف من الأسر.

النسخة الصادرة سنة 2016
جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر

العنوان : ص.ب 105 حي الخضراء - تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : + 216 71 790 511
الفاكس : + 216 71 780 002

www.cawtar.org

cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>

<https://www.youtube.com/channel/UCiivSHG0eUfeb7yamv5pD3yw>

https://twitter.com/CAWTAR_NGO



النساء في الحياة السياسية والمدنية الغبيقات وسبل التجاوز

في المغرب، تونس،

والأراضي الفلسطينية المحتلة، اليمن

تقرير إقليمي